

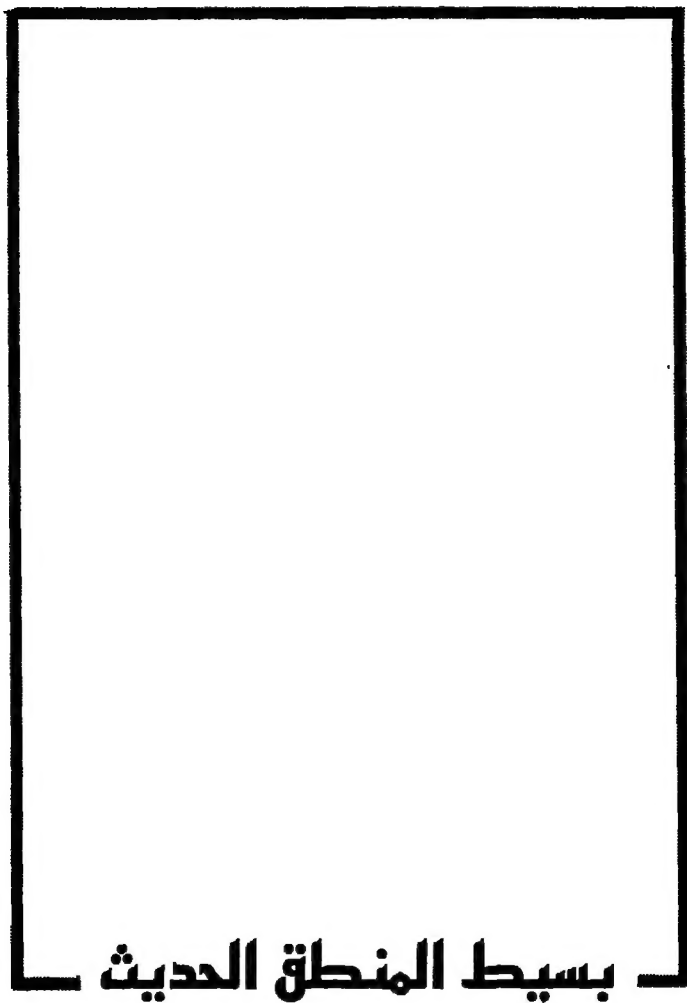
ویدارد کواین

بسيط المنطق الحديث

نقل: د. أبو يعرب المرزوقي



Bibliotheca Alexandrina



حقوق الطبع محفوظة
لدار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت - لبنان
ص. ب ١٨١٣-١١
تلفون ٣١٤٦٥٩
فاكس ٩٦١١-٣٠٩٤٧٠

الطبعة الاولى
تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٦

ويلارد كواين

بسيط المنطق الحديث

نقل : د. أبو يعرب المرزوقي
أستاذ الفلسفة بجامعة تونس الأولى

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

أصل هذا الكتاب :

Willard Van Orman Quine

Edgar Pierce Professor of Philosophy
Harvard University

ELEMENTARY LOGIC

Revised Edition

New York, Harper & Row Publishers
1965

مقدمة المترجم

يمثل كتاب كواين بسيط المنطق *Elementary Logic* الذي نقدمه إلى القارئ العربي أداة تكوين أولية ضرورية لطالب الفلسفة خاصة وللطالب عموماً. وقد رأينا ان نبدأ به محاولتنا الإسهام في المكتبة المنطقية العربية الحديثة التي نعتبرها شرطاً واجباً لتدعيم استئناف البحث الفلسفي في الحضارة العربية المعاصرة، خاصة وقد تقدمنا أشواطاً في عملية إحياء الإرث الفلسفي العربي أولاً، وفي استيعاب الإرث الفلسفي الحديث ثانياً.

فتوفير أدوات التكوين الأساسية هو الذي يعدّ أولى الخطوات الضرورية لتوليد حركية ذاتية يصبح المكوّنون بفضلها قادرين على نقل غيرها من اللغات الأجنبية إلى العربية، مرحلة إعدادية لتأليف أدوات العمل تأليفاً مستقلاً في مرحلة لاحقة تنتهي بالاستقلال الفكري الذي ينطلق منه التواصل الحضاري الحقيقي بين الثقافات ذات القيام المستقل في عملية تبادل متكافئ.

وقد استفدت في عملي هذا من رافدي الفلسفة العربية الوسيطة ومحاولاتها الحديثة والمعاصرة، فلم أجد صعوبة تُذكر في اتمام الترجمة على وجه أرجو أن يناسب القارئ العادي وان يقبله القارئ المختص. ذلك انها لم تتطلب مني الا بعض المواضع القليلة، لعل أهمها الذي يستحق الذكر يتمثل في ضربين من المواضع:

الأول: ويتعلق بالملاءمة الحضارية بين الثقافتين. فقد عوّضت جلّ الأمثلة ذات الأيحاء الثقافية الواضحة بما ينظرها من ثقافتنا مساعدة للقارئ على الفهم، إذ تلك هي وظيفة الأمثلة، هذا من حيث المضمون. أما من حيث الشكل فقد سعيت قدر الجهد للحفاظ على خصائص اللغة العربية

فلم ألجأ إلى الإحداث الذي يكون في الغالب دالاً على جهل بالمتقدم من المحاولات في الاختصاص إن لم يدل على الحط من شأن المحاولات السابقة.

الثاني: ويتعلق خاصة بملاءمة الكتابة العربية مع الترميز المنطقي المعاصر وذلك من حيث تنميط أشكال الحروف لتيسير الكتابة المفصولة خاصة عند الرمز للمتغيرات قضوية كانت أو محمولية، ومن حيث رموز الروابط والعمليات المنطقية لتجنب الرموز الرابطة ذات المضمون المحيل إلى كتابة أخرى غير الكتابة العربية، خاصة وهي إحالة تفقد معناها وجدواها إذا لم نجد لها نظيراً يقوم مقامها بالنسبة إلى جاهلها.

فأما تنميط الكتابة إلى الحروف المفصولة فقد يكون من المفيد الاعتماد فيه على الانتظام الهندسي الذي يتميز به الحرف العربي في الخط الكوفي، فنكتفي بإضافة الإصطلاحين التاليين، علماً بكونه اقتراحاً غير قابل للتحقيق بشكل الحروف الحالية:

- الأول: تعويض تعريقة الحرف المفصول بخط عمودي يذهب من آخر رأس الحرف إلى مسافة تساوي ضعفه تحت السطر.

- الثاني: كتابة كامل الحرف بالشكل المذكور في الاصطلاح الأول فوق السطر عندما نحاول الرمز به إلى ما يرمز إليه عادة بالشكل الكبير من الحرف اللاتيني Capital letter.

أما رموز الروابط المنطقية فقد احتفظت باختيارات كواين، رغم كون رمزي الفصل والنفي يحيلان إلى شكلي حرفين لاتينيين (v و n)، وذلك لكون هذه الشكليين يشبهان كذلك مع بعض التعديل حرفي النون والفاء في العربية (v و ~).

ونقترح تعويض رمز السور الوجودي \exists الذي هو E في الاتجاه المقابل بياء كوفية هكذا: "ي" لإفادة السور الوجودي، والرمز إلى السور

الكلي ٧ الذي هو A مقلوبة بكاف كوفية هكذا: "ك" مع الاختصار الآن على المواضع التالية.

ذلك ان المواضع المقترحة تطرح إشكالات طباعية جعلنا نتخلى مؤقتاً عنها. فهذه الأشكال الطباعية المنمطة للحروف العربية المفصولة لا وجود لها في آلات الطباعة الحالية. ويمكن أن تقتصر حالياً على خط البعض منها في ثنايا الكتاب بعد طباعته.

مواضعات:

أولاً: الحروف التالية للمتغيرات المنطوقية: ر، ز، ل، م، ن، ف، ق.

ثانياً: الحروف التالية للمتغيرات التصويرية: ب، ت، ث، د، ذ، هـ، س، ش.

ثالثاً: الحروف التالية للمحولات: ح، ج، خ، ع، غ.

رابعاً: الحروف التالية لضروب الصيغ: ص، ض، ط، ظ.

خامساً: الحرفان التاليان للتصوير: ي، ك.

سادساً: ~ علامة انقضي

سابعاً: . علامة الوصل

ثامناً: V علامة الفصل

تاسعاً: C علامة الاستلزام

عاشرًا: ≡ علامة التكافؤ

حادي عشر: " ي " علامة السور الوجودي

ثاني عشر: (س) علامة السور الكلي

ثالث عشر: (I س) علامة الرسم الشخصي

رابع عشر: T علامة صادق

خامس عشر: العلامة السابقة مقلوبة L علامة كاذب

تصدير الطبعة المنقحة

يفي هذا الكتاب الصغير بحاجة مجال واحد من فنيات المعالجة المنطقية البسيطة المتصلة بمهمة المنطق الحديث المركزية، وقلما يلتفت إلى غيرها من المناهج البديلة أو المسائل الهامشية. وقد شرحنا فيه المفاهيم الصورية الأساسية. وأطلنا في ترجمة الكلمات المنطقية إلى رموز بعض الإطالة. وقدمنا إجراء اختبار *Testing procedure* لمنطق دوال الحقيقة وإجراء إثبات *Proof procedure* كامل لمنطق الأسوار. ويجد القارئ في آخر الكتاب لمحات سريعة حول مواد منطقية لاحقة.

إن قصدنا في هذا الكتاب هو إيجاد مدخل ناجح إلى ما يمثل الحد الأدنى من أمور المنطق الجوهرية. والطلبة الذين يمكنهم استعماله هم أولئك الذين يحتاجون إلى قدر من المنطق شرطاً للدراسة مادة أخرى، أو لإعداد امتحان للتأهيل العام، أو جزءاً من درس تمهيدي. وقد أعدنا هذا الكتاب للقراء الذين يريدون تجنب المشقة التي يجدونها في كتابنا: *مناهج في المنطق Methods of Logic* فضلاً عن أعمال أخرى أبعد غوراً.

وتتضمن هذه الطبعة التي تظهر بعد أربع وعشرين سنة كثيراً من التنقيحات. فأكثر من ثلثها جديد. وقد غيرنا بعض الرموز وحددنا كثيراً من المصطلحات وكدنا ندخل انقلاباً كاملاً على فنيات العلاج الحاسمة في مجالي اختبار الصيغ *Schema - Schemata* وإثباتها. وقد أبقينا على بعض الاثر لما كان جديداً في الطبعة الأولى وعوضنا جله هنا. ولعل من بينها فنيات التخلص من المصاعب والتصرف الغريب في الكلام. وقد فضلنا هنا بعض الأدوات لكونها مما اعتيد عليه أكثر من غيره، وهي لا تقل عنه جدوى.

إن الإجراء الذي استعملناه هنا لاختبار منطق دوال الحقيقة هو الإجراء

الذي نال الخطوة في زماننا هذا أعني إجراء أشكال التناوب النموذجية Alternational normal form وأشكال الوصل النموذجية Conjunctional normal form. أما فنيات الإثبات التي استعملناها هنا في نظرية التسوير فإنها من الفنيات التي اشرنا إليها في الملحق الخامس من كتابنا مناهج في المنطق، وهي مادة تقتصر على إثبات عدم التناسق بالنسبة إلى إحدى الصيغ الصدرية Prenex schemata أو إلى الكثير منها، بواسطة التعيين Instantiating إلى أن نحصل على عدم تناسق من جنس عدم تناسق دوال الحقيقة - Truth functional consistency. فإذا أضفنا إلى يسر تعليم هذه الطريقة يسر تحليلها ويسر تطبيقها كان الحاصل من ذلك كله أن هذه الطريقة هي إلى حد كبير أيسر فنيات الإثبات التي أعرفها بالنسبة إلى نظرية التسوير.

وقد حافظنا على المقدمة والباب الأول دون تغيير يذكر عدا بعض التعديلات الطفيفة. أما الباب الثاني فلم ندخل إلا تغييراً ضئيلاً على فصوله السبعة الأولى ١٤-٢٠ باستثناء التغيير المصطلحي الذي بحسبه عوضنا كلمات «تألفي» و«شكل» و«متغير قضوي» بكلمات «متسب إلى دوال الحقيقة» و«صيغة» و«حرف». أما باقي الباب الثاني، أعني الفصول ٢١-٣٠ فقد عوضناها بالفصول ٢١-٢٧، حيث حررنا الثلاثين تحريراً جديداً واحتفظنا بالثلث الباقي فنقلناه عن التحرير القديم. كما نقلنا الباب الثالث دون تغيير يذكر عدا ملاءمة أرقام الفصول وإعادة استعمال الأقواس مع الأسوار ومراجعة نهايته التي أصبحت الآن ٣٦ وتحديث المصطلح في الفصل الذي أصبح الآن ٣٠. أما الباب الرابع فلم يبق التعرّف عليه يسيراً إلا في حدود الأربعة الأولى من فصوله الخمسة عشر الأصلية. وقد أجرينا على هذه الفصول الأربعة تغييراً ملحوظاً تعلق بالمصطلح (حيث عوضنا كلمة حرف بكلمة محمول) وبغيره من التنقيحات المتفرقة. كما عوضنا بقية الباب، أعني الفصول القديمة ٤٦-٥٦ بالفصول ٤٣-٤٨ التي لا تُذكر بالفصول القديمة إلا ببعض فقراتها المتفرقة.

إن القراء الذين لهم اطلاع على كتابنا مناهج في المنطق سيجدون بعض الأمثلة التي تذكرهم به. لكننا لم نستعرها منه، بل هي وردت أول مرة في طبعة ١٩٤١ من كتابنا هذا بسيط المنطق، ومنه نقلناها إليه سنة ١٩٥٠ مع اسداء الشكر اللازم إلى إلهه.

ولعل هؤلاء القراء أنفسهم سيندهشون عندما يصلون إلى ٤٣^١ حيث أعرف السلامة المنطقية Validity لصيغ التسوير المقيدة بكونها مجرد صدق الأعيان كلها بينما أطلت الخوض في هذه المسألة في كتابي مناهج في المنطق. ولما كانت الأعيان جملاً، فإن مجال «الأعيان كلها» يتغير دون شك بحسب إمكاناتنا اللغوية العامة. ومع ذلك فإن هذه التعريف الموجز للسلامة المنطقية في حدود اقتصار لغتنا على رموز نظرية العدد البسيطة، تصبح مكافئة للتعريف المطنّب عند هيلبرت Hilbert وبرنايز Bernays الوارد في المجلد الثاني ص. ٢٣٤-٢٥٣. لكننا، مع ذلك لم نهمل التعريف المطنّب فله أيضاً مزاياه بالنسبة إلى الطلبة المتقدمين على غيرهم في الدراسات المنطقية.

بوسطن، آذار / مارس ١٩٦٤

و. ف. كواين

تصدير طبعة ١٩٤١

ليس المنطق الحديث مجرد فرع من المنطق الصوري التقليدي، فلبعض المسائل في أسس الرياضيات دور مستقل في تكوينه. لكن الطالب العام الذي ينظر في المنطق الحديث لا يطلب عادة إلا فنيات معالجة وتحليلات تحقق بصورة أتم وأوسع نوع العمل الذي كان مطلوب المنطق القديم. لذلك فسيبدو له أن كثيراً من دقائق الآليات التي يجدها في المنطق الحديث لا تمت بأي صلة إلى أغراضه.

يسلم مؤلفو المداخل الشائعة بضرورة هذه الدقائق الرياضية الوجيهة. لكنهم بهذا الصنيع غالباً ما يتجهون إلى الاتجاه المعاكس، مهملين فنيات المعالجة الحقيقية التي تجاوز فيها المنطق الحديث المنطق التقليدي تجاوزاً فعلياً حتى من وجهة غير رياضية. والأمر الذي أهمل أكثر من غيره هو نظرية التيسير، نظرية "بعض"، "كل"، "لا"، والضمائر الخالفة. ويميل أصحاب المداخل الدراسية إلى ختم الدراسة المنطقية بما يسمى بجبر الأصناف Class algebra الذي هو جزء ضئيل من نظرية التيسير لا يكاد مدها يتجاوز المنطق التقليدي. ولا تزال ألفاظ اللغة الطبيعية التي نحللها ونتناولها في نظرية التيسير ذات دور أساسي في كل كلام مما جعل السيطرة الفعلية على الخطوط الرئيسية العامة لهذه النظرية يصبح بكل يقين غاية كل درس ابتدائي في المنطق. وقد حاولنا، في الباب الرابع من هذا الكتاب، التصدي لهذه المعضلة فأعدنا معالجة نظرية التيسير علاجاً ذا أهداف عامة وبسيطة.

ويدرس الباب الثاني أبسط أجزاء النظرية المنطقية، أعني نظرية تأليف المنطوقات Statement composition. ولا يقلّ جديد المقاربة الحالية في هذا المجال عن جديد نظرية التيسير: ففي المجالين تتمحور المنهجية

الرئيسية حول التحويل المتدرج للعبارات إلى عبارات مكافئة لها بدلاً من الاستناد إلى سلاسل الاستدلال. فالمقاربة العامة هي هنا أقرب إلى ممارسة الجبريين في تعويض العبارات المساوية بالعبارات المساوية لها منها إلى ممارسة الهندسيين في استنتاج المبرهنات من الأوليات.

إن غرضنا، في هذا الكتاب، تقديم فهم أفضل للبناءات المنطقية وللاستدلالات التي يتضمنها الكلام العادي. لذلك فإن ما يقرب من نصف الكتاب، أعني البابين الأول والثالث، قد خصص لتحليل العبارات اللفظية في اللغات الطبيعية. ورغم أن التحليل يعمل بواسطة الترجمة إلى رمزية الصيغ المنطقية، فإن الآلية المنطقية قد حصرت في أدنى الحدود. فمثلاً، عوضاً عن اعتماد أربعة رموز منطقية موافقة للروابط الأربع: "إف... فإن"، "أو"، "و"، "لا" كما جرت العادة في المنطق الرمزي، اقتصرنا في الكتاب بكامله على رمزين اثنين موافقين للرابطين الأخيرتين: "و" و "لا". لذلك فإن منطوقات الكلام العادي المتكافئة منطقياً وإن اختلفت من حيث صيغها اللغوية فإنها تنحو إلى الاتحاد خلال ترجمتها الرمزية، في حين أن مثل هذه المنطوقات في المنطق الرمزي السائد غالباً ما تترجم ترجمات رمزية مختلفة يتبين فيما بعد بالمناهج الرمزية أنها متكافئة. ومن ثم فإن كثيراً مما ينسب عادة إلى الآلية الرمزية قد انتقل، بحكم منهجيتنا الحالية، إلى الوجه التأويلي من المنطق Interpretative side of logic. ويدفعنا في هذا الدرس ميل إلى التعامل المباشر مع اللغة العادية ما لم تتبين لنا جدوى التخلي عنها إلى غيرها.

أما بالنسبة إلى الخلفية التاريخية فإننا قد اقتصرنا على الإحالة إلى الفقرات المطبوعة بالحرف الرقيق في كتابنا المنطق الرياضي، ومن ثم فإنه يمكننا، في الكتاب الحالي، الاستغناء عن الكثير مما كان ينبغي أن يقال عرفاناً بما ندين به للمتقدمين. لكننا مدينون أيضاً للدكتور يوحنا ك. كولي J.C.Cooley الذي ساعدنا في درسنا حول المنطق الابتدائي بجامعة هارفارد

بين ١٩٣٨ و ١٩٤٠ بعيد النشرات المستتلة إلى مذكراته نظرة خاطفة في المنطق السوري. وقد اتبعت خطاه في تطبيق مصطلحات التكافؤ Equivalence والسلامة المنطقية Validity والاستلزام Implication على الأشكال أولاً وفي صياغة هذه المفهومات بالاعتماد على طريقة التعيين. والموقف العام الذي تبنيه ازاء الأشكال (١٤) يعود في قدر كبير منه إليه، ولكن ارهاصات هذا الموقف لها أيضاً بعض الوجود في عمل غير منشور حول المتغيرات للسيد ألبرت وولستاتر A. Wohlstetter (رسالة دكتوراه في الفلسفة بجامعة كولومبيا ١٩٣٨). أما الدكتور كارل ج. همپل C.G. Hempel فندين له بإشارات جمة الفائدة.

و. ف. كواين

كمبردج، كانون الثاني / جانفي ١٩٤١

٢.١. مدخل

يتغير ماصدق لفظة المنطق تغيراً كبيراً من مؤلف إلى آخر خلال القرون المتوالية. لكن هذه التغيرات في الشمول تبدو جميعاً متضمنة لجزء مشترك بينها هو المنطق الذي يوصف عادة وبشيء من عدم التحديد، بكونه علم الاستنباط الصوري. ويوجد ميل متزايد إلى حصر المنطق في هذا المجال. ونحن نستعمل لفظة المنطق في هذا الكتاب استعمالاً يصطبغ بهذا الميل.

ويمكن وصف مجال المنطق بأكثر دقة على النحو التالي. فبعض العبارات الأساسية التي يمكن البدء بها مثل "إذا، إذن"، "و"، "أو"، "لا"، "إن لم"، "بعض"، "كل"، "كل أحد"، ضمير الشأن، الخ... يمكن أن توصف بكونها منطقية. وهي تظهر في منطوقات تتعلق بكل موضوع وبأي موضوع. والنموذج الذي يخضع له ارتباط المكونات الأخرى الأكثر خصوصية للمنطوقة بواسطة هذه العبارات الأساسية يمكن أن يسمى البنية المنطقية للمنطوقة.

فمثلاً المنطوقتان:

(١) كل ميكروب فهو إما حيواني أو نباتي.

(٢) كل عربي فهو إما مسلم أو مسيحي

لهما نفس البنية المنطقية. والمعلوم ان المنطق يدرس استناد البنية المنطقية إلى قيمتي الصدق والكذب.

وتكون المنطوقة صادقة صدقاً منطقياً إذا كانت صادقة بحكم بنيتها المنطقية وحدها، أعني إذا كانت جميع المنطوقات الأخرى التي لها نفس البنية المنطقية صادقة كذلك بصرف النظر عن مادتها. ومن الأمثلة البسيطة على ذلك:

كل ميكروب فهو إما حيواني أو نباتي.

وتكون منطقوتان متكافئتين منطقياً إذا اتفقتا من حيث الصدق والكذب بحكم بنيتهما المنطقية وحدها، أعني إذا كان تغيير غير مطرد لمكوناتهما غير المنطقية قادراً على جعل احدهما صادقة والأخرى كاذبة. فالمنطوقة: "إذا كان شيء، ما ليس حيوانياً ولا نباتياً فهو ليس ميكروباً" مثلاً ليست مكافئة منطقياً للمنطوقة (١). وتستلزم منطوقة ما منطوقة أخرى استلزماً منطقياً إذا استطعنا ان نستنبط من صدق الأولى صدق الثانية بحكم بنيتهما المنطقية وحدها. ومن ثم فالمنطوقة:

"كل ميكروب، مسلم"،

يلزم عنها (٢).

لكن الصدق والتكافؤ والاستلزام المنطقية لا تدرك ثلاثتها دائماً بهذه السرعة التي تم بها ادراكها في هذه الأمثلة. إذ حتى في مستوى هذه الأمثلة البسيطة فإنه يمكن أحياناً ان نقع في الخطأ. وقد نغترّ مثلاً فنظن (١) مستلزماً منطقياً:

(٣) بعض الحيوانات ميكروب.

في حين اننا نستطيع ان نرى خطأ هذا الظن بمجرد ان نعوض ميكروب بـ «اقحوان» فنلاحظ ان (١) تبقى صادقة في نفس الوقت الذي تصبح فيه (٣) كاذبة. وقد يكون الحس السليم قد وقى القارئ من الوقوع في هذا الخطأ البسيط، لكن عليه ان يكون واثقاً من وجود حالات تتجاوز هذه بتعميد لا حد له، وهي حالات يكون فيها الصدق والتكافؤ والاستلزام المنطقية محجوبة عن جلّ الناس عدا أولئك الذين لديهم فنيات معالجة خاصة. ويعنى المنطق بتطوير هذا النوع من الفنيات.

وقد تطوّر المنطق في هذا المعنى، تطوراً جزئياً منذ أرسطو وعُرف تقليدياً بالمنطق الصوري. لكن القرن المنصرم أدخل تعديلات جذرية على

مفاهيم المنطق وعلى تعميمات منهجه. وبهذا المعنى فقد أصبح للمنطق التقليدي المحدود والرتيب وريث فتي هو علم المنطق الجديد الذي يتجاوزته تجاوزاً كبيراً من حيث الشمول واللطافة. لكن المنطق القديم لم يهجر ولم يدحض، وإنما أضفى عليه المنطق الجديد مزيداً من الجدوى بوصفه جزءاً فرعياً من عمل أشمل.

ويمكن أن يُعتبر المنطق في شكله الحديث بصورة ملائمة مؤلفاً من ثلاثة أجزاء. ففي نظرية دوال الحقيقة أولاً، لا ندرس إلا تلك البنى المنطقية التي تظهر عند تأليف المنطوقات المركبة من منطوقات بسيطة بواسطة الأدوات: "و"، "أو"، "لا"، "إن لم"، "إذا... فإن"، الخ... وفي نظرية التفسير ثانياً ندرس بنى أكثر تعقيداً حيث تكون الأدوات المشار إليها سابقاً مصحوبة بأدوات تعميم من نوع: "كل"، "لها كل"، "لا واحد". وفي نظرية الانتماء أخيراً نعود إلى البنى الخاصة التي يتضمنها الكلام وهي علاقات لها صلة بالكميات وبالموضوعات المجردة. ونجد في هذه القسمة الثلاثية الخطة الأساسية التي ينبنى عليها كتابنا الأشمل المنطق الرياضي.

لكننا نجد نفس الواجهة لتصنيف بديل يكون بحسبه المعنى الحقيقي للمنطق منحصراً في الأولين من هذه الأجزاء الثلاثة، في حين توضع نظرية الانتماء خارج المنطق وتعدّ الفرع الأساسي غير المنطقي من الرياضيات^[١]. وليس الاختيار بين فهم المنطق بمعناه الواسع ذي الأقسام الثلاثة أو بمعناه الضيق ذي الجزئين إلا نتيجة لمسألة المدى الذي نختار أن نوسع إليه قائمة العبارات التي أومأنا إليها سابقاً. والمنطق يصبح، حسب أوسع النظرتين، متضمناً لرياضيات^[٢]، أما حسب أضيقهما فإنه يصبح منفصلاً عن الرياضيات بحدود تشغل مكاناً يناسب عملياً العرف التقليدي.

[١] راجع ٤٨، وكذلك المنطق الرياضي، ص. ١٢٧ - ١٢٨. وإني لمدين بهذا الرأي

للاستاذ ألفرد تارسكي A. Tarski.

[٢] راجع المنطق الرياضي، ص. ١٢٦ - ٥، و ص. ٢٣٧ - ٢٧٩.

وفي كل الحالات فإن مجال هذا الكتاب هو جوهرياً هذان الجزءان الأولان، أعني دوال الحقيقة ونظرية التسوير. وهذا المجال المزدوج يمكن أن يسمى المنطق البسيط أو المنطق فحسب، كما يحلو للقارئ. ولما كان هذا المعنى أضيق بكثير من معنى المنطق ذي الأجزاء الثلاثة الوارد في كتاب المنطق الرياضي، فإنه يقف دون الموضوعات التي تغلب عليها الخاصية الرياضية المتميزة ويلتصق بموضوعات لا أحد يتردد في اعتبارها منطقية. وهو مع ذلك يتجاوز المنطق الصوري التقليدي.

إن هذه الموضوعات التي نعالجها ليست مادة للقسم الثانية، بين تأليف المنطوقات والتسوير المشار إليهما فحسب، بل هي كذلك مادة لقسم ثنائية ثانية، من نوع آخر، تتخلل القسم الأولى. ذلك أن المنطق، قبل مهمته المتمثلة في فحص البنى المنطقية المجردة من حيث علاقتها بالصدق والكذب، عليه كذلك واجب تجريد هذه البنى. وهذه المهمة هي مهمة تحليل المنطوقات العادية لجعل مكوناتها الضمنية صريحة، وتحويل العبارات المعطاة إلى شكل نسقي قابل للتناول المنطقي: إنها مهمة التأويل بما هي قسيمة^[*] مهمة الحساب، وتقاطع هاتين المهمتين هو الذي يجرىء الكتاب إلى أبوابه الأربعة.

[*] قسيمة: بمعنى القيمة المقابلة عندما ينحصر عدد القيم في اثنين. وقد استعملها ابن خلدون في هذا المعنى عند حديثه عن الوهم في مفهومه الصوفي مقابل الوجود الحق، فميز بين الوهم في هذا المعنى والوهم بما هو قسم اليقين المعرفي (المترجم).

الباب الأول

تأليف المنطوقات

٢. قيم الحقيقة

كل المنطوقات جمل . لكن الجمل ليست كلها منطوقات . فالمنطوقات تنحصر في الجمل الصادقة والجمل الكاذبة . وقيمتا المنطوقات هاتان ، أعني الصدق والكذب ، تسميان قيمتي الحقيقة . ومن ثم فإن قيمة الحقيقة بالنسبة إلى المنطوقة تسمى صدقاً أو كذباً بحسب كونها صادقة أو كاذبة .

إن الجمل التي من جنس «كم الساعة؟» أو «أطلق الباب» أو «آه أيتها الشبهاء يعود يوماً» إلخ . . ، لكونها ليست صادقة ولا كاذبة لا تعدّ منطوقات ، بل الجمل الخبرية (أو التقريرية) وحدها هي التي تعدّ منطوقات . لكن تدقيق الفحص يبيّن أن الجمل الخبرية ليست كلها منطوقات . فالجملة الخبرية : «أنا مريض» ليست بذاتها صادقة ولا كاذبة . فقد يعتبرها البعض صادقة في حين يعتبرها البعض الآخر كاذبة . وكذلك الجملة الخبرية : «هو مريض» ليست بذاتها صادقة ولا كاذبة ، لكون مرجع الضمير «هو» يتغير بحسب القرائن . ففي بعضها تكون «هو مريض» صادقة وفي بعضها الآخر كاذبة . وفي الحقيقة فإن الجملة الخبرية «هو مريض» ، تتضمن نفس الصعوبة ؛ إذ ليس من الواضح ، في غياب القرائن ، إلى أي عمرو يرجع عمرو . فقد يكون عمرو بن العاص أو عمرو بن كلثوم مثلاً . والجملة الخبرية «يوجد هنا تها هوا قوي» يمكن أن تكون في نفس الوقت صادقة عند أحد المتكلمين ، كاذبة عند غيره المجاور له . والجملة «الليل بعيد» صادقة في المغرب كاذبة في السودان . والجملة الخبرية «البرتقال طيب» قد تفهم بمعنى «أحب البرتقال» بدلاً من فهمها بمعنى «البرتقال مقو» . وهي جملة صادقة عند بعض المتكلمين ، كاذبة عند بعضهم الآخر .

إن الكلمات «أنا» ، «هو» ، «عمرو» ، «هنا» ، «بعيد» و «طيب» في هذه

الأمثلة بوسعها أن تجعل قيمة الحقيقة بالنسبة إلى هذه الجمل الخبرية تتغير بحسب المتكلم أو المقام أو القرائن . والكلمات التي لها هذه القابلية ينبغي أن نعوضها بكلمات أو عبارات لا لبس فيها قبل أن نعتبر جملة خبرية ما منطوقة . ولا يمكن أن نعتبر جملة خبرية ما، من حيث هي جملة واحدة قائمة بذاتها، ذات قيمة حقيقة إلا بشرط هذه المراجعة .

وتكفي هذه التعديلات لمنع منطوقة ما من أن تكون في نفس الوقت صادقة في أحد الأفواه أو في إحدى القرائن كاذبة في غيرهما . وحتى بعد القيام بهذه التعديلات، فإن قيمة الحقيقة التي لمنطوقة من المنطوقات قد تبدو في كثير من الأحيان ما تزال متغيرة مع الزمان . فالجملة :

(I) مرض ناصر،

تكون صادقة في وقت ما وكاذبة في غيره تبعاً لحال ناصر الصحية . كما ان الجملة «فتح السرب الأندلس» كانت كاذبة قبل جواز طارق المضيق وهي بعده صادقة، في حين ان جملة «سيفتح السرب الأندلس» كانت صادقة قبل الجواز، وهي بعده كاذبة - إذا لم يكن الفتح قابلاً لعدم الحصول أو لاعادة محاولته .

ومن ميسرات التحليل المنطقي ان نشترط في كل منطوقة ان تكون صادقة مرة واحدة وعند الجميع أو كاذبة مرة واحدة وعند الجميع، بصرف النظر عن الزمان . ونستطيع تحقيق ذلك بجعل الأفعال عرية عن الزمان بالوصف الصريح للتوالي الزماني عند الحاجة إلى التحديدات الزمانية . فالجملة «سيفتح السرب الأندلس» التي صارت صادقة بعد جواز طارق تطابق الجملة «فتح السرب الأندلس» [دون تحديد لزمان الفعل] بعد جواز طارق . وهذه الجملة صادقة مرة واحدة وعند الجميع بصرف النظر عن تاريخ وقوع الحدث الذي تتعلق به . والجملة الأقصر منها: «فتح السرب الأندلس»، فهماً لها دون تحديد لزمان الفعل، لا تثبت إلا أنه يوجد على الأقل وقت ما - ماضياً كان هذا الوقت أو حاضراً أو مستقبلاً - يحصل فيه هذا الفتح . وهذه المنطوقة صادقة

أيضاً مرة واحدة وعند الجميع . والجملة السالفة (١) التي قيلت في سبتمبر ١٩٧٠ بصفتها جملة ذات فعل محدد الزمان، توافق المنطوقة: «مرض ناصر [دون تحديد لزمان فعل المرض] في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠». أما المنطوقة (١) التي نفهمها على أنها ذات فعل بلا زمان، فينبغي أن تُعتبر صادقة مرة واحدة وعند الجميع على أساس أن ناصر كان قد مرض أو سيمرض على الأقل مرة واحدة في حياته .

ورغم ان هذه التديقات هامة كأساس نظري للتحليل، فإنه يكون من المفيد ان نستعمل في البناء العملي للأمثلة منطوقات من جنس: «مرض ناصر» وحتى من جنس «متكلم لفهاري». لكننا نتصور دائماً ان كل جملة من هذا النوع تستحيل إلى منطوقة مناسبة أو إلى أخرى . وسنحدد منهجيات العلاج الفني بحسب فهمنا للمنطوقة على انها جملة خبرية صادقة باطراد أو كاذبة باطراد بصرف النظر عن القرائن، وعن المتكلم وزمان الكلام ومكانه .

وبواسطة الروابط "ه"، "أه"، "إذا... فإذن"، "لا... ولا"، الخ... نؤلف منطوقات مركبة من منطوقات بسيطة . وتتبع قيمة الحقيقة التي للمؤلفات بطريقة أو بأخرى قيمة الحقيقة التي للمكوّنات . فمثال المنطوقة المؤلفة :

(٢) ناصر مريض ولا خالد غائب،

لا تكون صادقة إلا في حالة صدق المكوّنين البسيطين: «ناصر مريض» و «خالد غائب». والمنطوقة المؤلفة :

(٣) لا ناصر مريض ولا خالد غائب،

لا تكون صادقة إلا في حالة عدم صدق كلا المكوّنين . والمنطوقة المؤلفة :

(٤) ناصر مريض أو خالد غائب،

تكون صادقة بمجرد صدق أحد مكوّنيها، أيّاً كان . وقد توجد كذلك أنواع مختلفة من الترابط بين قيمة الحقيقة التي لأحد المؤلفات وقيمة الحقيقة التي

لمؤلف آخر غيره. ويبيّن مثلاً أن المنطوقتين المركبتين (٢) و (٣) لن تكونا صادقتين معاً، ولا كذلك المنطوقتان (٣) و (٤).

وبالتطبيق المتدرج لهذه الروابط المنطوقية يمكننا أن نتدرج في بناء منطوقات متزايدة التعقيد.

(٥) إذا كان ناصر سريخاً وكان عرفات غائباً فإذن لا الصلح بين الفلسطينيين والاردنيين يتم ولا القبة السربية تنعقد فتؤخذ فيها القنارات اللازمة، إذا لم يتدخل الأدهم ويتولى الأمور بنفسه.

إن قيمة الحقيقة التي لمثل هذه المنطوقة المؤلفة تحددها كذلك قيمة الحقيقة التي لمكوناتها، إذ نستطيع أن نحدد قيمة الحقيقة بالنسبة إلى (٥) بمجرد أن نعلم قيمة الحقيقة التي لمكوناتها السبعة.

(٦) ناصر سريخ

(٧) عرفات غائب

(٨) الصلح يتم

(٩) القبة تنعقد

(١٠) تؤخذ القنارات اللازمة

(١١) يتدخل الأدهم

(١٢) يتولى الأدهم الأمور بنفسه.

لكن هذا النوع من اكتشاف قيمة الحقيقة التي للمنطوقات المؤلفة بالاستناد إلى قيمة الحقيقة التي لمكوناتها يتزايد صعوبة كلما ازدادت المؤلفات تعقيداً. ومن ثم فإنه يصبح من الضروري أن نطور لهذا الغرض فنيات علاج نسقية (٢٢). كما أن فنيات العلاج تصبح أمراً لا مندوحة عنه في استخراج علاقات الترابط بين قيمة الحقيقة التي لمنطوقة مؤلفة معقدة ما وقيمة الحقيقة التي لمنطوقة مؤلفة أخرى. والمنطق الحديث يهتم، في أدنى مستوياته البسيطة، بتطوير هذا النوع من فنيات المعالجة. وسنترأس على هذا

النوع من المسائل في الباب الثاني . لكننا سنعود أنفسنا، في الباب الأول، على هذه المادة فنلقي نظرة خاطفة على بعض ضروب تأليف المنطوقات الأكثر شيوعاً.

تمرين

حدّد، ضمن الجمل التالية، الجمل التي هي منطوقات بالمعنى الدقيق للكلمة، كما حدّدناها في هذا الفصل .

– الحديد معدن،

– الحديد نبات،

– استأنفت مناجم الحديد عاملاً سنة ١٩٥٠ ولم تتوقف إلى حد الآن،

– توفي الشابي قبل بلوغ الثلاثين،

– كلما ابتعدت عن الوطن بألف ميل شعرت بالحنين إليه،

– كان الغزالي زميل نظام الملك في الدراسة.

§ ٣. الوصل

تستعمل النقطة "." في الترميز الذي يعتمد المنطق الحديث بدلاً من الرابطة المنطوقية "و". واذن فالمثال ف (٢) (١١) يصبح:

(١) ناصر مريض. خالد غائب.

كما ان المركب التالي: «على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم وتعظم في عين الصغير ضارها» يصبح:

(٢) على قدر أهل العزم تأتي العزائم. تأتي على قدر الكرام المكارم. تعظم في عين الصغير ضارها.

ويطلق المناطق على تركيب منطوقتين أو أكثر بواسطة الرابطة "." اسم الوصل. ويسمى هذا المركب «وصلاً» لمكوناته المنطوقية. ولا يكون الوصل صادقاً إلا في الحالة التي يكون فيها كل واحد من مكوناته، وهو الذي يصل بينها، صادقاً. وهو يكون كاذباً بمجرد أن يكون أحد مكوناته أو أكثر كاذباً. ويبيّن ان الترتيب الذي تتوالى بحسبه المكونات المنطوقية في الكتابة لا تأثير له على قيمة الحقيقة التي للوصل. فقد كان يمكن للمثال الذي أخذناه من شعر المتنبي ان يفاد بصورة مكافئة لو قلنا: «تعظم في عين الصغير ضارها وتأتي على قدر الكرام المكارم وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم»، أو أيضاً «تأتي على قدر الكرام المكارم وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم وتعظم في عين الصغير ضارها». أو أي ترتيب آخر من الثلاثة الممكنة الباقية. وعادة ما نكون أميل إلى أن نفضل ترتيباً دون آخر في كتابتنا للوصل لاعتبارات خطائية: كالتوكيد أو

[١] تفيد الإحالة ف (٢) (٢) العبارة ذات العلامة (٢) من الفصل الثاني (ف ٢).

المبالغة أو الحماس إلخ... لكن هذه الاعتبارات ليس لها أدنى تعلق بالصدق والكذب.

إن الرابطة "و" لا تستعمل في الكلام العادي للربط بين المنطوقات فحسب، بل هي تستعمل كذلك للربط بين الجمل بل وحتى بين الأسماء والأفعال والأحوال والحروف وغيرها من أجزاء الكلام. لكن لفظة الوصل المنطقية لا تنطبق إلا على "و" بين المنطوقات. أما استعمال "و" بين الأسماء والأفعال وغيرها من أجزاء الكلام فليس هو في العادة إلا اختزالاً للاستعمال الوصلي للرابطة "و" بين المنطوقات. وهكذا فـ «كل عربي يمكن له دخول مصر والشام دون جواز» ليس إلا اختزالاً للوصل بين «كل عربي يمكن له دخول مصر دون جواز» و «كل عربي يمكن له دخول الشام دون جواز». وكذلك الشأن بالنسبة إلى المثال الذي أوردناه في ٢. فهذا المثال اختزال لـ «يتدخل الإدغم» و «يتولى الإدغم الأمور بنفسه».

إن الوصل المؤلف من المنطوقين :

(٣) على قدر أهل العزم تأتي العزائم،

(٤) تأتي على قدر الكرام المكارم. تعظم في عين الصغير الصغير

غير قابل للتمييز في كتابتنا الرمزية عن الوصل المؤلف من زوج المنطوقات المختلف التالي :

(٥) على قدر أهل العزم تأتي العزائم. تأتي على قدر الكرام المكارم،

(٦) تعظم في عين الصغير الصغير،

ولا واحد من هذين الوصلين بقابل للتمييز عن الوصل بين المنطوقات الثلاث في نفس الوقت، أعني (٣) و :

(٧) تأتي على قدر الكرام المكارم،

و (٦). إن هذه التراكيب الثلاثة تعطي نفس النتيجة، أعني (٢). وليس في

ذلك أدنى لبس، إذ سرعان ما نرى ان قيمة الحقيقة التي لـ (٢) تبقى هي هي بصرف النظر عن التأويل الذي نختاره من التأويلات الثلاثة السالفة. والأمر سيان بالنسبة إلى أي مثال آخر. فإذا فهمنا (٢) على انها وصل ثلاثي بين (٣) و (٧) و (٦)، فإنه ينبغي ألا نعتبر (٢) صادقة إلا في حالة صدق (٣) و (٧) و (٦). أما إذا فهمنا (٢) على انها وصل بين (٥) و (٦) فينبغي ألا نعتبر (٢) صادقة إلا في حالة صدق (٥) و (٦) كليهما. لكن الوصل (٥) ليس صادقاً هو بدوره الا في حالة صدق مكوثيه (٣) و (٧) معاً. وهكذا ننتهي مرة أخرى إلى عدم اعتبار (٢) صادقة إلا في حالة صدق (٣) و (٧) و (٦) جميعاً. كما نرى نفس النتيجة تحصل إذا فهمنا (٢) على أنها وصل بين (٣) و (٤). وبالتالي فإنه يمكننا ان نعتبر (٢) في نفس الوقت وصلاً بين (٣) و (٤) ووصلاً بين (٥) و (٦) ووصلاً بين (٣) و (٧) و (٦). وكل هذه الأوصال تطابق نفس المنطوقة (٢).

وقد رأينا ان الوصل بين (٣) و (٤) هو في نفس الوقت وصل بين المنطوقات الثلاث (٣) و (٧) و (٦) التي ليست أي واحدة منها وصلاً هي بدورها. وقياساً على ذلك يمكن القول بصورة عامة إن وصل أي مجموعة من المنطوقات التي يكون بعضها أو كلها أوصالاً هو في نفس الوقت وصل لمجموعة أخرى من المنطوقات التي ليست أي واحدة منها وصلاً. ولكن يمكننا ان نواصل تفسيرنا لوصل أي مجموعة من المنطوقات بانها صادقة "إذا فقط إذا" كانت كل منطوقة من منطوقاتها صادقة بصرف النظر عن كون المجموعة المعطاة تتضمن أوصالاً أو تخلو منها. وفعلًا فقد رأينا ان (٢) صادقة "إذا فقط إذا" كانت (٣) و (٤) صادقتين وكذلك "إذا فقط إذا" كانت (٥) و (٦) صادقتين وأيضاً "إذا فقط إذا" كانت (٣) و (٧) و (٦) صادقة جميعاً.

تمرين

عبر عن المنطوقات التالية رمزياً في شكل وصل ثلاثي :

- توجد القاهرة وتونس في مصر،

- وتوجد طرابلس في ليبيا.

لو فرضنا انك لا تعلم شيئاً عن طرابلس، فهل تستطيع ان تجيب عن سؤال : هل الوصل صادق أم كاذب؟

٤. النفي

إذا أخذنا أي منطوقة فإننا نستطيع أن نستمد منها منطوقة أخرى بنفيها. ويكون النفي الناتج كاذباً أو صادقاً تبعاً لكون المنطوقة الأصلية صادقة أو كاذبة. ونكتب نفي منطوقة ما بوضعها بين قوسين مسبوقين بالرمز " ~ " هكذا " () ~ ". لكن القوسين تحذفان إذا لم تكن المنطوقة المحصورة بينهما وصلاً. وهكذا فنفي المنطوقة: «يصل المسافر إلى المدينة» هو:

(١) ~ يصل المسافر إلى المدينة.

ونفي ٣ (١) هو:

(٢) ~ (ناصر مريض. خالد غائب).

وعلاوة المد " ~ " تشبه حرف الـ n معذلة ومقلوبة، ومن المناسب قراءة هذا النفي: " لا".

والمعلوم أن تكوين النفي غير منتظم في اللغة العادية. فهو يكون أحياناً بـ «لا» أو بـ «لم» أو «لم يتمكن من» التي تطبقها على الفعل الرئيسي في المنطوقة المعنية بالنفي. لذلك فقد تصبح (١) في الصياغة اللفظية: «لم يصل المسافر إلى المدينة» أو «لم يتمكن المسافر من الوصول إلى المدينة». فإذا كانت المنطوقة خالية من كل فعل رئيسي فإن النفي يتم بخبر مقدم شارح. فمثلاً يمكن أن يفاد نفي (٢) لفظياً بالصورة التالية:

(٣) [ليس صحيحاً أن] ناصر مريض وخالد غائب.

وتعالج كثير من الحالات علاجاً خاصاً في الاستعمال العادي. فمثلاً ~ على قدر أهل الزعم تأتي الزعم، قد تفاد لفظياً بـ: «ليس على قدر أهل الزعم تأتي الزعم»، و ~ ناصر لم يمرض قط، بـ: «ناصر يمرض أحياناً». إلا أن

اختيار السابقة " ~ " رمزاً مطرداً للنفى يتج عنه تبسيط مهم . ويمكن أن تفهم هذه السابقة على أنها رمز للخبر المقدم الشارح **ليس صحيحاً أن** كما ورد في (٣) ، إذ إن تصدير القضية بهذا الخبر الشارح له دائماً مفعول نفيها .

إن استعمال القوسين لحصر الوصل المنفي في (٢) ضروري لتجنب الخلط بين الوصل الذي نفي كله والوصل الذي نفي جزؤه الأول فقط . فحذف القوسين من (٢) بالصورة التالية :

(٤) ~ ناصر مريض. خالد غائب.

قد ينجر عنه تغير كبير في المعنى . ذلك ان (٢) نفي لـ (١)٣ ، في حين ان (٤) هو بالأولى وصل بين « ~ ناصر مريض » و « خالد غائب » . ويبقى نفي (٢) ثابتاً ما كان لـ (١)٣ كاذباً ، وبالتالي ما كان أحد مكونيه أو كلاهما ، أعني « ناصر مريض » و « خالد غائب » كاذباً . أما الوصل (٤) فإنه لا يبقى ثابتاً إلا في الحالة الوحيدة التي تكون فيها « ناصر مريض » كاذبة و « خالد غائب » صادقة . والمكافئ لـ (٢) بالصياغة اللفظية هو (٣) في حين ان (٤) يكافئها بالأولى : « ناصر مريض لكن خالد غائب » .

وفي حين يربط الوصل بين منطوقتين فأكثر في نفس الوقت ، فإن النفي لا ينطبق إلا على منطوقة واحدة في كل مرة . ولكن يمكن للمنطوقات أن تنفي نفياً معيئاً* بنفيها واحدة واحدة وجمع انفائها ، فمثلاً المنطوقتان : « ناصر مريض » و « خالد غائب » يمكن نفيهما نفياً معيئاً على النحو التالي :

(٥) ~ ناصر مريض. ~ خالد غائب.

ويقابل ذلك لفظياً : ناصر ليس مريضاً وخالد ليس غائباً .
أو بصيغة أخرى أكثر التصاقاً بالتعبير اللساني العادي :

[*] معياً Jointly . نجده عند ابن تيمية في كتاب الرد على المنطقيين عند التمييز بين الدور القلبي والدور المعني ، كما نجد أحد مشتقات هذه المفردة في المصطلح النحوي " واو المعية " . (المترجم) .

(٦) لا ناصر مريض ولا خالد غائب.

ولا يكون المركب الوصلي (٥) صادقاً إلا إذا صدق كلا النفيين (راجع ٣٤)، وبالتالي إلا إذا كذبت كلتا المنطوقتين: «ناصر مريض» و «خالد غائب». ومن ثم فإنه ينبغي أن نميز بعناية شديدة بين (٥) و (٢) التي هي صادقة ما كذب أحد مكوناتها أو كلاهما، أعني «ناصر مريض» و «خالد غائب». وكذب المنطوق «ناصر مريض» وحده كاف لتحقيق (٢) لكنه غير كاف لتحقيق (٥).

ويمكن أن نركّب على منوال (٥) النفي المعّي ليس فقط لمنطوقتين اثنتين بل لعدد من المنطوقات بالغاً ما بلغ. ومن ثم فإن الوصل:

(٧) ~ زيد قدم. ~ علي جلس. ~ حسن انصرف،

ويقابل ذلك لفظياً الوصل:

(٨) فلا زيد قدم ولا علي جلس ولا حسن انصرف،

وهو مقابل لا يصدق إلا في حالة كذب هذه المنطوقات: «زيد قدم»، «علي جلس» و «حسن انصرف». وينبغي تمييز هذا المركب المنطوقي من: ~ (زيد قدم. علي جلس. حسن انصرف)، الذي هو صادق ما كذبت واحدة أو أكثر من المنطوقات: «زيد قدم»، «علي جلس» و «حسن انصرف».

تمرين

ترجم كل تركيب من التراكيب الرمزية التالية ترجمة عربية فصيحة ما وسعك ذلك:

~ (انصرف القطار متأخراً. ~ قدم القطار متأخراً)

~ انصرف القطار متأخراً. ~ قدم القطار متأخراً

~ غالباً ما يتأخر القطار.

~ كثير من القطارات تأتي متأخرة.

٥. "أه"

تكون الرابطة "أه" أو "أه...أه"، في مدلولها الأكثر شيوعاً، منطوقة لا تكون كاذبة إلا في حالة كون المنطوقة المقابلة لها التي تكونها الرابطة "أه...أه" صادقة. وبهذا الفهم فالمنطوقة : **أه أن ناصراً سريخاً أه أن ظالماً غائباً**، أو بصورة أوجز المنطوقة :

(١) **ناصر سريخ أه خالد غائب**

لا تكون كاذبة إلا في حالة صدق أه (٦)٤ وبالتالي في حالة كون الجزئين :

(٢) **ناصر سريخ، خالد غائب**

كاذبين كليهما. والمنطوقة (١) صادقة ما صدق أحد جزئي (٢) أو كلاهما. ومن ثم فإن منهج ترجمة (١) بالرمزين "و" و "ـ" منهج واضح. ف (١) يمكن أن تفاد بوصفها نفيّاً لـ أه (٦)٤ وهي بالتالي النفي :

(٣) **ـ (ـ ناصر سريخ. ـ خالد غائب)**

للمنطوقة أه (٥). وقياساً على ذلك فإن المنطوقة :

(٤) **زهيد قدم أه علي جلس أه حسن اتصرف**

(بإضافة "أه" في صدر المنطوقة إن اردنا) يصبح تأويلها نفيّاً للمنطوقة أه (٨) ومن ثم بوصفها النفي التالي :

(٥) **ـ (ـ زهيد قدم. ـ علي جلس. ـ حسن اتصرف)**

للمنطوقة أه (٧). وهي صادقة ما صدقت واحدة أو أكثر من المنطوقات : "زهيد قدم" و "علي جلس" و "حسن اتصرف". ولا تكون كاذبة إلا في حالة كذب هذه المنطوقات الثلاث جميعاً.

لكن الرابطة المعنية هنا هي الآن موضوع استعمالات متضاربة في الكلام العادي. فالاستعمال الموجود في (٤) سابقاً يعطي لـ "أو" معناها المجيز للجمع، وهو معنى يكون المركب بحسبه صادقاً ما صدق واحد أو أكثر من مكوناته. لكن "أو" تستعمل أحياناً بمعناها المانع للجمع^[*]، وهو معنى لا يكون المركب بحسبه صادقاً إلا في حالة صدق أحد المكوّنين فقط لا كليهما. وحسب المعنى المجيز للجمع فإن (١) لا تعد كاذبة إلا في حالة واحدة كما أسلفنا: حالة كذب جزئي (٢) معاً، أعني عندما تكون المنطوقة (٥)٤ صادقة. أما المعنى المانع للجمع فإنه يجعل (١) كاذبة في هذه الحالة وكذلك في الحالة التالية: أعني في حالة كون جزئي (٢) صادقين معاً، أي عندما تكون المنطوقة (١)٣ صادقة. ومن ثم ففي حين تكون (١) صادقة بحسب معنى "أو" المجيز للجمع كلما كانت المنطوقة (٥)٤ كاذبة، لا تكون (١) بحسب معنى "أو" المانع للجمع صادقة إلا في حالة كون (١)٣ و (٥)٤ كاذبتين. وفي حين لا ترجع (١) إلا إلى نفي المنطوقة (٥)٤ في حالة معنى "أو" المجيز للجمع أعني المنطوقة (٣) فإنها ترجع إلى نفي (١)٣ و (٥)٤ معاً في معنى "أو" المانع للجمع، أعني:

(٦) ~ (ناصر سريخ. خالد غائب). ~ (ناصر سريخ. ~ خالد غائب).

وكذلك ففي حين تؤول (٤) إلى (٥) في معنى "أو" المجيز للجمع، نجدتها في معنى "أو" المانع للجمع تؤول إلى:

~ (زيد قدم. علي جلس). ~ (زيد قدم. حسن انصرف). ~ (علي جلس. حسن انصرف). ~ (زيد قدم. ~ علي جلس. ~ حسن انصرف).

ويتم التخلص عادة من التباس معنيّ "أو" في الكلام العادي بإضافة عبارة "أو كلا الأمرين" أو "ليس كلا الأمرين". ومن ثم فإن معنى (١) أعني (٣) قد يفاد، في حالة "أو" المجيزة للجمع، بصورة غير ملتبسة على النحو

[*] أخذنا هذا الاصطلاح من الرد على المنطقين لابن تيمية. (المترجم).

التالي :

ناصر مريض أو خالد غائب أو كلا الأمرين.

وعندما يكون معنى "أو" مانعاً للجمع فإن معنى (١) أعني (٦) يفاد بصورة غير ملتبسة كالتالي :

(٧) [أما] ناصر مريض أو خالد غائب وليس كلا الأمرين.

ولعل معنى "أو" المميز للجمع أكثر معنيها شيوعاً: "فلو افترض شاهد أن المقود قد أفلت من السائق أو أن السائق كان ثملاً، وثبت بعد ذلك أن المقود أفلت منه وأنه كان ثملاً، فإننا لن نعتبر الشهادة كاذبة". لكن عبارتي "أو كلا الأمرين" و "و/أو" تمثلان في الاستعمال الشائع قرينتين لصالح المعنى المانع للجمع، وإلا لكنت هاتان العلامتان نافلتين دائماً^[١]. ولكنه من الأنسب بعد الآن أن نسلم، عند تحليل المنطوقات، أن "أو" ينبغي أن تفهم دائماً بمعنى إجازة الجمع إذا لم توجد إشارة صريحة للمعنى المانع للجمع. ومن ثم فإن (١) ستفهمها بمعنى (٣). وعندما نفهمها بمعنى (٦) عوضاً عن (٣) فإننا سنؤكد على استعمال (٧) بدلاً من (١).

إن الرابطتين "أو" و "و... و" مثل "و" (راجع ف ٣) لا تستعملان في اللغة العادية للربط بين المنطوقات فحسب، بل تستعملان كذلك للربط بين الأسماء والأفعال والأحوال إلخ... لكن هذه الاستعمالات الأخيرة لا تنتسب انتساباً مباشراً إلى بحثنا الحالي في تأليف المنطوقات. إلا أن هذا النوع من الاستعمال، كما اشرنا إلى ذلك بالنسبة إلى "و"، يصلح عادة فقط لاختزال استعمالاتها روابط بين المنطوقات.

[١] راجع المنطق الرياضي، ص. ١٢.

تمارين

- ١ - افرض اننا نعلم ان المنطوقتين (٢) ليستا صادقيتين معاً. فإذا أثبتُ (١) فهل يجب إذن أن يكون قصدي المعنى المانع للجمع؟ وإذا نفيت (١) فهل يجب أن يكون قصدي المعنى المجيز للجمع؟
- ٢ - افرض أننا بالاولى نعلم ان المنطوقتين (٢) كلتيهما صادقة. فهل ينبغي إذا أثبت (١)، أن يكون القصد من «أو» المعنى المجيز للجمع؟ وهل ينبغي إذا إنفيت (١)، أن يكون القصد المعنى المانع من الجمع؟ هل الأمر سيان بالنسبة إلى اثبات (١) وإلى نفيها مع العلم المفروض؟ علل أجوبتك.

٦. " لكن " ، " إلا أن " ، " إن لم "

رأينا، في الفصلين السابقين، كيف ان ثلاث روابط منطقية، أعني "لا... ولا" و "أو" المجيزة للجمع و "أو" المانعة للجمع (=أو... لكن ليس كلا الأمرين) يمكن ترجمتها ترجمة شارحة باستعمال الرمزين "و" و "لا" ("،"، "∼"). وإذن فهذه الروابط الثلاث بين المنطوقات تعتبر نظرياً روابط غير ضرورية، إذ إن كل ما يمكن تحقيقه بواسطتها نستطيع تحقيقه بمجرد استعمال الوصل والنفي. لكن هذه الروابط الثلاث ليست الوحيدة التي يمكن الاستغناء عنها، اكتفاءً بالوصل والنفي. فمن الأمثلة الأخرى عن الروابط التي يمكن علاجها بسرعة ويسر، نجد رابطتي "لكن" و "إلا أن".

فهاتان الرابطتان، بوصفهما رابطتين بين المنطوقات، قابلتان للتعويض مباشرة بـ "و". فالمركب:

(١) زيد مريض لكن هنداً غائبة

أو كذلك:

(٢) زيد مريض إلا أن هنداً غائبة

يؤولان ببساطة إلى:

(٣) زيد مريض وهند غائبة.

وفعلًا فالمركبّان (١) و (٢) يشبان بنفس الشروط التي يشب بها المركّب (٣). فهما يصحّان عندما يكون الجزآن "زيد مريض وهند غائبة" صادقين كلاهما، ويبطلان في ما عدا ذلك. وإذن فعندما يفضل البعض "لكن" أو "إلا أن" على "و"، فإنما يكون ذلك لأغراض خطائية. فـ "لكن"

تستعمل عادة لتوكيد المقابلة، و "إلا أن" تستعمل عندما تكون المقابلة قد بلغت درجة المفاجأة. إن المقابلة بين مرض زيد وغياب هند هو الذي يقودنا إلى استعمال "لكن" في (١). أما إذا كانت هند تقاسم زيدا غرفته في العادة عند مرضه، فنحن أميل إلى تفضيل "إلا أن" كما في (٢). إن اختيار "و" أو "لكن" أو "إلا أن" غير مؤثر في قيمة الحقيقة التي للمنطوقة الحاصلة. ومن ثم فهو يشبه اختيار الترتيب في الوصل بين المنطوقات (راجع ف ٣). فالمفاضلة غالباً ما تكون هنا كالمفاضلة هناك، وعلتها في الحالتين اعتبارات خطائية. وفروق المعنى الوحيدة المنتسبة إلى المنطق هي الفروق التي تؤثر في قيمة الحقيقة التي تتصف بها المنطوقة. لذلك ومن أجل التحليل المنطقي، نستطيع الاستغناء عن "لكن" و "إلا أن" والاكتفاء بـ "و" بدلاً منهما.

وتوجد رابطة أخرى يتبين انه يمكن الاستغناء عنها والاكتفاء بالوصل والنفي بدلاً منها، إنها "إن لم". فلنعتبر المنطوقة التالية:

(٤) سيبيع زيد بضاعته إن لم يعلم برأيك.

فهذه المنطوقة تصدق في حالة علم زيد برأي المخاطب ولم يبع، كما انها تصدق كذلك إن لم يعلم برأيه وباع. وهي تكذب في حالة عدم علمه برأي المخاطب ومع ذلك فهو لم يبع. . . ومن ثم فإن (٤) تجزم أن الأمر لا يخلو من إحدى اثنتين: فإما أن زيدا يعلم برأي المخاطب وإما انه سيبيع. ولكن ما الذي يحدث لو حصل الأمران: يعلم زيد برأي المخاطب ويبيع أيضاً؟ (وفعلاً فقد يعلم منه بانه عليه أن يبيع ا). فهل ينبغي ان نعتبر (٤) قد أصبحت صادقة في هذه الحالة؟ فإذا كان الأمر كذلك فإن "إن لم" تؤول إلى "أو" المميزة للجمع. فتكون (٤) صادقة ما كان أحد مكوتيهما أو كلاهما صادقاً، ولا تكون كاذبة إلا إذا كذب كلا المكوتين. أما إذا اعتبرنا (٤) كاذبة عندما يعلم زيد برأي المخاطب ويبيع مع ذلك، فإن "إن لم" تؤول عندئذ إلى "أو" المانعة للجمع، فلا تكون (٤) صادقة إلا في حالة صدق أحد مكوتيهما أيأ كان وواحد منهما فقط. وكل من أول "إن لم" هذا التأويل، يصوغ (٤) عملياً على هذا

النحو: "سبب زيد بخلطته إن لم يعلم به أنك ضد البع".

وإذن فالرابطة "إن لم" تبدو مطابقة للرابطة "أو"، بل هي تبدو مشاركة لها في التباس معنيها المجيز للجمع والمانع له. وفي كلا المعنيين يمكن ان نستعيض عن "إن لم" بالوصل والنفي، إذ قد رأينا (٥ ف) كيف نحذف "أو" في معنيها كليهما. ولكن ممارسة بعض الأمثلة ستيسر، كما هو الشأن بالنسبة إلى "أو" (راجع ٥ ف)، تجنب الالتباس الموجود في استعمال "إن لم" بالتواضع تواضعاً عاماً على فهمها في معناها المجيز للجمع.

ولا ريب انه يوجد فرق خطابي بين "إن لم" و "أو" مثل الذي لاحظنا وجوده بين "لكن" و "و". ولعلنا نميل إلى تفضيل "إن لم" على "أو" عندما نشعر بان المكوّن الأول جدير بالتوكيد أكثر من المكوّن الثاني أو انه كذلك أولى منه بالتصديق. ويوجد كذلك ميل إلى استعمال "إن لم" عندما يكون زمان الفعل في المكوّنات المنطوقية للمركّب هو الاستقبال. ولنلاحظ بصورة اعتراضية انه يوجد فرق نحوي طفيف بين "إن لم" و "أو" عند استعمالهما في الاستقبال. فلو كان علينا، مثلاً ان نضع "أو" بدلاً من "إن لم" في (٤) لكان ينبغي ان نغيّر «لم يعلم» فنعوضها بـ «سعلم». ومع ذلك فالأنسب في التحليل المنطقي ان نتخلص من كل المشاكل الناجمة عن زمان الأفعال في المنطوقات، فنعتبر الفروق الزمانية لا تحددها الا الاشارة الصريحة للأوقات (راجع ٢ ف).

تمرين

في أية حالة يكون من الطبيعي ان نقوض "أو" بـ "إن لم"؟
بـ "لكن"؟ بـ "إلا أن"؟ في المنطوقة التالية: «زيد في مكتبه أو هو يتناول الضاء».

٧. " إذا "

عندما يقول قائل :

(١) إذا رأيته الحارس افتضح أمره.

فإنه، بهذا القول، لم يجزم ان الحارس رآه، ولا يعتبر نفسه مخطئاً إذا لم يره الحارس ولم يفتضح أمره. لكنه يسلم بخطئه دون تردد إذا اتفق فرآه الحارس ومع ذلك لم يفتضح أمره. فالمنطوقة (١) لا تلزمه إلا بسحب صدق «رأيت الحارس» على «افتضح أمره». إنها تؤكد عدم اعتقاد القائل في المنطوقة الوصلية التالية :

(٢) رأيته الحارس. ~ افتضح أمره.

وإذن فعوض اثبات (١) كان يمكنه الحصول على نفس النتيجة لو اكتفى بنفي (٢) هكذا :

(٣) ~ (رأيت الحارس. ~ افتضح أمره).

وبهذا المعنى تكون الرابطة المنطوقية " إذا... فإن " قابلة للتعميض بالوصل والنفي.

إن اعتقاد القائل بأن المنطوقة (١) صادقة - وبعبارة أخرى اعتقاده بأن (٢) كاذبة - يمكن نظرياً ان يستند إلى أحد الحلول الثلاثة التالية : فإما لأنه يعتقد ان الحارس لم يره، لأن ذلك كاف لتكذيب الوصل (٢)، وإما لأنه يعتقد ان أمره لم يفتضح، إذ إن ذلك أيضاً كاف لتكذيب (٢)، وإما لأنه لا يعتقد بأي من الأمرين، بل يعتقد بوجود علاقة سببية ما أو قانون عام ينبغي بحسبه ان يفتضح أمره إذا رآه الحارس. وفي الحقيقة لا الحل الأول ولا الحل الثاني

بكافئين للجزم بـ (١). ذلك أن المتكلم كان يمكنه في الوضعية الأولى أن يوفر أنفاسه ويكون المضمون الخبري لكلامه أتمّ بمجرد القول: **«لهم يوفى الحارس»**، وكان يمكنه في الوضعية الثانية أن يحصل على نفس المزاي بمجرد القول: **«لهم يقتضيه أمره»**. ومن ثم فإن الشرطية أعني المنطوقة التي على شكل **"إذا... إذن"** لا تثبت عادةً إلا في الوضعيات التي من نوع الوضعية الثالثة. وهي عادة لا تثبت إلا عند جهل قيم الحقيقة التي لمكوّتي المنطوقة.

وقد أدى هذا الأمر ببعض المؤلفين في المنطق إلى الاعتراض على ترجمة الشرطيات بالصورة التي مثلنا لها بـ (٣). وهم يؤكدون في اعتراضهم بأن الشرطية تشير إلى رابطة سببية ما أو نفسية بين مكوّتيها في حين أن ترجمتها على الشكل الوارد في (٣) يغفل هذه الرابطة. لكن هذا الاعتراض وإمّا ما دام ليس من داع يجعل اثبات (٣) أولى من اثبات (١)، حيثما كان بوسعنا أن نثبت أحد المكوّتين بوضوح أو أن نفيه: وعملياً فإن (٣) مثل (١) لا يشبهها المتكلم إلا على أساس اعتقاده بوجود رابطة سببية أو قانون عام آخر. وإذن ففي (١) كما في (٣) تتدخل مثل هذه الرابطة في دوافع قول المنطوقة. فإذا حصل أن رآه الحارس ولم يفتضح أمره، وإذا اتفق بعد ذلك أن افتضح أمره بسبب علة أخرى تماماً كأن تكون متصلة بالتهرب الضريبي مثلاً، فإن منطوقتنا (١) تبقى صادقة بالاتفاق. وقد يحدث بكل بساطة أن يثبت المرء منطوقة صادقة على أسس خاطئة.

ويبيّن إذن أن **"إذن"** في **"إذا... إذن"** ليست ضرورية مثلها مثل **"إمّا"** في **"إمّا... أم"**. ومن ثم فإن (١) يمكن أن تفاد نفس الافادة وربما بصورة أفصح على النحو التالي:

(٤) **إذا رآني الحارس افتضح أمره.**

ثم إن الترتيب بين مكوّتي الشرطية غير مؤثر ما ظلت **"إذا"** سابقة دائماً لنفس المكوّن. ومن ثم فإن (٤) مكافئة للمنطوقة التالية:

(٥) **يفتضح أمرى إذا رآني الحارس.**

لكنها ليست مكافئة لهذه المنطوقة :

(٦) **إذا افتضح أمرى رآني الحارس.**

والسابقة "فقط إذا" هي عكس السابقة "إذا"، بحيث إن ربط "فقط إذا" بأحد مكوتى المنطوقة يكافئ ربط "إذا" بالمكون الآخر. فمثلاً ليس المركب:

(٧) **يفتضح أمرى فقط إذا رآني الحارس**

مكافئاً للمركب (٥)، بل هو مكافئ للمركب (٦). وفي حين يستثني (٥)

الحالة الوحيدة (٢)، فإن (٧) يستثني الحالة الوحيدة :

(٨) **يفتضح أمرى. ~ إذا رآني الحارس.**

وأحياناً تستعمل الرابطتان «إذا» و «فقط إذا» معاً، على النحو التالي :

(٩) **يفتضح أمرى "إذا وفقط إذا" رآني الحارس.**

ويبين أن (٩) اختزال للوصل بين (٥) و (٧). ولما كان (٥) يرجع إلى نفي (٢) أعني (٣)، ولما كان (٧) بالتناظر يرجع إلى نفي (٨)، فإننا نستطيع إذن صياغة (٩) صياغة رمزية على النحو التالي :

~ (رآني الحارس. ~ افتضح أمرى). ~ (افتضح أمرى. ~ رآني الحارس).

ويستثني هذا الوصل الحالتين (٢) و (٨) ومن ثم فهو لا يستثني إلا الحالتين اللتين يختلف فيهما «رآني الحارس» و «افتضح أمرى» من حيث قيمة الحقيقة. وبالتالي فإن (٩) لا تصدق إلا في حالة اشتراك مكوتيهما في قيمة الحقيقة، صدقاً أو كذباً. وفي حين أن "و" تؤلف المنطوقات لتكوين مركبات لا تصدق إلا في حالة صدق مكوتيهما معاً، وإن "أو" تولفها لتكوين مركبات لا تكذب إلا في حالة كذب مكوتيهما معاً، فإن الرابطة المركبة "إذا وفقط إذا" تؤلف

المنطوقات لتكون مركبات تكون صادقة في حالة اشتراك مكوتيهما في قيمة الحقيقة صدقاً أو كذباً.

ويجدر بنا ان نذكر بوجود عدد من العبارات التي تستعمل مكان «إذا» وذلك لمجرد البحث عن التنوع. ولعل من أشهرها: «في حالة» و «بشرط». كما ان عبارة «إلا في حالة» هي عبارة مرادفة لـ «إذا فقط إذا».

تمرين

صغ المنطوقة التالية: (أ) ~ (ب) الزراعة استثمار جيد. ~ زيد أخلف وعده
صياغة لفظية مستعملاً «إذا... فإذا» ثم «فقط إذا» ثم «إن لم» ثم «أو» ثم «لا... ولا».

نصيحة: لكي تتمكن من تحقيق الترجمتين الأوليين ينبغي ان تعتبر أحد نفَيَّي (أ) أيأ منهما وحدة فردية توافق اجمالاً أحد مكوتي (١) أو (٧).

٨. الشرطية العامة والشرطية الإنشائية

ينبغي ألا نسمح للملاحظة الواردة في ٧ بادخال الغموض على كون الشرطية تُستعمل كذلك لإفادة القوانين العامة، مثل:

(١) إذا أعجبتني شيء، ما فإنه يزعم زيداً.

فالرابطه الوطيدة بين ما يعجبني من الأشياء وما يزعم زيداً منها لا تبرز في دوافع (١) فحسب كما قد يوحي بذلك الفصل السابع (٧)، بل هي موجودة في مضمون (١). وفعلاً فالمنطوقه (١) تجزم جزءاً مباشراً بمثل هذه العلاقة.

والمهم أن نعلم ان منطوقه المثال الحالي (١) التي يمكن ان نسميها شرطية عامة، تختلف اختلافاً جوهرياً عن ٧ (١)، وانها ليست شرطية خالصة بالمعنى المحدد في ٧. وستبرز طبيعتها بصورة أوضح في ترجمتها اللفظية الشارحة:

(٢) أياً كان الاسم فإنه إذا أعجبتني أزعج زيداً.

ولا يقتصر مفعول هذه المنطوقه الشرطية على إثبات شرطية واحدة، بل هو يشمل سلسلة لامتناهية من الشرطيات التي من جنس:

إذا... [كذا]... أعجبتني فأذن... [كذا].. يزعم زيداً.

وكل واحدة من الشرطيات المفردة مثل:

إذا أعجبتني الصولجان فإنه يزعم زيداً.

يمكن أن تفهم على النحو الوارد في ٧:

~ (أعجبتني الصولجان. ~ الصولجان يزعم زيداً)

فالربط بين إعجاب الأشياء لي وازعاجها لزيد لم يحصل في (٢) لمجرد البناء

"إذا.. فإذا" بل بفضل ذلك مع سابقة التعميم "أياً كان الأمر". وسندرس هذه الاداة لاحقاً (ف ٣٤-٣٥) تحت عنوان التسوير.

ويوجد استعمال آخر لـ "إذا" يختلف اختلافاً جلياً عن الاستعمال الذي درسناه في ف ٧. نمثل له بهذه المنطوقة:

(٣) لو كان ناصر الآن رئيساً لمصر لما وقعت حرب الخليج.

حيث رُكِّبَ الجمل المكوّن للمنطوقة على منوال انشائي (فرض وتمن). وفي حين لا يميل مستعمل الشرطية العادية المبنية على المنوال الخبري إلى استعمالها إلا عند جهله بصدق المكوّنين أو بكليتهما (ف ٧)، فإن الشرطيات الانشائية التي من جنس (٣) لا يستعملها صاحبها الا حينما يعتقد اعتقاداً جازماً بأن المكوّن الأول كاذب. ولو كان علينا ان نحلل (٣) من خلال (ف ٧) لكان علينا ان نفهم النص على انه صادق كله وذلك فقط لمجرد كذب «ناصر بنيس مصر الآن» (حيث تعني الآن سنة ١٩٩١ عند وقوع حرب الخليج). لكن التحليل لا يصمد لكون صدق (٣) بصفتها نظرية سياسية يقبل في الحقيقة ان يكون موضوع نقاش حاد. والعلم بان ناصر لم يكن رئيساً لمصر في ذلك التاريخ وبأن حرب الخليج قد حدثت فعلاً، غير مجد في الحدّ من حدة النقاش.

إن طرق تأليف المنطوقات التي درسناها في ف ٣-٧ هي دوال حقيقة بمعنى كون قيمة الحقيقة التي للمركّب منها لا تتبع إلا قيمة الحقيقة التي لمكوّناته المنطوقية. وليس لتعويض أحد المكوّنات بغيره الذي له نفس قيمة الحقيقة أي اثر على قيمة الحقيقة التي للمركّب. لكن الشرطية الانشائية التي من نوع (٣) ليست دالة حقيقة، لكون تحديد قيم الحقيقة التي للمكوّنات لا يزيل عدم تحديد قيمة الحقيقة التي للمركّب. ولكي نعلم صدق (٣) أو كذبها علينا ألا ننظر إلى قيم الحقيقة التي للمنطوقة «ناصر الآن رئيس مصر» و «حرب الخليج لم تقع» - وهي قيم لا يجهلها أحد - بل علينا بالأحرى أن نفحص كثيراً من الوثائق السياسية وان ندرس مقارنات تاريخية لنكتشف قوانين سببية من طبيعة سياسية واقتصادية تناسب الوضعية.

رأينا في ٧ أنه يمكننا أن نفهم القضية الشرطية على أنها دالة حقيقة، أي على أنها لا تكذب إلا إذا كانت مكوتات مقدمها صادقة ومكوتات تاليها كاذبة، حتى وإن كان اثباتها لا يكون عادة إلا بدافع اعتبارات من جنس الرابطة السببية. أما في حالة الشرطية الانشائية، فإن قيمة الحقيقة التي للمركب بكامله تصبح هي ذاتها رهينة مثل هذه الروابط السببية لأن الشرطية تكون صادقة أو كاذبة بحسب تأثير هذه الروابط أو عدم تأثيرها.

وكان يمكن، في الحقيقة، ألا نهتم بهذا الابتعاد غير الطبيعي عن نوع المركبات المنطوقية التي هي دوال حقيقة، على أساس أن الجمل الانشائية ليست منطوقات (راجع ٢) وبالتالي على أساس أن تأليفها بـ "له" كما في (٣) ليس هو قطعاً مثلاً على التأليف المنطوقي. ولكن يمكن للبعض، من جهة ثانية، أن يعترض بأن عدم الاهتمام ليس الا مهرباً نحويّاً وأننا يمكن بحق أن نعتبر (٣) مؤلفة من المكوّنين «نأصّر ونهيس مصر سنة ١٩٩١» و «حب الخليل لم تلقه». ويمكن للمرء أن يحتج بأن طريقة تأليف المنطوقة هنا لا تنحصر في تطبيق «له»، بل تتعدى ذلك إلى صياغة الأفعال صياغة انشائية.

تمارين

١ - صغّ كل مثال من الأمثلة التالية في شكل شرطية عامة:

(أ) البشر مانتون

(ب) يساعد الله من يساعد نفسه

(ج) كل الناس يحبون الحبيب

ثم اذكر بالتوافق مع كل واحدة من هذه الشرطيات العامة شرطية عادية ما (مثلما هو الشأن في ٧) تنلرج تحتها.

٢ - كل الصياغات الواردة في الأمثلة أ-ج مكافئة للشرطية العامة، فكم صياغة من هذا النوع يمكن أن تتصور؟

٩. "لأن"، "من ثم"، "إن"

وعلى كل فإنه توجد روابط منطقية ليست دالة حقيقة، ولكنها تنطبق مع ذلك على منطوقات حقيقية في الصيغة الخبرية. ومن بين هذه الروابط "لأن". فالمنطوقة:

(١) يحتاج زيد إلى مضاد حيوي لأنه مصطب بنزلة

تقتضي، كي تكون صادقة، ان يكون مكوثها «يحتاج زيد لمضاد حيوي» و «زيد مصطب بنزلة» صادقين. لكنها تقتضي كذلك شيئاً آخر، أعني صدق قانون عام يتعلق بذلك (راجع ٨٢). فبعض نتائج الربط بين منطوقات صادقة بواسطة "لأن" صادق وبعضها كاذب لكون الصديق في هذه المركبات لا يشترط صدق المكونات فحسب، بل هو يشترط كذلك نوعاً من العلاقة السببية بين المواد التي يصفها المكونات في المركب بـ "لأن".

وتوجد روابط أخرى يمكن استعمالها بمعنى "لأن" وهي "إذا إن" و "بما أن". وإحدى هذه الروابط لها نفس المعنى ولكن في الاتجاه المعاكس، إنها "من ثم"، إذ يمكننا ان نفيد (١) بصورة مكافئة على النحو التالي:

(٢) زيد مصطب بنزلة ومن ثم فهو يحتاج إلى مضاد حيوي.

وبفضل هذا العكس يتم عزل مكوث دالة الحقيقة. إذ بدون "من ثم" لا يقتضي صدق (٢) إلا صدق «زيد مصطب بنزلة» و «زيد يحتاج إلى مضاد حيوي». وإذن فادخال «من ثم» هو الذي أضاف الحاجة إلى العلاقة السببية التي هي ليست دالة حقيقة.

وهذا العامل الإضافي الذي ليس هو دالة حقيقة والذي يميّز بين "من ثم" أو "لأن" من جهة و "و" من جهة ثانية، يختلف اختلافاً جوهرياً عن الاثر

الخطابي المجرد الذي يميّز بين "لكن" أو "إلا" و "و" (راجع ٦).
 فاستعمال "لكن" أو "إلا" عوضاً عن "و" قد ينقص من تصنع المنطوقة أو
 يزيده، لكنه لا يستطيع أبداً تغيير قيمة الحقيقة التي لها. أما استعمال "من ثم"
 أو "لأن" عوضاً عن "و" فإنه يمكن أن يجعل الصديق كذباً.

وتمثل كلمة "أن" ابتعاداً آخر عن نوع الروابط المكونة لدوال الحقيقة.
 فهذه الكلمة تؤلف مركبات تتغير قيمة الحقيقة فيها بصرف النظر عن قيمة
 الحقيقة التي لمكوناتها. من ذلك ان المنطوقتين التاليتين:

يعتقد زيد ان بنزرت توجد في تونس.

يعتقد زيد ان دمشق توجد في سورية.

يمكن ان تكونا على التوالي صادقتين وكاذبتين، رغم كون المكوّتين «بنزرت في
 تونس» و«دمشق في سورية» صادقين كلاهما. كما ان المنطوقتين:

يعتقد زيد ان بنزرت توجد في ليبيا.

يعتقد زيد ان دمشق توجد في الغرب الأقصى.

يمكن ان تكونا على التوالي صادقتين وكاذبتين معاً، رغم كون المكوّتين
 «بنزرت في ليبيا» و«دمشق في الغرب الأقصى» كاذبين كلاهما. وتحصل نفس
 النتائج عندما نعوض «يعتقد» بـ «يشك» و «ينفي» و «يأسف» و «يعجب»
 الخ...

ولن تجد في البنية المنطقية النمطية كلها تحليلاً نسبياً لتأليف نوع
 المنطوقات التي ليست من طبيعة دوال الحقيقة. ولن تجد فنيات علاج عامة
 مطورة من أجل تحديد الحقيقة التي لمؤلفات من المنطوقات غير المتسبة إلى
 دوال الحقيقة. فكل مثال خاص أميل إلى طرح مشاكل خاصة ويستدعي علاجاً
 خاصاً. ويستند التحليل، في كل حالة مفردة، إلى الاستثناء (أي حذف ما
 يمكن حذفه): أعني إلى الطريقة التي تبين كيف يمكن افادة ما يفيد المركّب
 الذي هو من طبيعة غير دالية يركّب من طبيعة دالية مع بعض الأدوات التي لا

تتسبب باطلاق إلى تركيب المنطوقات (مثل الشرطية العامة الواردة في ٨ ف أو الاستلزام الوارد في ٢٦، ٢٧، ٤٣، ٤٦ لاحقاً). والمأمول ان يكون كل مركب منطوقي كثير الاستعمال ومن طبيعة غير دالية قابلاً للحذف بطريقة أو بأخرى من الطرق، رغم كون هذا الحذف يتغير من مركب إلى آخر، بل وكذلك من ظرف إلى ظرف ومن وضعية عملية إلى وضعية أخرى. وفي الحقيقة، فإن ضبط علم من العلوم ودقته يقاسان، بوجه ما، بمدى تخلص عباراته العلمية من المنطوقات التي ليست من طبيعة دوال الحقيقة. والحذف النظري لمثل هذه المركبات من الرياضيات الخالصة كلها قد تحقق منذ أمد طويل.

وبهذا التعليق العام الذي هو، إلى حد كبير، تعليق هامشي، سنبرح مسألة تأليف المنطوقات ذات الطبيعة الدالية. وسيتطلب أي تقدم معتبر الكثير من الجهد لشق سبل جديدة تمكن من التغلب على عقبات قديمة. والواقع ان هذه العقبات هي من جنس مسألة السببية الفلسفية، تعقيداً وصعوبة.

تمرين

ابن مركباً بواسطة "■" يكون صادقاً ويصبح كاذباً عندما نعوض "■" بـ "لا". وابن مركباً آخر يبقى صادقاً عندما نعوض "■" بـ "لا"، لكنه يصبح كاذباً عندما نعوض "■" بـ "من ثم".

١٠. إرجاع الروابط إلى الوصل والنفي

وهكذا اذن فإن ضروب تأليف المنطوقات المنتسب إلى دوال الحقيقة، أعني الضروب التي عالجناها في (٣-٧) قد تبين أنها تقبل الترجمة الشارحة إلى مفردات محصورة في حدّي الوصل والنفي. والواقع ان نفس الأمر يصدق على كل الضروب الممكنة لتأليف المنطوقات تأليفها المنتسب إلى دوال الحقيقة. ويمكننا ان نترجم المركب المنطوق ما كان مؤلفاً من مكونات منطقية من جنس دوال الحقيقة، أعني ما كان تعويض أي مكون من مكوناته بمكون آخر له نفس قيمة الحقيقة غير مؤثر على قيمة الحقيقة التي للمركب، يمكننا ان نترجمه إلى مركب منطوق مكافئ له مؤلف من نفس المكونات بواسطة الوصل والنفي لا غير^[١]. ومن ثم فإنه يمكننا اعتبار الوصل والنفي الاداتين الأساسيتين الوحيدتين لدوال الحقيقة، ويمكننا إذن أن نشترط، إعداداً لأي تحليل منطقي لمركب من جنس دوال الحقيقة، ان يترجم ذلك المركب أولاً بواسطة هاتين الاداتين الأساسيتين. ولما كانت مزية هذه الطريقة تتمثل في إحكام فنيات العلاج التي وعدنا بها في ٢، فلن نحتاج إذن إلا إلى الوصل والنفي.

فلذا خذنا أي مركب مؤلف بتكرار "و" و"لا" و"إذا... فإذا" و"إن لم"، الخ... فما علينا الا ان نترجم كل واحد من هذه المكونات على حدة ترجمة شارحة كما حددنا ذلك في ٣-٧. وقد يؤدي ذلك إلى تعويض الروابط بـ "الواصلة" و "النافية". ولنتعبر مثلاً الحالة المعقدة الواردة في ٢(٥). فلو اخترلنا المكونات السبعة الواردة في الأمثلة ٢(٦) - ٢(١٢) فرمنا إليها بالحروف التالية: $\alpha, \beta, \gamma, \delta, \epsilon, \zeta, \eta$. لأصبح المثال ٢(٥) كالتالي:

[١] راجع المنطق الرياضي، الفقرتين ٨ و ٩.

(١) إذا "ر" أو "ز" فإذن لا "ك" ولا "ل" و "ف" إن لم "ق" و "و".

لكننا كنا قد قررنا في ٧٧ ان المركب من الشكل : إذا "م" فإذن "ن" « علماً بأن "م" و "ن" تعوضان منطوقتين) تقبل الترجمة الشارحة على النحو التالي : ~ (م.~ن). وهكذا تصبح (١) التي هي من الشكل إذا "م" فإذن "ن" ، كما يلي :

(٢) ~ (ر أو ز.~ لا ك ولا ل وفه إن لم ق و و)

ويتم حذف "و" بعد ذلك بفضل "و" الذي يتبع عنه ان "ر أو ز" يعطينا " ~ (ر.~ز.~) " ،

(٣) ~ (م.~ز.~) ~ لا ك ولا ل وفه إن لم ق و و)

أما ما بقي لفظياً من عبارتنا فله شكل "م إن لم [تكن] ن" حيث توافق "م" "لا ك ولا ل وفه" وتوافق "ن" ، "ق" و "و". والمعلوم ان "م إن لم [تكن] ن" حسب ٦٤ لها نفس المدى الذي لـ "م أو ن" أعني " ~ (م.~ن) " (إذا أخذناها في المعنى المجيز للجمع). وهكذا تصبح (٣) :

(٤) ~ (م.~ز.~) ~ (~ لا ك ولا ل وفه.~ ق و و) (٢٢)

أما "م ولا ن" فإنها تزول، حسب ٤٤ إلى "م.~ن" وإذن فـ "لا ك ولا ل وفه" تصبح "كـل وفه" ،

(٥) ~ (م.~ز.~) ~ (~ كـل وفه.~ ق و و)

ولنلاحظ ان الوصل "كـل وفه" ينبغي ان يوضع بين قوسين في (٥) لكون الوصل هنا خاضعاً لرمز النفي . والمعلوم ان القوسين تمثلان عادة جزءاً

[٢] لاحظ ان تكرار " ~ " الأخير يؤثر في "ل وفه" ككل وليس في "ل" وحدها. وسنعود إلى هذا المعنى ثانية في ١٣٠ .

٢.١١. تفصيل الكلام

يمتاز نظام كتابتنا الفنية كما في ٢ (١٠٦) بالمقارنة مع اللغة العادية كما في ٢ (١٠١) أو ٢ (٥) بخصلة كبرى هي الطريقة النسقية وغير الملتبسة التي يحددها تفصيل الكلام بواسطة الأقواس. وأحسن تمثيل لما تتصف به اللغة العادية من عيوب في مجال تفصيل الكلام نجده في هذه العبارة مثلاً[*]:

رأيت بنات الصمات الجميلات،

وهي عبارة تقبل تأويلين اثنين:

رأيت (بنات الصمات) الجميلات

رأيت بنات (الصمات الجميلات).

وعندما نترجم مركباً معقداً من جنس ٢ (١٠١) ترجمة رمزية، فينبغي أن نحدّد في كل خطوة تقريباً التفصيل الذي يقتضيه الحال. فعند النقلة من ٢ (١٠٤) إلى ٢ (١٠٥) مثلاً كان علينا أن نقرّر أي فهم نختار. فهل نفهم:

(١) إمالاك و لال وف

على انها مؤلفة من "ك" و "ل وف" بواسطة "إمالا... و لا"، أو بالأولى على انها مؤلفة من "لاك و لال" بواسطة "و"؟ وطبعاً فإن هذين التأليفين لا يتكافآن بأي وجه. فحسب القراءة الأولى تكون (١) صادقة في حالة كذب كل من "و" و "ل وف" وبالتالي كلما كانت "ك" وعلى الأقل واحدة من "ل"

[*] يعسر ان نجد أمثلة عربية مجانية للمثال الذي ضربه كواين وذلك لكون العربية تعتمد على الإعراب لا على ترتيب الكلمات ومواقعها. وقد اضطررنا إلى اختيار مثال نحدّد فيه الإعراب الصريح، إذ لا تمييز في المؤنث السالم بين المنصوب والمجرور. (المتوهم).

و "ف" كاذبتين. أما بحسب القراءة الثانية فإن (١) لا تكون صادقة إلا في حالة كون "لا ك و لا ل" و "ف" صادقتين معاً وبالتالي إلا في حالة كذب "ك" و "ل" معاً، وصدق "ف". وإذن فالقراءة الأولى تجعل (١): "ك-~(ل.ف)"، أما القراءة الثانية فتجعلها وصلاً ذا حدود ثلاثة: "ك-~ل.ف".

وفي الحقيقة فإن أولى القراءتين اخترناها بترجمة ف (١٠) (٤) ترجمة شارحة على منوال ف (١٠) (٥). ولم يكن اختيارنا تحكماً، بل اعتمدنا فيه على قرينة بيّنة: ففي نص الأصل اللفظي ف (٢) (٥) ورد الجزآن "ل" و "ف" مجموعين في العبارة "فلا القمة تحصل وتتخذ القبرات الإزمة"، ومن ثم فهما بكل وضوح يتسبان إليها معاً بصفتهما وصلاً تابعاً بكامله إلى "ولا".

ونفس القرار كان علينا أخذه بالنسبة إلى النقلة من ف (١٠) (٣) إلى ف (١٠) (٤). فقد كان علينا أن نقرر هل نؤول:

(٢) "لا ك و لا ل و ف إن لم ق و".

على إنها مؤلفة من (١) و "ل و ف" بواسطة "إن لم" أو على أنها بالأولى مؤلفة من "ك" و "ل و ف" إن لم "ق و" بواسطة "لا...لا". والسؤال هو: هل العبارة الخاضعة لـ "إن لم" في ف (٢) (٥) ينبغي أن تعتبر حاضرة لكل ما يأتي بعد "فإن"، أم هي لا تحصر إلا ما يأتي بعد "ولا". ولا يمكننا أن نختار الحل السليم إلا بقراءة المنطوقة الأصلية قراءة متعاطفة فنحذر حسب أغلب الظن نوايا المتكلم المفترض. وبقدر ما يكون الاختيار صعباً تكون المنطوقة ملتبسة. والأمر هو كذلك في حالتنا هذه. وقد اخترنا البديل الأول بترجمة ف (١٠) (٣) ترجمة شارحة على أنها ف (١٠) (٤). لكن البديل الآخر لا يقل عن الأول وجاهة.

وينبغي أن نحدد خطوة تفصيل الكلام الأولى، بدءاً بـ ف (١٠) (١) إلى ف (١٠) (٢). وعلينا عندئذ أن نقرر ان كان علينا ان نفهم ف (١٠) (١) على أنها من

شكل "إذا م فاخن ن" حيث تكون "م" مناسبة لـ "و لو ز" و "ن" مناسبة للبقية، أو ان نفهمها بالأولى على انها "م إن لم ن" حيث تناسب "م"، "إذا م أو ز فلا ك و ل و ف" وتناسب "ن"، "ق و و". وبعبارة أخرى فقد كان علينا أن نحسم بين قراءتين لـ ف (٢٥) أولاها تجعل مفعول "إخن" ممتداً إلى النهاية وتحصر مفعول "إن لم" في ما يذهب من "فاخن" فصاعداً. أما الثانية فإنها توقف مفعول "إخن" عند "إن لم"، وتسحب مفعول "إن لم" على كل ما يتلوها. ان القارئ يسلم، بعد اعادة قراءة ف (٢٥) بأن الاختيار الأول أقرب إلى الطبع من الثاني. فالفرضية: "إذا كان ناصح مريضاً أو خالداً غائباً" تبدو أقرب إلى الطبع إذا اعتبرت فرضية عاملة في باقي المنطوقة [أي في خالداً غائب كذلك].

تعرين

١ - عبّر عن كلا معني **درايت بنات الصمات الجميلات**. دون لبس وبأنفصح ما تستطيع (من دون استعمال الأقواس).

٢ - ﴿آلم، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾ [البقرة، ١].
فصّل الكلام بالصور المختلفة الممكنة، وضع كل حالة بأوضح ما يمكن من الصياغة.

١٢. قرائن تفصيل الكلام اللفظية

إن تفصيل الكلام أو جمع الألفاظ المقصود في الكلام العادي يكون أحياناً بالجزر كما لاحظنا ذلك في ١١ ، وأحياناً أخرى بالاستنباط من قرائن نسقية. ومن بين هذه القرائن ما اشرنا إليه منها في الفقرة الثالثة من ١١. ويوجد غيرها.

فالقرينة اللغوية "إذا... فإذن" لا تترك أدنى مجال للالتباس في تفصيل الكلام بخصوص مدى مكوّنها الأول: ذلك أن هذا المكوّن الأول يبدأ بـ "إذا" ويمتد بصورة بيّنة إلى "فإذن". وكذلك الأمر بالنسبة إلى "لا... ولا"، وكذلك بالنسبة إلى "إما... أو". وذلك ما قد يفسر، في الحقيقة، عادة استعمال "إما... أو" بكثرة بدلاً من مكافئها الأوجز "أو". ولنعبر مثلاً هذا المركّب المنطوق الذي لا يكاد يوجد أمل في التخلص من غموضه:

(١) زيد قدم وعلي بقي أو حسن انصرف.

فهو يمكن أن يفهم بصفته نتيجة للجمع بين "زيد قدم وعلي بقي" و "حسن انصرف" بواسطة الرابطة "أو" أو بصفته حصيلة للجمع بين "زيد قدم" و "علي بقي أو حسن انصرف" بواسطة "و". وليست القراءتان متكافئتين، بأي وجه من الوجوه. لكن القراءة الأولى تصبح بمساعدة القرينة "أما" كالتالي:

(٢) أما [أن] زيدا قدم وعلياً بقي أو [أن] حسناً انصرف.

والقراءة الثانية تصبح:

(٣) زيد قدم وأما [أن] علياً بقي أو حسناً انصرف.

ولما كان المكوّن الأول للمركّب الذي من جنس "إما... أو" يتضمن وجوباً كل ما انحصر بين "إما" و "أو" ولا شيء غيره، فإن (٢) و (٣) يكونان

خالين من كل لبس. وتؤدي عبارة "كلا الأمرين" نفس الدور في مساعدة "أه". كما ان قرينة التفصيل تتحقق في بعض الأحيان باضافة الخبر المقدم الخالي من المعنى "ليس صحيحاً أن" [*] مشفوعة بـ "أن" ثانية. وهكذا فإن غموض:

(٤) زيد قدم أو علي بقي وحسن انصرف،

يزول بهذه الصياغة:

(٥) (ليس صحيحاً أن) زيداً قدم أو علياً بقي و (أن) حسناً انصرف.

ونستنتج من كون العبارة الخاضعة لـ "أن" الثانية هي المكوّن الثاني للمركب بـ "و"، نستنتج منه ان العبارة الخاضعة لـ "أن" الأولى هي المكون الأول لهذا المركب، ومن ثم فإن "أن" الأولى يمتد مفعولها إلى حد "و". وهكذا ننتهي إلى فهم القول كله على إنه وصل بين "زيد قدم أو علي بقي" و "حسن انصرف". وكان يمكن لهذا التفصيل المقصود في (٥) أن يزداد تأكيداً ووضوحاً لو كررنا الخبر المقدم "ليس صحيحاً أن" قبل المكوّن الثاني للمنطوقة المركبة.

وتمدنا عبارة "ليس صحيحاً أن" بوصفها بديلاً من "النفى" بقرينة لتفصيل الكلام بمجرد وجودها المادي في المنطوقة. وهكذا فمن الواضح ان المركب المنطوقي:

زيد قدم وليس صحيحاً أن علياً بقي وحسناً انصرف،

ينبغي ان يفهم على انه مركب بـ "لكن" أو هو وصل مكوّنه الأول هو "زيد قدم" ومكوّنه الثاني هو "علي بقي وحسن انصرف". وما في العبارة "ليس صحيحاً أن" من لغو يوحى بأن القصد منها هو جعلها تنسحب على كامل العبارة "علي بقي وحسن انصرف"، بدلاً من انسحابها على العبارة القصيرة "علي بقي" فحسب، إذ لو كان قصد المتكلم نفى "علي بقي" لا غير لاكتفى بالقول "علي لم يبق" بدلاً من "ليس صحيحاً أن علياً بقي".

[*] الترجمة الحرفية هي «ليس الأمر أو الحال هو»، أو ليس صحيحاً أن الأمر هو، فأضمرت «الأمر» وأبقيت «ليس صحيحاً أن».

ويمكن ادخال بعض الأدوات النافلة مثل التي رأينا من تحقيق نفس الاثر فيوحي بالتفصيل المناسب بمجرد وجوده المادي في الكلام . ومن الأمثلة على ذلك ادخال قرينتي "كذلك" و "أيضاً" بعد "و"، وضافة "أما" بعد "أو". وكان يمكن ان نصوغ المركب الغامض (٤) الذي يعبر عنه (٥) صياغة واضحة التوفيق على النحو التالي :

(٦) زيد قدم أو علي بقي وكذلك حسن انصرف.

كما يمكن التعبير عن (٤) بقراءة أخرى كالتالي :

(٧) زيد قدم أما علي فبقي وأما حسن فانصرف.

ولما كانت الرابطتان "وكذلك" و "أما" توحيان بقطيعة أكثر من التي توحى بها "أو" و "و"، فإنا نميل إلى تأويل (٦) وكأنها مركّب بـ "و" مكوّنه الأول مركّب بـ "أو"، وإلى تأويل (٧) وكأنه مركّب بـ "أو" مكوّنه الثاني مركّب بـ "و".

تمرين

بيّن أي الترجمتين التاليتين :

(أ) ~ (ب) سيحصل المنتخب التونسي على الكأس. سيكون المنتخب الجزائري أول المرشحين المؤجلين. ~ سيعاقب المنتخب المغربي بالرفت.

(ب) سيحصل المنتخب التونسي على الكأس. ~ سيكون المنتخب الجزائري أول المرشحين المؤجلين. ~ سيعاقب المنتخب المغربي بالرفت.

أكثر مطابقة للمعنى اللفظي التالي :

(ج) سيحصل المنتخب التونسي على الكأس وسيكون المنتخب الجزائري أول المرشحين إن لم يعاقب المنتخب المغربي بالرفت.

ام ان لـ (ج) التباساً مطلقاً؟ ماذا يمكن ان تقترح واسطة لغوية غير ملتبسة لإفادة (أ) و (ب) على التوالي؟

١٣. الترجمة الشارحة الداخلية

ان مهمة الترجمة الشارحة لمركب معقد من نوع ٢ (٥) بواسطة الوصل والنفي هي، بوجه ما وكما رأينا، ادراك ضروب تفصيل الكلام المقصودة فيه. وعندما يستقر الرأي على تفصيل ما أو آخر استناداً إلى القرائن اللفظية أو بالحزر المجرد فينبغي عندئذ ان نحافظ عليه في الترجمة النهائية للمركب. فإعداداً للنقطة من ١٠ (١) إلى ١٠ (٢) مثلاً، اخترنا ان نفهم الجزء:

(١) "لا ك أول وفه إن لم ق و"

من ١٠ (١) على انه وحدة متفردة موافقة لـ "ن" من "إفام فإذن ن". وتبعاً لذلك ترجمنا ١٠ (١) إلى شكل ١٠ (٢) حيث أصبح رمز النفي "ـ" مطبقاً على (١) تطبيقاً للقاعدة التي بحكمها تكون "إفام فإذن م" كالتالي "ـ(م.ـم)". وهكذا يجدر بنا ألا ننسى ان رمز النفي المطبق على (١) كلها بوصفه رمز نفي "ـم" [من "ـ(م.ـم)"] ينطبق على ما يوافق "م" كلها. واذن فمن البين اننا نكون على خطأ في الخطوات اللاحقة لو اعتبرنا الجزء:

(٢) "ـ لا ك ولا ل وفه إن لم ق و"

من ١٠ (٢) وكأنه مستمد من "ـ لا ك ولا ل وفه" و "ق و" بواسطة "إن لم" بدلاً من اعتباره مستمداً من (١) كلها بواسطة: "ـ".

ان نفس الحذر واجب بعد النقطة من ١٠ (٣) إلى ١٠ (٤). فهذه النقطة تتضمن فهم (١) السابقة وكأنها الصيغة "م إن لم ن" حيث توافق "م" العبارة "ل وفه". والقاعدة التي بحكمها تستحيل "م إن لم ن" إلى "ـ(م.ـم.ـم)" تجعل ل وفه" كلها خاضعة لمفعول النفي الموافق لرمز النفي في "ـم" الواردة في العبارة "ـ(م.ـم.ـم)". ومن ثم فاننا نكون على

مؤلفاً بواسطة "إلهام" بين الجزئين "ك أول وفه" و "ق و هـ" يصبح أمراً يُمكن تجنبه آلياً. ذلك ان قاعدتنا تقتضي ان نترجم من ف ١٠ (٢) جزءها (١) بصفته كلاً. والرمز الوارد في بداية (٢) أعني "ـ" يبقى جزءاً جامداً لا أثر له على الترجمة الداخلية لـ (١).

ان خطأ اعتبار "ق و هـ" من ف ١٠ (٤) وصلاً بين "ـق" و "هـ" يتم استثناءه آلياً على نفس المنوال. وتقتضي قاعدتنا ان نترجم الجزء اللفظي "ق و هـ" لا العبارة ذات النصف اللفظي والنصف الرمزي "ـق و هـ". بل ان الرمز "ـ" الوارد في بداية "ق و هـ" يبقى جزءاً جامداً كما هو الشأن بالنسبة إلى "ـ" من (٢).

ومن ثم فإن قاعدتنا تقتضي بصورة عامة ان نعالج كل جزء لفظي متصل يحده رمزان منطقيان بصفته وحدة متفردة، فنعالج الجزء "ق و هـ" من ف ١٠ (٤) بصورة آلية كوحدة متفردة خاضعة للرمز "ـ". وكذلك الشأن بالنسبة إلى الجزء (١) من ف ١٠ (٢).

لكن القاعدة الاضافية التالية التي نمثل لها بالمراحل الأخيرة من ف ١٠ هي أيضاً قاعدة مهمة: فعند ترجمة جزء لفظي إلى وصل رمزي، ضع الكل بين قوسين في حالة وروده مباشرة بعد "ـ". ولوقصرنا عند ترجمة "ق و هـ" من ف ١٠ (٥) إلى "ق.هـ" فلم نضع هذه العبارة بين قوسين، لذهبت الوقاية التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة ادراج الرياح. ذلك ان "ـق.هـ" هي بالذات قراءة "ـق و هـ" التي نريد تجنبها. ونفس الشيء يقال عن "و.هـ" من ف ١٠ (٥). وكذلك الشأن بالنسبة إلى "لا ك أول وفه" من ف ١٠ (٤). الأولى تؤول إلى "ل.هـ"، والأخرى إلى "ـك.ـل وفه". والأقواس الخارجية ضرورية في كلتا الحالتين بحكم وجود السابقة "ـ".

تمارين

١ - ما هي بين الأقوال التالية الأقوال التي تصبح ، بعد ترجمتها بحدّي الوصل والنفي ، غير قابلة لتمييز بعضها من بعض :

- إذا لم يكن مجرى هذه البحيرة متجهاً شمالاً فأذن نحن في منخفض الأمازون ولكننا لسنا في البرازيل.

- مجرى هذه البحيرة متجه شمالاً إن لم نكن في منخفض الأمازون ولكننا لسنا في البرازيل.

- ليس صحيحاً معاً أن يكون مجرى هذه البحيرة متجهاً شمالاً وأن نكون في البرازيل إذا كنا في منخفض الأمازون.

٢ - ترجم العبارتين التاليتين بحدّي الوصل والنفي :

- سيبقي زيد سياحته ويرهن بيته إن لم تخضع حملة الطلاب بالبريد حداً للاحتكار وتعهد حرية التنافس.

- إذا لم يبتدئ سكان الجبال واقتكس المستعمرون من هجومات جديدة فأذن ستند الحدود إلى ميناء ثورب. لكن الميناء ذاته سيبقى تحت سيطرة السلطة العسكرية إن لم يأت ما يخالف ذلك من وزارة المستعمرات.

الباب الثاني

تحويلات دوال الحقيقة

١٤. الإبدال في صيغ دوال الحقيقة

لم نهتم إلى الآن إلا ببعض من العبارات المنطقية المختلفة (١٢)، أعني بالروابط المنطقية وبصورة أحص بروابط دوال الحقيقة. ويمكن ان نطلق على النموذج الذي تتألف بحسبه مكونات المنطوقة المركبة بعضها مع بعض بواسطة هذا النوع من الروابط بصورة مرنة، اسم بنية دالة الحقيقة التي للمركب. وإذن فبنية دالة الحقيقة جزء من البنية المنطقية عامة (١٣). ومثلما وصفنا المنطوقات التي هي صادقة بحكم بنيتها المنطقية وحدها (١٤) بكونها منطوقات ذات صدق منطقي، فكذلك يمكن أن نصف المنطوقات التي هي صادقة بحكم بنية دالة الحقيقة التي لها بكونها منطوقات صادقة صدق دوال الحقيقة. وعلى هذا النحو يمكن ان نتكلم عن تكافؤ دوال الحقيقة واستلزامها بوضعهما حالتين خاصتين من التكافؤ والاستلزام المنطقيين^[١]. لكن هذه المعاني لا تزال بحاجة إلى تدقيق، كما ان فنيات المعالجة المتصلة بها لا تزال بحاجة إلى تطوير. والمطلوب هو مثلاً ايجاد فنيات لتحويل مركب منطوقي إلى غيره من المركبات التي تختلف عنه تركيباً وتكافئه مكافئة دوال الحقيقة بعضها لبعض. وطالما كانت المركبات الجديدة أبسط من المركب الأصلي وأوضح منه، فإن هذا النوع من فنيات المعالجة يكون بين النفع.

ومما ييسر معالجة دوال الحقيقة استعمال الحروف "م"، "ن" الخ... بديلاً من المنطوقات، أعني مثلاً على النحو التالي: "إذا م فإذن ن" أو "م~(ن)" كما سبق ان عملنا فعلاً في الفصول ١٠-١٣. فهذه الاداة تمكن من عزل بنية المركب بصرف النظر عن المعاني الأخرى لمكوناته، ما

[١] وقد سَمَّينا، في كتابنا المنطق الرياضي، حقيقة دوال الحقيقة تحصيل حاصل، وسَمَّينا التكافؤ والاستلزام تكافؤ واستلزاماً من طبيعة تحصيل الحاصل.

دامت الحروف بذاتها خالية من المعنى . من ذلك ان " ~ (م. ~ ن) " ترسم لنا صورة عن بنية دالة الحقيقة المشتركة بين المركبين التاليين :

~ (قطع الثلاث اُصلية، ~ الصندوق صالح)،

~ (لم يرسل أي تنبيه. ~ المالك لازم بالعقد).

وقد وصلنا إلى المركب المنطوقي الأول انطلاقاً من " ~ (م. ~ ن) " بتعويض "م" بـ "قطع الثلاث اُصلية، و "ن" بـ "الصندوق صالح"، في حين وصلنا إلى المركب الثاني انطلاقاً من نفس " ~ (م. ~ ن) " بتعويض مختلف .

وسنسمي الحروف "م"، "ن"، "و"، "ز" المصحوبة بالمشورات السفلية على النحو التالي: "مم"، "مم"، "نن"، و "نم" حروفاً منطوقية . وهذه الحروف مع العبارات القابلة للبناء بواسطة الوصل والنفي هي صيغ دوال الحقيقة . واذن فصيغ دوال الحقيقة تتضمن العبارات "مم"، "نن"، " ~ مم"، " ~ ~ مم"، "مم.ن"، "مم.م"، " ~ مم.ن"، " ~ (م. ~ ن) . "و"، " ~ (م. ~ ن) . "، " ~ (م. ~ ن) . " . وليس لعبارة من هذه العبارات معنى متعلق بها، بل هي تصلح كترسم بياني في علاقتها بالمناقشات العامة حول بنية دوال الحقيقة .

وتتم الصياغة الدقيقة لمفهوم الإبدال المشار اليه سابقاً بفضل مفهوم مساعد له هو مفهوم الإدراج . فادراج منطوقة أو صيغة من صيغ دوال الحقيقة "ص" في محل ورود حرف منطوقي "هـ" داخل أي صيغة تتمثل في وضع "ص" في محل ورود "هـ"، ولكن بعد وضعها بين قوسين إذا كانت "ص" وصلاً وكان "هـ" مسبوقاً مباشرة بـ " ~ " . وهكذا فإن ادراج الصيغة " ~ (م. ~ ن) " في المحل الثاني لورود "م" من العبارة "مم. ~ (م. ~ ن) " يعطينا:

مم. ~ (م. ~ ن) .

وادراج "مم. ~ ن" في محل الورد الثاني لـ "م" من العبارة "مم. ~ (م. ~ ن) " يعطينا نفس النتيجة . وادراج المنطوقة ~~فناهم~~ ~~مريض~~ في محل "م" من العبارة

"~م" يعطينا «ناصر مريض». وادراج:

(١) ناصر مريض. خالد غائب

في محل ورود "م" من العبارة "م~م" يعطينا:

(٢) ~ (ناصر مريض. خالد غائب).

وادراج «ناصر مريض» حيث وردت "ن" في العبارة "م~(م.ن)" يعطينا:

(٣) ~ (م.~ ناصر مريض).

وهذه العبارة، في حالتها هذه ليست منطوقة ولا هي صيغة من صيغ دوال الحقيقة. ويمكن ان يعطي ادراج إحدى المنطوقات (في صيغة من الصيغ) منطوقة أو عبارة هجينة من نوع (٣).

إن ابدال الحروف بمنطوقات أو بصيغ في صيغة معلومة "ص" يتمثل في ادراج تلك المنطوقات أو الصيغ في محال ورود تلك الحروف حسب القواعد التالية:

(أ) كل ما يدرج في محل ورود أحد الحروف، يدرج في محال وروده الأخرى جميعاً خلال الصيغة "ص" بكاملها؛

(ب) وتكون الحاصيلة النهائية لهذه العملية منطوقة أو صيغة من صيغ دوال الحقيقة؛

وهكذا فإن ابدال "م" بـ «ناصر مريض» و "ن" بـ «خالد غائب» في الصيغة م.~(م.ن) يعطينا المنطوقة التالية:

(٤) ناصر مريض. ~ (ناصر مريض. ~ خالد غائب).

وابدال "م" و "ن" من "م.ن" بـ «ناصر مريض» و (٢) يعطي كذلك (٤). ونفس النتيجة نحصل عليها بابدال "م" و "ن" من "م.~ن" بـ «ناصر مريض» وبـ (١). كما ان ابدال "م" و "ن" و "م.~(ن.م)" بـ «ناصر مريض» و «ناصر مريض» و «خالد غائب» يعطي كذلك (٤)، إذ لا وجود لقاعدة ضد

إبدال حرفين مختلفين (م و ن) بنفس المنطوقة «ناصر سريض». أما (٤) فلا يمكن الحصول عليها بعملية إبدال في الصيغة "م(م.م.)"، إذ إن إدراج «ناصر سريض» في محلي ورود "م" الأولين و «خالد غانِب» في محل ورود "م" الثالث لا يتسبب إلى الإبدال بحكم القاعدة (١).

كما أن المنطوقة :

ناصر سريض. ~ ناصر سريض. خالد غانِب.

لا يمكن الحصول عليها بعملية إبدال في الصيغة "م.م.ن"، إذ إن إبدال "م" هكذا بـ (١) دون إضافة القوسين ليس إدراجاً.

أن إبدال الصيغ مماثل لإبدال المنطوقات. فإبدال "م" بالصيغة "م.ن" و "ن" بالصيغة "ص" في العبارة "م.م(م.ن)" مثلاً يعطينا الصيغة التالية :

(٥) م.ن. ~ (م.ن.ص).

أن إبدال الحروف بالصيغ يبقى على الصيغ صيغاً، أما إبدال الحروف بالمنطوقات فيجعل الصيغ منطوقات. والإبدال المزدوج للحروف بالمنطوقات أو بالصيغ في صيغتين أو أكثر هو إدراج للمنطوقات أو للحروف حيث وردت الحروف المستبدلة في هذه الصيغ المعنية كلها حسب القاعدتين التاليتين :

(١) كل ما يدرج في محل ورود حرف من الحروف يدرج في محاله الأخرى خلال الصيغة المعنية بكاملها.

(ب) وتكون الحصائل النهائية منطوقات أو صيغاً من طبيعة دوال الحقيقة.

وهكذا فالمنطوقتان (٤) و

(٦) ~ (ناصر سريض. خالد غانِب. ~ حسن خاضم).

مصدرهما الصيغتان التاليتان على التوالي :

١٥. الأعيان

نسيمي المنطوقة التي نستطيع الحصول عليها بعملية ابدال انطلاقاً من صيغة رمزية معينة (ف) عيناً* من هذه الصيغة. وبهذا المعنى فإن (ف) ١٤ (ع) هي عين من كل واحدة من هذه الصيغ: "م.م.ن"، "م.ن"، "م.م.ن" و "م.م.ن.ن"، كما ان (ف) ١٤ (ع) تعدّ بعبارة معهودة عيناً من الصيغة "م" لكون كل منطوقة هي عيناً لأي حرف. أما (ف) ١٤ (و) فإنها ليست منطوقة معينة لـ "م.م.ن.ن.ن"، ولا هي منطوقة من أي صيغة أخرى، لكونها ليست منطوقة أصلاً.

وعندما تكون إحدى الصيغ قد تكوّنت من صيغة أخرى بعملية ابدال كالحال في "م.م.ن.ن" من "م.م.ن"، فإن كل المنطوقات التي هي أعيان من الصيغة الجديدة هي كذلك أعيان من الصيغة الأصلية. ويصبح ذلك واضحاً بمجرد اعتبار أي حالة اتفق، ولتكن مثلاً (ف) ١٤ (ع). فهذه المنطوقة يمكن جعلها عيناً من العبارة "م.م.ن.ن" بابدال "م" بـ «ناصر مريض» و "ن" بـ «خالد غائب». ويمكن كذلك ان نجعلها عيناً من العبارة "م.م.ن.و" بابدال "م" بـ «ناصر مريض» و "و" بـ «ناصر مريض. خالد غائب». ولنلاحظ، من جهة أخرى، ان أعيان "ن.م.و" ليست كلها أعياناً لـ "م.م.ن.ن". فمثلاً المنطوقة:

ناصر مريض. ~ خالد غائب،

هي عين للعبارة "ن.م.و" وليست عيناً للعبارة "م.م.ن.ن".

ويمكن ان نسمي المنطوقات الكثيرة التي يمكن الحصول عليها انطلاقاً من صيغ كثيرة بعملية ابدال مزدوجة (ف) ١٤ أعياناً موافقة لهذه الصيغ على

التوالي. وهكذا فإن ١٤(٤) و ١٤(٦) عينان موافقتان على التوالي للصيغتين ١٤(٧). وإذا اتفق فلم يكن لصيغتين ما حروف مشتركة، فمن الواضح ان ابدال الصيغ المراتبة^[*] لها ستكون ابدالات مزدوجة، بحيث انه، في مثل هذه الحال، ستكون كل أعيان الصيغ المترتبة أعياناً موافقة^[*]. فكل أعيان العبارة "م.م.هـ" والعبارة "م.و" مثلاً هي أعيان موافقة لهما. وفي الحقيقة فإن منطوقتين أياً كانتا هما عينان موافقتان أي حرفين أياً كانا.

وإذا كوّننا صيغتين جديدتين من صيغتين معلومتين بعملية ابدال مزدوج، فإن كل الأعيان الموافقة للصيغتين الجديدتين تكون كذلك أعياناً موافقة للصيغتين الأصليتين. ويصبح هذا المبدأ كذلك واضحاً إذا اعتبرنا أي مثال اتفق. فالصيغتان ١٤(٧) تنتجان عن عملية ابدال مزدوج لـ "م" بـ "و" و "هـ" بـ "م" ولـ "و" بـ "م.م.هـ" في الصيغ المراتبة لها "م.م.و" و "م.و.م". أما العينان ١٤(٤) و ١٤(٦) الموافقتان للصيغتين ١٤(٧) فهما عينا الصيغتين "م.م.و" و "م.و.م" لامكانية الحصول عليهما من هاتين الصيغتين بعملية ابدال مزدوج لـ "م" بـ "حسن انصرف" و "هـ" بـ "ناصر مريض" ولـ "و" بـ "ناصر مريض. خالد غائب".

تمارين

١ - إذا كان جوابك الخاص بـ (١) من التمرين الأول من ١٤ ايجابياً فاكتب منطوقة تكون عيناً لـ (١) ويّين أي الابدالات يمكن ان تستخرج بها هذه المنطوقة مباشرة من "م.م.هـ.و.م" ثم ترجم هذه المنطوقة إلى اللغة

[*] ترجمنا كلمة Instance بالعين، بمعنى إحدى المنطوقات الشخصية التي تتعين فيها الصيغة العامة. والتعيين هو التمثيل بأحد الأعيان الممكنة للصيغة العامة. والفصل يبدأ بتعريف العين في هذا المعنى. وترجمنا كلمة Corresponding بموافق وكلمة respective بعلى التوالي أو بكلمة مترتبة معها أو مراتبة لها (تقاسمها الرتبة في السلسلتين المتناظرتين).

العادية ترجمة ممكنة مستعملاً "إذا.. فإذا" و "إن لم" الخ.. اصنع نفس الشيء بالنسبة إلى (٢) و (٣) و (٤) و (٥).

٢ - لُتِ بزُوج من الأعيان الموافقة لكل زوج من الصيغ التي كونتها في التمرين الثاني من ١٤ بعملية ابدال مزدوج في الصيغة (٦). ثم يبين أي الابدالات المزدوجة يمكن ان تستخرج بها زوج المنطوقات هذا مباشرة من الصيغة (٦). ثم ترجم منطوقتك إلى لغة عادية.

٣ - هل تصبح هاتان المنطوقتان عند ترجمتهما بحددي الوصل والنفي:

- إذا كان الحارس الأليسي قد أطلق النار على المدعي، ولكنه لم يطلق عليه النار دون تنبيه، فإن المدعي يتحمل المسؤولية،

- إذا كان المدعي يتحمل بعض المسؤولية، فإن الحارس الأليسي وصاحب المصرف والمدعي يتحملون بعض المسؤولية،

عينين للصيغتين المترابيتين معهما (٦) في التمرين الثاني من ١٤ هل تصبحان عينين موافقتين لهما؟ فسّر ذلك.

١٦. الصيغ المتكافئة

كل صيغتين لهما أعيان ذات قيمة حقيقة مختلفة منعتبرهما متكافئتين .
فمثلاً الصيغتان :

(١) م.م. م.م. م.م.

صيغتان متكافئتان، إذ إن الأعيان الموافقة لهما ليست إلا مجرد أوصال لنفس الزوج من المنطوقات في ترتيب مختلف . وليس لهذا النوع من اختلاف الترتيب اثر على قيمة الحقيقة في الوصل .

كما ان الصيغتين :

(٢) م.م. م.م. م.م. م.م.

صيغتان متكافئتان، وذلك لأن أي عين من أعيان "م.م.م" تكون وصلاً بين منطوقتين إحداهما نفي لأخرهما . وهاتان المنطوقتان تكونان متقابلتين من حيث قيمة الحقيقة . ومن ثم فإن وصلهما يكون كاذباً . وإذن فأعيان "م.م.م" كلها أعيان كاذبة . ونفس الاستدلال يبين ان كل أعيان "م.م.م" كاذبة كذلك . لذلك فجميع أعيان الصيغتين (٢) تتفق من حيث قيمة الحقيقة، وإذن فالصيغتان متكافئتان . [ان فكرة توافق الأعيان هي هنا فكرة معهودة لأن أعيان الصيغة (٢) كلها أعيان متوافقة؛ راجع ف ١٥] .

كما ان الصيغتين :

(٣) م.م. م.م. م.م.

متكافئتان . ذلك اننا إذا فرضنا "م" قد عوضت في كلتا الصيغتين بأي منطوقة شئنا، واعتبرنا ان "م.م.م" و "م" ليستا صيغتين بل هما عينان موافقتان لتينك

الصيغتين، فإنه إذا كانت "م" صادقة فإذن "م.م" صادقة لكونها وصلاً ذا مكونين صادقين. أما إذا كانت "م" كاذبة فإن "م.م" تكون كاذبة لكونها وصلاً لكاذبتين. ومن ثم فإن "م.م" و "م" تكونان في الحالتين متماثلتين من حيث قيمة الحقيقة.

كما ان الصيغتين:

(٤) ~م.م، م

صيغتان متكافئتان. ذلك اننا إذا اعتبرنا "م" مرة أخرى أي منطوقة شتاً، وإذا كانت "م" صادقة فسيكون نفيها "م" كاذباً ويكون نفي نفيها "م.م" صادقاً هو بدوره. أما إذا كانت "م" كاذبة فإن نفيها "م.م" سيكون صادقاً ونفي نفيها "م.م" كاذباً. ومن ثم فإن "م.م" و "م" متماثلتان في كلتا الحالتين من حيث قيمة الحقيقة.

كما ان الصيغتين:

(٥) م.م.ن.م، م.م.ن.م

صيغتان متكافئتان. ذلك اننا إذا اعتبرنا الحروف الواردة فيهما منطوقات أيًا كانت، وكانت "م" كاذبة فإذن "م.م.ن.م" كاذبة لكونها وصلاً بين منطوقتين إحداهما كاذبة. أما إذا كانت "م" صادقة فإن "م.م" تصبح كاذبة وكذلك يكون الوصل "م.ن.م". وبناء عليه يصبح النفي "م.ن.م" صادقاً. وإذن فـ "م.م.ن.م" هي وصل لمنطوقتين صادقتين. ومن ثم فهي صادقة.

كما ان الصيغتين:

(٦) ~م.م.ن.م، ~م.م.ن.م

صيغتان متكافئتان. ذلك اننا إذا اعتبرنا الحروف الواردة فيهما منطوقات أيًا كانت، فإن الأوصال "م.م.ن" و "م.م.ن" ستكونان كلها كاذبة إذا اتفق وكان المكون "م" كاذباً؛ وتبعاً لذلك فإن أنفائها المراتبة لها، أعني

"~(م.ه)~"، "~(ه.ي)~"، و "~(م.ه)~((ه.ي))" ستكون صادقة. وكذلك يكون وصل النفيين الأولين، أعني "~(م.ه)~"، "~(م.ي)~". لذلك فالمركبان (٦) يتفقان من حيث قيمة الحقيقة عندما تكذب "م". فإذا اعتبرنا، بدلاً من ذلك، "م" كاذبة، فلن يكون الوصل "م.ه" عندئذ صادقاً إلا إذا كان مكوته الآخر "ه" صادقاً، أي إلا في حالة كون "ه" كاذبة. ومن ثم ستكون "م.ه" مقابلة لـ "ه" من حيث قيمة الحقيقة، ويكون لنفيها "~(م.ه)" بالتالي نفس قيمة الحقيقة التي لـ "ه". وعلى نفس المنوال سيكون لـ "~(م.ه)" نفس قيمة الحقيقة التي لـ "ه" وسيكون لـ "~(م.ه)~((م.ه)~)" نفس قيمة الحقيقة التي لـ "ه.و". لكن الوصل "~(م.ه)~(م.ه)~(ه.ي)" سيكون له كذلك نفس قيمة الحقيقة التي لـ "ه.و" ما دام جزؤه "~(م.ه)~" و "~(ه.ي)" لهما قيمتا الحقيقة اللتان لـ "ه" و "و" على التوالي. وإذن فالمركبان (٦) يتفقان من حيث قيمة الحقيقة سواء كانت "م" صادقة أو كاذبة.

إن الصيغ المكافئة لنفس الصيغ متكافئة فيما بينها. ذلك اننا لو فرضنا عينين موافقتين ع١ وع٢ لصيغتين ص١ و ص٢ مكافئتين لصيغة ثالثة ص٣ وأجرينا على ص٣ نفس التعويضات التي تعطينا ع١ وع٢ عندما نجريها على ص١ و ص٢ (إذا وجدنا متغيرات في ص٣ لا ترد في ص١ و ص٢ فيمكن تعويضها بأي جمل اتفق) فالمعلوم أن الحصيلة ع٣ يجب أن يكون لها نفس قيمة الحقيقة التي لـ ع١ ما دامت ع١ وع٢ منطوقتين موافقتين للصيغتين المتكافئتين ص١ و ص٣. وعلى نفس المنوال يجب أن يكون لـ ع٣ نفس قيمة الحقيقة التي لـ ع٢ ما دامت ع٢ وع٣ منطوقتين موافقتين للصيغتين المتكافئتين ص٢ و ص٣. ومن ثم فإن ص١ و ص٢ لهما نفس قيمة الحقيقة.

ويمكن لتوضيح ذلك بالأمثلة أن نستنبط من التكافؤين (٤) و (٣) أن "~~م" و م.م " متكافئتان، وأن نستنبط من التكافؤين (٤) و (٥) أن "~~م" و "م.ه)~(م)~" متكافئتان.

تمارين

- ١ - عَيْن، اعتماداً على أحد الأمثلة، حجة الفقرتين المشار اليهما سابقاً مستعيراً ص ١ و ص ٢ و ص ٣ من (٣) و (٥) ومختاراً منطوقات ع ١ و ع ٢ و ع ٣ ملائمة لذلك.
- ٢ - لكي نبين ان صيغتين ليستا متكافئتين يكفي ان نقدم زوجاً من الأعيان الموافقة لهما يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً. يبين قياساً على ذلك ان الصيغ (٤) من التمرين ٢ من ١٤ ليست متكافئة.

١٧. تكافؤ دوال الحقيقة

تسمى المنطوقات التي هي أعيان موافقة لصيغ دوال الحقيقة منطوقات متكافئة تكافؤ دوال الحقيقة (راجع ١٤). وهكذا فالمنطوقتان:

"ناصر مريض. ناصر مريض"، "ناصر مريض"

متكافئتان تكافؤ دوال الحقيقة لكونهما عيّنين موافقتين لصيغتين متكافئتين (٣). وكذلك المنطوقتان:

(١) (ناصر مسؤول. ~ خالد بهي.. حسن كاذب).،

(٢) ~ (ناصر مسؤول. ~ خالد بهي..). ~ (ناصر مسؤول. ~ حسن كاذب)

متكافئتان تكافؤ دوال الحقيقة لكونهما عيّنين موافقتين لصيغتين متكافئتين (٦). ١٦

ومن المفيد كذلك ان نطبق عبارة "متكافئ" تكافؤ دوال الحقيقة "على المنطوقات التي تصاغ بفضل روابط لفظية عادية وليس فقط على المنطوقات التي تصاغ بالرمزين " و " ~ "، من المفيد ان نطبقها على المنطوقات التي تتجاوز الأعيان الموافقة للصيغ المتكافئة تكافؤ دوال الحقيقة عندما نترجمها إلى حدّي " و " ~ "، حسب مبادئ الترجمة المنطقية التي أثبتناها في الباب الأول. وهكذا فالمنطوقتان:

إذا كان ناصر مسؤولاً فإذن خالد بهي..، و حسن كاذب،

إذا كان ناصر مسؤولاً فإذن خالد بهي..، وإذا كان ناصر مسؤولاً فإذن حسن كاذب،

متكافئتان تكافؤ دوال الحقيقة بحكم كونهما تتحولان إلى (١) و (٢) عندما

نترجمهما حسب ٧-٣.

وبين أن المنطوقات المتكافئة تكافؤ دوال الحقيقة متماثلة من حيث قيمة الحقيقة، لكن بعض المنطوقات يمكن أيضاً أن تكون متماثلة من حيث قيمة الحقيقة دون أن تكون متكافئة تكافؤ دوال الحقيقة. فالمنطوقتان:

إذا كانت باكستان فهي غرب الهند فهي آسيا.
باكستان فهي غرب الهند وهي آسيا

أو بالتعبير الرمزي:

~(باكستان فهي غرب الهند. ~باكستان فهي آسيا).
باكستان فهي غرب الهند. باكستان فهي آسيا.

وكلتا المنطوقتين صادقة، ولكنهما ليستا متكافئتين تكافؤ دوال الحقيقة، إذ هما ليستا عيين موافقتين لأي صيغتين متكافئتين تكافؤ دوال الحقيقة. إنهما عيانان موافقتان للصيغتين "~(م.~ن)" و "م.ن". وهما صيغتان غير متكافئتين إذ يمكننا أن نجد لهما عيين موافقتين ذاتي قيمة حقيقة مختلفة. فيكفي أن نضع منطوقة كاذبة بدلاً من "م" وأي منطوقة أخرى بدلاً من "ن" حتى نحصل على عيين موافقتين لـ "~(م.~ن)" و "م.ن" تكونان صادقيتين وكاذبتين على التوالي.

ليست المنطوقات المتكافئة تكافؤ دوال الحقيقة منطوقات متفقة من حيث قيمة الحقيقة فحسب، بل هي المنطوقات التي لا تكون كذلك إلا بحكم بنيتها التي تصاغ بحدود دوال الحقيقة. وهي تبقى دائماً متفقة من حيث قيمة الحقيقة مهما غيرنا مكوناتها المنطوقية البسيطة، أعني مكوناتها التي ليست هي بدورها انفاء ولا أوصالاً. وقد توصف المنطوقات المتكافئة تكافؤ دوال الحقيقة وصفاً عاماً بكونها ذات دلالة واحدة أو بكونها تفيد نفس الشيء بعبارات مختلفة.

تمارين

إثبت بمنطوقة مكافئة للمنطوقة التالية مكافأة دوال الحقيقة حسب
ف ١٦ (٥)

- (أ) الصفة الاسفنجية تحفظ، وهي ليست بركانية إذا لم تحفظ.
وإثبت بمنطوقة أخرى يكون نفي (أ) مكافئاً لها حسب ف ١٦ (٦).
ما هي التعويضات اللازمة بالنسبة إلى متغيرات ف ١٦ (٥) - ف ١٦ (٦)؟

١٨. التعويض

يسمح التكافؤ بعملية مماثلة للعملية المعهودة في الرياضيات، أعني عملية تعويض المساوي بالمساوي. وتاماً كما تؤدي المعادلة $١٢ = ٤ \times ٣$ إلى المعادلة $\sqrt{١٢} = \sqrt{(٤ \times ٣)}$ ، يؤدي التكافؤ المنطقي بين "~~م" و "م"، على سبيل المثال، إلى التكافؤ بين "~~(م)" و "(م)". وستثبت المبدأ العام الذي يحكم هذا الأمر في الفصل الحالي. وهو مبدأ يمكن أن نطلق عليه اسم مبدأ التعويض. واليك نصه: إذا عوضنا أحد أجزاء صيغة بصيغة معلومة أخرى مكافئة لها، فإن الصيغة الناتجة تكون مكافئة للصيغة الأصلية كلها. ولكن قبل ذلك لا بد من تدقيق محدد لمجال الأقواس في عملية التعويض. ذلك أننا لا نريد أن نعتبر النقلة من "~~م.م.ن" إلى "~~~م" حالة من حالات تعويض "م.م" ب "~~م". إذ إن "م.م" لا ترد في "~~م.م" ورود المكون. فالرمز "~~" في "~~م.م" يعمل في "م" الأولى فحسب. و "~~م" ككل هي التي وصلت ب "م" الثانية. كما أننا لا نريد كذلك أن نعتبر في الاتجاه المعاكس أن النقلة من "~~~م" إلى "~~م.م" حالة من حالات تعويض "~~م" ب "م.م"، إذ إن تعويض "~~~م" ب "م.م" أولى به أن يُفهم على أنه يوصل إلى "~~(م.م)" منه إلى "~~~م". ومن ثم فإنه علينا بصورة عامة أن نفهم أن الجزء المعتبر جزءاً معوضاً عندما يكون وصلاً لا يرد مباشرة بعد رمز النفي، بل ينبغي أن تتوسط بينهما على الأقل قوس واحدة. وعلينا أن نفهم أن الصيغة المعوضة لجزء ما إذا كانت وصلاً فإنها ينبغي أن تكون أولاً محصورة بين قوسين في حالة ورودها مباشرة بعد رمز النفي. أما الجزء المعوض إذا كان وصلاً محصوراً بين قوسين ولم تكن الصيغة المعوضة وصلاً فإن التعويض ينبغي أن يُفهم على أنه

مستلزم لحذف الأقواس. وهكذا فتعويض "م.م" بـ "~~م" في "~~(م.م)" ينبغي أن يُفهم على أنه ينتج "~~~م" وليس "~~(م)". فهذه الصيغة الأخيرة غريبة عن كتابتنا الرمزية.

ومن المفيد، إعداداً لاثبات مبدأ التعويض العام، أن نثبت حالتين خاصتين هما:

(أ) إن نفي أي صيغتين متكافئتين متكافئان،

(ب) إذا أضفنا إلى صيغتين متكافئتين صيغة واحدة ما، فإن الصيغتين

الحاصلتين متكافئتان.

وعلينا الآن أن نثبت الحالة الأولى (أ). ولكي نيسر الفهم سنحرر مثلاً نضعه بين معقوفين خلال الدليل المجرد الذي سنعرضه. سنطلق إذن من صيغتين متكافئتين أيًا كانتا [ولتكونا على سبيل المثال، "~~م" و "م.م"، راجع ١٦]. ثم انطلاقاً منهما نكوّن صيغتين جديدتين [مثلاً "~~~م" و "~~(م.م)"] بتطبيق "~~" على كلتا الصيغتين الأصليتين (مع إضافة قوسين إليهما كليهما إذا اتفق أن كانتا وصلين). والآن نريد أن نبين أن الصيغتين الجديدتين متكافئتان، أعني أن أعيانهما الموافقة لهما أيًا كانت متفقة من حيث قيمة الحقيقة (راجع ١٦). ولنعتبر إذن أي أعيان موافقة لصيغتين شئنا [أعني مثلاً "~~~ناصر مريض" و "~~(ناصر مريض. ناصر مريض)"]. فهاتان المنطوقتان تكوّنان نفيين لمنطوقتين ["~~ناصر مريض" و "ناصر مريض. ناصر مريض"] هما عيناان للصيغتين ["~~م" و "م.م"]. ولكن لما كانت الصيغتان الأصليتان متكافئتين، فإن العينين الموافقين ستكونان، بناءً على ذلك، متفقتين من حيث قيمة الحقيقة. وتبعاً لذلك سيتفق نفيهما كذلك من حيث قيمة الحقيقة لكونهما يصدقان أو يكذبان بحسب صدق الأولين أو كذبهما.

ثم علينا أن نثبت الحالة الثانية (ب). سنطلق من أي زوج صيغ متكافئة

[فلتكن مثلاً "~~~م" و "م.م."] ثم نزوج كل واحدة منهما بصيغة إضافية
 [ولتكن "ن.~ (ن. ر.)"]، بحيث نكون صيغتين جديدتين [هما "~~~م. ن.
 ~ (ن. ر.)" و "م.م. ن.~ (ن. ر.)" أو ربما "ن.~ (ن. ر.)" و "ن.~ (ن. ر.)".
 ر. م. م.]. ونريد الآن أن نبين ان الصيغتين الجديدتين المكوّنتين بهذه
 الصورة متكافئتان كذلك، أعني ان أي أعيان موافقة للصيغتين الجديدتين
 ستتفق من حيث قيمة الحقيقة. ولنتبر الآن أي زوج من الأعيان الموافقة
 للصيغتين الجديدتين [ولتكونا مثلاً "~~~ناصر مريض. خالد غائب. ~ (خالد
 غائب. حسن طاهر)" و "ناصر مريض. ناصر مريض. خالد غائب. ~ (خالد غائب. حسن
 طاهر)"]. ولنسم هاتين المنطوقتين ع ١ وع ٢. انهما تمثلان عينين
 ["~~~ناصر مريض" و "ناصر مريض. ناصر مريض"] موافقتين على التوالي
 للصيغتين الأصليتين اللتين زواجهما في كلتا الحالتين بنفس المنطوقة
 الإضافية الواحدة ["خالد غائب. حسن طاهر"]. والآن فإذا كانت الجملة الإضافية
 كاذبة فإن الوصلين ع ١ وع ٢ سيكونان كاذبين ومتماثلين من حيث قيمة
 الحقيقة. أما إذا كانت المنطوقة الإضافية صادقة فإن الوصل ع ١ سيكون صادقاً
 وكاذباً بحسب صدق جزئه الآخر أو كذبه ["ناصر مريض"]. وكذلك الشأن
 بالنسبة إلى الوصل ع ٢. لكن جزء ع ١ الآخر وجزء ع ٢ الآخر متفقان من حيث
 قيمة الحقيقة لكونهما العينين الموافقتين للصيغتين المتكافئتين الأصليتين
 ["~~~م" و "م.م."]. ومن ثم فإن ع ١ وع ٢ متماثلتان كذلك من حيث
 قيمة الحقيقة.

لقد أصبحنا الآن على استعداد لاثبات المبدأ العام للتعميض. فلنفرض
 اننا أخذنا صيغة "ص" [ولتكن "م.م. ن.~ (ر.~م.م. ن.)" و "م.م. ن." وانا
 نعوض أي جزء من ص منها [وليكن "~~~م"] بمكافئ له ض، [وليكن
 "م.م.م."] فسيحصل لنا، من ثم صيغة جديدة ض ["~ (م.م. ن.) ~ (ر.م.م.م. ن.)".
 ~ (م.)"]. نريد أن نبين ان ص و ض متكافئتان. وينبغي الآن أن يكون ص قد
 ورد ضمن ص سواء كانت ص منفية أو مصحوبة بشيء آخر. [وقد وردت

(٢) م.م.~(م.م.)، م.م.~(ن.ن.)

ينتج عن تكافؤ ١٦(٢) حسب ١٨. لكننا نستطيع ان نعلل تكافؤ (٢) نفس التعليل بحسب التحويل المقبل للعبارة "م.م.~(م.م.)" إلى "م.م.~(ن.ن.)" بواسطة ١٦(٢). وفي هذه الحالة فإن ص ١ و ص ٢ تكونان (٢)، و ص ١ و ص ٢ تكونان ١٦(٢)، و ص ١ و ص ٢ هما ١٦(٢) لا غير مرة أخرى. ونستطيع ان نعتبر الابدال المزدوج في ص ١ و ص ٢ الذي نفترضه موصلاً إلى ص ١ و ص ٢ مجرد ابدال في هذه الحالة لـ "م" بـ "ن" وهو ابدال لا يغير شيئاً.

وينبغي ان نؤكد على ان التحويل المقبل لصيغة معلومة بزواج صيغ معلوم غير ملزم بالإيصال إلى نتيجة واحدة. فالتحويل المقبل لـ "م.م.~(م.م.)" بواسطة ١٦(٤) ينتج "م.م.~(ن.ن.)" ويتبع كذلك "م.م.~(ن.ن.)". أما التحويل المقبل لـ "م.م.~(ن.ن.)" بواسطة ١٦(٤) فإنه لا ينتج شيئاً، إذ لا يوجد في هذه الحالة أدنى سبيل للابدال في "م.م.~(ن.ن.)" من ١٦(٤) للحصول على جزء من "م.م.~(ن.ن.)" أو عليها كلها.

أما "التحويل المدبر" بواسطة زوج من الصيغ ص ١ و ص ٢ فهو التحويل المقبل بالزوج العكسي من الصيغ ص ١ و ص ٢. وهكذا ففي حين ينتج التحويل المقبل لـ "م.م.~(ن.ن.)" بواسطة ١٦(٤) العبارة "م.م.~(ن.ن.)" ينتج التحويل المدبر لـ "م.م.~(ن.ن.)" بواسطة ١٦(٤) العبارة "م.م.~(ن.ن.)". وبصورة أعم، فإن كلمة التحويل تعني التحويل المقبل والتحويل المدبر دون تمييز. وهكذا فإن "م.م.~(ن.ن.)" قابلة للتحويل إلى "م.م.~(ن.ن.)" بواسطة ١٦(٤) والعكس بالعكس (بنفس الوساطة). وبصورة عامة، إذا كانت ص ١ قابلة للتحويل إلى ص ٢ بواسطة زوج من الصيغ المكافئة، فإن ص ١ و ص ٢ إذن متكافئتان. وقد اثبتنا ذلك سابقاً بالنسبة إلى التحويل المقبل وهو اثبات يبقى صحيحاً كذلك في حالة التحويل المدبر، إذ ليس التحويل المدبر بزواج من الصيغ المتكافئة إلا تحويلاً مقبلاً بنفس الزوج في الاتجاه المعاكس.

إن التحويلات التي أجريناها على الصيغ يمكن القيام بها نفس القيام مباشرة على المنطوقات التي هي أعيان لتلك الصيغ. ويمكن أن نعرف التحويل المقبل لمنطوقة ع١ بواسطة زوج من الصيغ ص١ و ص٢. بكونه متمثلاً في العمليتين التاليتين: نقوم أولاً بالابدال المزدوج في ص١ و ص٢ بحيث نحصل على المنطوقتين ض١ و ض٢ حيث يكون ض١ جزءاً من ع١. ثم نعوض ض١ في ع١ بـ ض١. وباختصار فإن التحويل المقبل لـ ع١ بواسطة زوج الصيغ ص١ و ص٢ يتمثل في تعويض أحد أعيان ص١ في ع١ بواسطة عين موافقة من ض١ (راجع ف١٥). وكذلك الشأن بالنسبة إلى حالتي التحويل المدبر والتحويل بصورة عامة قياساً على تعريفنا للتحويل المقبل.

ومثلما ان التحويل المقبل للصيغة "م.م.~(ن.و)" بواسطة ف١٦(٤) ينتج "م.ن.و"، فكذلك ينتج التحويل المقبل للمنطوقة:

زيد قدم. م.م.~(علي باقي. حسن انصرف)

بواسطة ف١٦(٤) المنطوقة التالية:

زيد قدم. علي باقي. حسن انصرف.

ومن ثم فإن تحويل المنطوقات لا يختلف عن تحويل الصيغ إلا بكون المنطوقات تظهر بدلاً عن الحروف. فعوض أن نحول الصيغة ص١ إلى الصيغة ص٢، نحول العين ع١ من ص١ إلى العين الموافقة ع٢ من ص٢. ومثلما ينقلنا التحويل بواسطة زوج من الصيغ المتكافئة من صيغة ص١ إلى ص٢ مكافئة لها، فكذلك ينقلنا التحويل من منطوقة ع١ إلى منطوقة ع٢ مكافئة لها مكافئة دوال الحقيقة بعضها لبعض. وذلك لأن الأعيان الموافقة للصيغ التي تتكافأ تكافؤ دوال الحقيقة متكافئة هي بدورها تكافؤ دوال الحقيقة (راجع ف١٧).

تمارين

١ - كم صيغة مختلفة يمكن الحصول عليها من خلال تحويل واحد لهذه العبارة (بالنسبة إلى كل واحدة منها):

(١) "م.ن.م.~(م.ن.ن)"

بواسطة ف (١)١٦؟ وما هي الابدالات المزدوجة لـ "م" و "ن" من ف (١)١٦ والتي تقتضيها كل حالة من هذه الحالات؟

٢ - كم صيغة مختلفة يمكن الحصول عليها من خلال تحويل مدبر لـ (أ) بواسطة ف (٤)١٦؟ وأي النتائج تقبل هي بدورها التحويل المقبل بواسطة ف (٦)١٦؟ ما هي الابدالات المزدوجة التي تقتضيها هذه الحالات في ف (٦)١٦؟

٢٠. أدلة التكافؤ

إذا حولنا صيغة ما تحويلاً متوالياً بزواج أو آخر من الصيغ المتكافئة في كل خطوة من خطى التحويل، فإننا نستطيع أن نستنتج أن الحصيلة النهائية مكافئة للأصل. فمثلاً، لما كانت الصيغة الثانية من $f(19)(2)$ قابلة للتحويل إلى الأولى منه بواسطة $f(16)(2)$ ، ولما كانت الصيغة الحاصلة عن ذلك قابلة هي بدورها للتحويل إلى "م" بواسطة $f(16)(5)$ ، فإننا نستطيع أن نستنتج أن الصيغتين:

$$(1) \quad "م" \sim (5 \sim 5) \sim "م"$$

متكافئتان. وليس ذلك إلا مجرد استنباط لتكافؤ الصيغتين (١) من تكافؤ الصيغتين $f(19)(2)$ و $f(16)(1)$ تبعاً للمبدأ الوارد في نهاية $f(16)$.

إن أدلة التكافؤ بالتحويلات المتوالية على المنوال السابق ذكره يمكن إبرازها بمجرد كتابة مراحل التحويل المتوالية ووضع أزواج الصيغ المتكافئة التي بواسطتها يتم التحويل على يسار كل مرحلة. وهكذا فإنه يمكن أن نكتب الدليل الذي يثبت تكافؤ الصيغتين المذكورتين سابقاً بالصورة التالية:

$$\begin{array}{l} \text{الدليل:} \quad "م" \sim (5 \sim 5) \sim "م" \\ f(16)(2) \\ f(16)(5) \end{array}$$

إن قراءة السطر الأول دخولاً إليه من يساره تدل على أن هذا السطر يحصل من أولى الصيغتين (١) خلال تحويل بواسطة $f(16)(2)$ ؛ وتدل قراءة السطر الثاني دخولاً إليه من يساره أن "م" منه حصلت انطلاقاً من السطر الأول خلال تحويل بواسطة $f(16)(5)$.

واليك تكافؤات وأدلة أخرى:

المتوالية (٣)؟ حلّ مختلف الخطوات في الدليلين (٤) و (٦) على نفس المنوال.

٣ - دلّ على تكافؤ الصيغتين التاليتين مستعملاً الأسلوب المختصر بالترابط مع (٤).

$$\sim (p \sim q) \sim (q \sim p) \quad , \quad \sim (p \sim q) \sim (q \sim p)$$

٢١. الفصل والمثنوية

جرت العادة، في المنطق الحديث، ان يضاف رمزان لافادة "أ" و "إذا". فالكتابة الرمزية بالنسبة إلى "م أو ن" حيث تمثل "V" كلمة "أو" باللاتينية (Vel) التي تعني "أو" المجيزة للجمع. ونجد بالنسبة إلى كتابة "إذا م فاذا ن" رمزياً الشكلين التاليين: "م C ن" و "م ← ن" كما نجد بالنسبة إلى كتابة "م إذا فقط إذا ن" الشكلين "م ≡ ن" و "م → ن".

لكن الرموز لا تستهدف الاختزال فقط. إذ ان "م V ن" و "م C ن" لا تضيفان تحسناً يذكر، من حيث الاختزال، إلى "م أو ن" و "م إذا ن"، كما ان "م ← ن" و "م ≡ ن" لا تضيفان في هذا المجال إلا قليلاً لعبارتي "لا م" و "م و ن". وإنما تكمن مهمة الرموز في أمر آخر: انها تمثل غاية التحليل اللغوي وغاية قابلية التحويل الصوري والحساب المنطقي. وقد كنا، عند تعلم جبر المرحلة الثانوية من التعليم، نُعطى المسائل بالكلام العادي، حول سباق التجديف مثلاً صعوداً في مجرى النهر أو نزولاً، وكان أول عمل علينا القيام به هو صياغة المسألة في شكل معادلات، وثاني عمل هو حل تلك المعادلات. والرموز هي الصياغة التي نحرر فيها المسائل بالكتابة الرمزية بعد القيام بالعمل الذي اشرنا إليه.

وهكذا إذن فإن دلالة اضافة الرموز "V" و "C" و "≡" ينبغي ان تكون ما اقترحناه حول ادخالها في الأدلة ذاتها وفي القوانين الصورية عوض اعتبارها بديلاً من رمزي "←" و "≡"، كما هو الشأن في ٢٠. ففعلاً فالعادة الشائعة هي استعمال هذه الرموز بهذا المعنى. لكن الكلفة باهظة: ذلك انه كلما ازدادت طرق كتابة الصيغ المسموح بها قلّ التعرف على التكافؤ بنظرة خاطفة. ولنتظر كم تتضاعف قوانين التكافؤ بمفعول ادخال أي رمز غير

مواضعات في الفصل التالي سيحدد منها بقدر كبير .

وقد رأينا ان من مزاي "V" التخلص من نفي الوصل . ونجد أعمق مزاياها في خاصية المثنوية [تلازم التناظر العكسي بين الوصل والفصل]، كما اصطلاح على تسميتها، أعني مثنوية الوصل والفصل .

ويمكننا، عند تحرير هذه المسألة، ان نعتبر إلى حين وبصورة تواضعية ان الوصل لا ينطبق على المنطوقات إلا زوجاً زوجاً . وعندئذ يمكن أن نكتب "م. ن. و" بالصورة التالية " (م. ن. و) "، وان نكتب "م. ن. و. و" على النحو التالي " (م. ن. و. و) "، وهكذا دواليك (راجع ٣) . وكذلك الشأن بالنسبة إلى الفصل . وإذن فالوصل قابل للتحديد التام بشرط التسليم بشرط صدقه التالي: إن كل وصل لمنطوقتين يكون صادقاً إذا وفقط إذا كانت كلتا المنطوقتين صادقتين . أما الفصل فهو قابل للتحديد بشرط التسليم بشرط كذبه التالي: إن كل فصل لمنطوقتين يكون كاذباً إذا وفقط إذا كانت كلتا المنطوقتين كاذبتين . وإذن فنسبة نظرية الوصل إلى الصدق هي عينها نسبة نظرية الفصل إلى الكذب [وذلك هو أساس المثنوية] .

ولكي ندرك ما تتميز به هذه العلاقة من قوة فلنعتبر أي صيغة مؤلفة من حروف منطوقية بواسطة الوصل والفصل أو بواسطة معاً، أيأ كان تعقيدها . ثم لنعتبر جدول الحقيقة المميز لهذه الصيغة . فهو يتضمن طرق الـ "٣" كلها لنسبة "T" (ممثلة للصدق) و "⊥" (ممثلة للكذب) بعدد "٣" من الحروف المنطوقية التي تتألف منها الصيغة . وكل واحد من صفوف الـ "٣" تتضمن العلامة "T" و "⊥" بحسب صيرورة الصيغة ككل صادقة أو كاذبة عندما نعطي لحروفها قيم الحقيقة التي تظهر في ذلك الصف . والآن ما الذي سيكون المفعول الحاصل من تأويل "T" تأويلاً آخر خلال الجدول كله، واعتبارها تعني الكذب و "⊥" تعني الصدق؟ انه بكل بساطة المفعول الحاصل من تأويل " . " بمعنى الفصل، و "V" بمعنى الوصل خلال الجدول كله .

وتسمى الصيغ مثنائي الواحدة بالنسبة إلى الأخرى إذا كان جدول الحقيقة الذي للأولى جدول الحقيقة الذي للأخرى بمجرد تعويض 'T' بـ '⊥' خلال الجدول كله. وإذن فما رأيناه يعني ان الصيغ تكون مثنائي إذا كانت الواحدة تصبح الأخرى بمجرد تعويض '⊥' بـ 'V' خلال الصيغة كلها.

ولننظر الآن ما يحدث مع مثنائي الصيغ المتكافئة؟ نعلم من § ١٦ ان الأعيان الموافقة للصيغ المتكافئة صادقة معاً أو كاذبة معاً. وإذن فبتعويض 'T' و '⊥' إحداهما بالأخرى نستنتج ان الأعيان الموافقة للمثنائي كاذبة معاً أو صادقة معاً. وباختصار فإن مثنائي الصيغ المتكافئة متكافئة. ويمكننا هذا الأمر من الحصول دون عناء انطلاقاً من تكافؤ معلوم، على تكافؤ آخر بتعويض '⊥' و 'V' إحداهما بالأخرى لتكوين مثنائي. وهكذا فإنه يمكننا انطلاقاً من § ١٦ (١) و § ٢٠ (٢) و (١) و (٣) - (٥) المشار إليها سابقاً ان نستنبط دون عناء المكافآت التالية:

$$\begin{aligned}
 (٧) \quad & V_n \quad , \quad V_n \\
 (٨) \quad & V_n \sim V_n \quad , \quad \sim V_n \\
 (٩) \quad & V_n (\sim n) \quad , \quad n \\
 (١٠) \quad & n, V_n, V_n, \dots, V_n \quad , \quad (n, \sim n) V_n, \dots, V_n (\sim n, n) \\
 (١١) \quad & V_n (\sim n) \quad , \quad n \\
 (١٢) \quad & V_n (\sim \sim n) \quad , \quad V_n
 \end{aligned}$$

ويوجد كذلك في § ٣ التكافؤ التالي الذي لم نكتبه:

$$(n, n) \quad , \quad (n, \sim n)$$

ومن ثم يحصل لنا، بفضل المثنوية، التكافؤ التالي:

$$(n, V_n) \quad , \quad (V_n, V_n)$$

وهكذا لم نعد بحاجة إلى قراءة جمع تحكمي على اليمين في التكرار الفصلي

٢٢. الصيغ النموذجية

رسمنا صيغ دوال الحقيقة في ١٤ \mathcal{F} بكونها تحتوي على الحروف المنطوقية ومن ثم على كل المركبات المبنية بالوصل والنفي. وبين اننا نفهم الآن ان هذا الوصف ينطبق على الفصل كذلك.

ومن مزايا الفصل الجديرة بالملاحظة تلك المزية التي جعلتنا قادرين على حصر النفي في الحروف المفردة، إذ يمكن التخلص من نفي الوصل بتحويله بواسطة $\mathcal{F}_{21}(13)$ ومن نفي الفصل بتحويله بواسطة $\mathcal{F}_{21}(14)$.

بل انه بوسعنا ان نفعل أكثر من ذلك: نستطيع ان نحصر الوصل في الحروف وانفائها، إذ حيثما نجد فصلاً مكوناً لوصل يمكننا أن نعمل إلى التحويل بواسطة $\mathcal{F}_{21}(10)$. فهذا التكافؤ الذي يسمى قانون التوزيع يعبر عن الخاصية التوزيعية للوصل على الفصل وهو قانون يماثل قانون الضرب الجبري التالي:

$$s(s_1 + s_2 + \dots + s_n) = s s_1 + s s_2 + \dots + s s_n$$

الذي يعبر عن خاصية الضرب التوزيعية على الجمع.

لنصطلح على تسمية الحروف وإنفائها معاً بـ "الحرفيات"، وعندئذ نسمي صيغة فصلية نموذجية إذا كانت صيغة حرفية أو وصلاً لحرفيات أو فصلاً لصيغ كل واحدة منها حرفية أو وصلاً لحرفيات. وإذا رسمناها سلباً كانت الصيغة الفصلية النموذجية صيغة الإنفاء فيها جميعاً إنفاء لحروف ولأوصال أوصال حرفية، بحيث ان التحويلات التي اشرنا إليها للتو، أعني التحويلات بواسطة $\mathcal{F}_{21}(10)$ و $\mathcal{F}_{21}(13)$ - (١٤) لها القوة الكافية لجعل كل صيغة من صيغ دوال الحقيقة تتحول إلى صيغة فصلية نموذجية. وطبعاً فنحن نفترض

ضمناً استعمال $f_{16}(4)$ لحذف "~~" و $f_{16}(1)$ لتبديل الترتيب في الوصل.

وهكذا، فلو أخذنا الصيغة التالية :

$$(1) \sim (\sim m) \sim (n \sim (j \sim m))$$

لجعلتها تحويلاتها المتوالية بواسطة $f_{21}(13)$ هكذا :

$$(2) \begin{aligned} & (m \sim (n \sim (j \sim m)) \sim V (j \sim m)) \\ & ((m \sim (n \sim (j \sim m)) \sim V (j \sim m)) \sim V (j \sim m)) \end{aligned}$$

(مع الحذف الضمني لـ "~~") ولجعلتها تحويلاتها بواسطة $f_{21}(10)$ - وهي عملية توزيع - تصبح بصورة متوالية هكذا :

$$(3) \begin{aligned} & (m \sim (n \sim (j \sim m)) \sim V (j \sim m)) \\ & (((m \sim (n \sim (j \sim m)) \sim V (j \sim m)) \sim V (j \sim m)) \sim V (j \sim m)) \\ & ((m \sim (n \sim (j \sim m)) \sim V (j \sim m)) \sim V (j \sim m)) \sim V (j \sim m) \end{aligned}$$

وهذه العبارة صيغة فصلية نموذجية . ويتعلق اثنان من التحويلات الثلاثة

الأخيرة بصيغة تبادلت حروفها المواقع بحكم $f_{21}(10)$. لكن تبادل المواقع اقتصر علاجه على عملية التحويل الضمنية $f_{16}(1)$.

ان الكتابة الرمزية "سم" و "م.ن" ليست الكتابة الوحيدة للنفي والوصل الشائعة في الأدبيات المنطقية . فبعض المؤلفين يستعملون رمزا للنفي "م" وبعضهم الآخر يستعمل "سم" . أما بالنسبة إلى الوصل فيستعمل البعض "م.ن" والبعض الآخر "سم.ن" والبعض الآخر "سم.ن" . ومن المفيد فعلاً - مع سيطرة الصيغ الفصلية النموذجية - العودة أحياناً إلى اثنتين من هذه الكتابات الرمزية ، أعني الفتحة كما في "م" كلما اقتصر النفي على حرف واحد ، وإلى المجاورة المجردة كما في "م.ن" كلما اقتصر الوصل على الحرفيات . وهكذا تصبح (3) :

فالقانون المتعلق بقابلية الصيغ الفصلية النموذجية إلى الارجاع المباشر يتضمن، بفضل المثنوية، قانون الارجاع إلى ما يسمى صيغاً وصلية نموذجية. وهذه الصيغ - التي هي القسم المثنوي للصيغ الفصلية النموذجية - تحتوي على الحرفيات وأفعالها وعلى أوصال الصيغ التي تكون كل واحدة منها حرفية أو فصلاً لحرفيات.

سنأخذ الصيغة (١) مرة أخرى إذن، فنحولها إلى (٢) كما فعلنا سابقاً. ثم نحول (٢) بواسطة (٣) إلى الصيغة الوصلية النموذجية التالية:

(م.٧٧). (٧٧.٧٧). (م.٧٧).

وجدير بنا هنا ان نصلح على كتابة رمزية أخرى: فلنعتبر " . " دائماً علامة تفصيل ذات اثر أكبر من " ٧ " ، ولنخلص الصيغ الوصلية النموذجية من أقواسها. عندئذ تصبح الصيغة المذكورة سابقاً هكذا:

م.٧٧. ٧٧. ٧٧.٧٧.م.

إن تبسيط هذه الصيغة لا يزال ممكناً أيضاً. فهي تقبل التبسيطات اللاحقة.

(٢) ٧٧ ٧٧.٧٧.م. (٥) ٧٧.٧٧. ٧٧.٧٧.م.

وترتبط هذه الخطوة الأخيرة باعتبار " ٧٧.٧٧ " و " ٧٧ " وكأنهما " ٧٧.٧٧ " و " ٧٧ " ، مستعملين هكذا (٧) استعمالاً ضمناً. وهذا الاستعمال جيد ما دام (٧) هو القسم المثنوي لـ (١) الذي يكون عادة ضمناً.

وهكذا فقد وصلنا إلى الصيغتين (٤) و (٥) اللتين هما صيغتان مقتضيتان ومختلفتان وهما مكافئتان لـ (١) واحداهما صيغة فصلية نموذجية والآخرى صيغة وصلية نموذجية.

ان الصيغ الفصلية النموذجية هي بكل وضوح أفضل من الصيغ الوصلية

من حيث رؤية شروط الصلح. لكن الصيغ الوصلية لها هي أيضاً فضيلتها الخاصة كما سنرى في § ٢٣.

تعارين

١ - حول (٥) إلى شكل فصلي نموذجي باتباع الخطوات العادية وانظر هل تقبل بصورة طبيعية التبسيط إلى (٤).

٢ - حول "م ن ٧ ٧ م ٧" إلى شكل وصلي نموذجي.

٣ - صيغ "م ≡ ن ≡ و" (راجع التمرين ١ من § ٢١) في شكل نموذجي وكذلك في شكل فصلي نموذجي.

٤ - ترجم المنطوقة التالية إلى صيغ مؤلفة من حدي الوصل والنفي مستعملاً التبسيط الكتابي:

فلا المعاملة تفتحي ولا زيد يحافظ على عمله إذا لم يطلب من متصرف البيع العودة من محلاته ولم تنته المعاملة.

صغُ الحصيصة في شكل فصل نموذجي. فإذا اعتبرنا ذلك صادقاً فما هي الامكانات التي تبقى مفتوحة بالنسبة إلى قيم الحقيقة الموافقة لـ: "المعاملة تفتحي"، "زيد يحافظ على عمله" و "يطلب من متصرف البيع العودة من المحلات".

٢٣. الصحة المنطقية

كل صيغة نصفها بأنها صحيحة تكون صيغة جميع أعيانها صادقة . فمثلاً الصيغة " ~ (م.م) " أو " م V م " صيغة صحيحة، كما هو بين من تأملاتنا السابقة في ١٦ (٢) . ان الصيغة الصحيحة هي الصيغة التي نجد علامة " T " في كل صفوف جدول الحقيقة الذي يميزها (٢١) .

وتكون الصيغة صحيحة إذا اشتقت بالإبدال من صيغة صحيحة : ذلك ان كل أعيان الصيغة المشتقة أعيان للصيغة الأصلية (راجع ١٥) . ومن ثم لكل أعيان الصيغة المشتقة صادقة إذا كانت الصيغة الأصلية صادقة .

وتكون إحدى الصيغتين المتكافئتين صيغة صحيحة إذا وفقط إذا كانت الصيغة الأخرى صحيحة : ذلك ان التكافؤ هو اتحاد الأعيان الموافقة في قيمة الحقيقة (راجع ١٦) . فما دامت " م V م " مثلاً صحيحة، فإنه يمكننا أن نستنتج منها بالتحويل المدبر استناداً إلى ٢١ (٨) ان " م V م V م " صيغة صحيحة .

ويكون فصل الحرفيات صحيحاً إذا وفقط إذا كانت الحرفيات متنافية : فإذا تنافت الحرفيات نحصل على الصيغة الصحيحة " م V م " أو " م V م V م " أو ما شابهها . وإذا تنافت غير الحرفيات أمكننا الحصول على عين كاذبة بوضع منطوقات صادقة مكان الحروف المنفية ومنطوقات كاذبة مكان الحروف غير المنفية .

ويكون وصل صيغتين أو أكثر صحيحاً إذا وفقط إذا كانت كل واحدة من الصيغ الموصولة صادقة . ويتبين ذلك مما يلي . فلما كانت كل عين من الصيغة الوصلية وصلاً لعينين من كل صيغة من الصيغ المكونة فإذن ستكون كل أعيان

أفضل من ذلك كله، أن نبدأ بتبسيط الصيغة الأصلية "م ن م ن م ن م" التي تصبح مباشرة "م م م" بواسطة (١١)٢١. فالتبسيط المبكر هو دائماً من حكيم التصرف.

تمارين

١ - إذا كانت صيغة وصلية صحيحة ولم تكن قابلة لتبسيط اضافي استناداً إلى (١)٢١ أو إلى (٨)٢١ فكم يمكن أن يكون طولها؟ ولماذا لا يمكن أن تكون أطول؟

٢ - اختبر هذه الصيغ للتحقق من سلامتها المنطقية:

$$\sim (م ن) \vee \sim (م ن)$$

$$م ن م م م \vee م ن م$$

$$م \equiv م \equiv م \equiv م$$

٢٤. حقيقة دوال الحقيقة

إن المنطوقات التي هي أعيان لصيغ دوال الحقيقة الصحيحة توصف بأنها صادقة صدق دوال الحقيقة (راجع ١٤)*]. فالمنطوقة:

(١) ~ (ناصر مريض. ~ ناصر مريض)

مثلاً، هي منطوقة صادقة صدق دوال الحقيقة لكونها عيناً من الصيغة الصحيحة " ~ (م.م) ". ومن المفيد كذلك، قياساً على ١٧، أن نسحب عبارة «صادق صدق دوال الحقيقة» على المنطوقات التي يعبر عنها بمساعدة الروابط اللفظية العادية والتي تتحول إلى أعيان لصيغ صادقة صدق دوال الحقيقة، صحيحة عندما نترجمها برموز " و " و "V" و " ~ ". من ذلك أن المنطوقتين:

ليس صحيحاً أن ناصر مريض وليس مريضاً،

إذا كان ناصر مريضاً، فإذا ناصر مريض،

صادقتان صدق دوال الحقيقة بحكم كونهما توصلان إلى العين (١) من الصيغة " ~ (م.م) " عندما نترجمها بحسب ٧، ٤، ٣، ٧.

كما أن المنطوقتين:

ناصر مريض أو ليس مريضاً،

ناصر مريض إن لم يكن غير مريض،

صادقتان صدق دوال الحقيقة بحكم كونهما توصلان إلى العين:

[*] نستعمل «صدق دوال الحقيقة» و «كذب دوال الحقيقة». وكان يمكن للاختصار أن نحت مثل truth - functionally عبارة: دلحي (من دالة + حقيقة) قياساً على عبدلي وعبشمي. (المترجم).

~(نصر مريض. ~نصر مريض)

من الصيغة " ~ (م م) " عندما نترجمها بحسب ff ٥ ٦ .

ان المنطوقة الصادقة صدق دوال الحقيقة هي المنطوقة الصادقة بحكم بنيتها التي صيغت بحدود دوال الحقيقة فحسب . وهي تبقى صادقة عندما ننوع مكوناتها المنطوقية البسيطة . فالمركب (١) مثلاً يبقى صادقاً عندما نعوض المنطوقة البسيطة «نصر مريض» بأي منطوقة شتتاً . ذلك ان هذا الجنس من تنوعات المركب (١) كلها أعيان متماثلة من الصيغة الصحيحة " ~ (م م) " .

ولا يكفي ، لكي نعلم هل ان منطوقة معلومة " § " صادقة صدق دوال الحقيقة أم لا ، ان نختار أي صيغة اتفق تكون " § " عيناً منها ثم نختبر صحتها : فإذا تبين ان الصيغة صحيحة كان ذلك كافياً لكي نعلم بحق ان " § " صادقة صدق دوال الحقيقة . ولكن إذا تبين ان الصيغة ليست صحيحة فاننا لا نستطيع ان نستنتج ان " § " ليست صادقة صدق دوال الحقيقة ، لكون " § " يمكن أيضاً أن تكون عيناً من صيغة أخرى صحيحة . فالمنطوقة (١) مثلاً عين من " ~ (م ن) " ومن " ~ (م ن) " أيضاً ومن " م " وكذلك من " م " . وإذن فعدم صحة هذه الصيغ لا يغير شيئاً من كون (١) صادقة صدق دوال الحقيقة . ولكن إذا أخذنا من بين الصيغ المختلفة التي تكون " § " إحدى أعيانها ، أكثر هذه الصيغ تحديداً للجزئيات - " ~ (م م) " في حالة مثالنا (١) - فإن اختبار الصحة بالنسبة إلى هذه الصيغة سيحدد إن كانت " § " صادقة صدق دوال الحقيقة أم لا . وينبغي ان نختار صيغة تعكس بنية دالة الحقيقة كلها التي لـ " § " . ويكون ذلك بمجرد وضع الحروف مكان المكونات البسيطة لـ " § " ونفس الحرف مكان محال ورود نفس المكون كلها بحيث تناظر الحروف المكونات البسيطة مناظرة تامة .

ولكن كان بإمكاننا ، عوض تعويض المكونات البسيطة هكذا بالحروف الموافقة واخضاع النتيجة إلى اختبار الصحة ، ان نطبق هذه المعالجة الفنية الأخيرة مباشرة على المنطوقة الأصلية ، فنتناول المنطوقة البسيطة المكتوبة بدلاً

من الحروف الموافقة لها. وهكذا يكون لنا بالتوازي مع الصيغة الواردة في
 ٢٣، اختبار صدق دوال الحقيقة التالي: نترجم المنطوقة بحدود دوال
 الحقيقة الرمزية التالية " ~"، " V" و " .". ثم نحول الكل الحاصل إلى شكل
 وصلي نموذجي. فإذا كانت الحصلة فصلاً يبرز منطوقة ونفيها معاً فإنها
 صادقة صدق دوال الحقيقة. وإذا كانت وصلاً خالصاً لهذا النوع من الأفعال
 فهي كذلك صادقة صدق دوال الحقيقة. كما أنها قد لا تكون صادقة صدق
 دوال الحقيقة، رغم أنها يمكن أن تبقى صادقة. فلنختبر مثلاً المنطوقة:

(٢) إذا كان ناصر سريخاً فإن خالد غائب إن لم يكن ناصر سريخاً وخالد
 ليس غائباً.

ولنستعمل الاختزالين التاليين فنعوض المنطوقة «ناصر سريخ» بـ "و"
 والمنطوقة «خالد سريخ» بـ (ز).

إذا ز فإن ز إن لم يكن ز ولا ز.

فإذا ترجمنا هذه المنطوقة خطوة خطوة حسب ١٣ وغيره من الفصول، فإنها
 تصبح كالتالي:

~(ز.~ ز إن لم يكن ز ولا ز)

~(ز.~(Vز ولا ز))

~(ز.~(Vز.~(لا ز)))

~(ز.~(Vز.~(ز.~(لا ز)))) (٣)

(وقد افترضنا في هذه الترجمات ان "إن لم" من (٢) تنسحب على مركّب "و"
 بكامله وان "إذا" تنسحب على مركّب "إن لم" بكامله). ثم نحول (٣) إلى
 شكل وصلي نموذجي هكذا:

٢١ (١٣)

~VزVز.~(ز)

٢١ (٣)

~Vز.~VزVز.~ز

وتطابق هذه العبارة معيار صدق دوال الحقيقة.

كما انه كان بوسعنا ان نعمل في الأمر بالتبسيط المبكر . فـ (٣) تتحول
 بالتبسيط المبكر استناداً إلى $f(12)$ إلى " $\sim (p) \sim (V_j)$ " ، أعني استناداً
 إلى $f(13)$ إلى " $\sim V_j V_j$ " .

تمارين

- ١ - اختبر المنطوقة الواردة في التمرين ٤ من $f(22)$ لمعرفة إن كانت ذات
 صدق من طبيعة صدق دوال الحقيقة أم لا؟
- ٢ - اختبر المنطوقتين أدناه لمعرفة هل صدقها من جنس صدق دوال
 الحقيقة أم لا؟
- إذا كان ناصر لا يحب، إن لم يحب، خالد وكان خالد لا يحب، إن لم يحب، حسن
 فإذاً حسن سيحب، إذا جا، ناصر.
- إذا غبط ناصر خالد أو العكس بالعكس ولكنهما لا يتغاطبان فإذاً ناصر
 يغبط خالد إذا وفقط إذا لم يغبط خالد ناصر.

٢٥. الإلتناسق وكذب دوال الحقيقة

ان الصيغة التي تكون جميع أعيانها كاذبة تسمى صيغة لامتناسقة . فكلتا صيغتي $\neg (A \vee B)$ مثلاً لامتناسقتان . وطبعاً فالكثير من الصيغ ليست صادقة ولا هي كاذبة ، أعني الصيغ التي يكون البعض من أعيانها صادقات والبعض الآخر كاذباً .

وكل ما أثبتناه في ٢٣ بخصوص الصحة المنطقية نستطيع اثباته بالنسبة إلى اللاتناسق المنطقي بالتوازي التام : ولكن بمجرد المبادلة بين قيمتي الصدق والكذب بين رابطتي الوصل والفصل . ونرى من ثم ان الصيغة تكون لامتناسقة إذا اشتقت بالاببدال من صيغ لامتناسقة ، كما نتبين ان الواحدة من الصيغتين المتكافئتين تكون لامتناسقة إذا وفقط إذا كانت الأخرى لامتناسقة . وإخيراً فإن الصيغ الفصلية النموذجية تكون لامتناسقة إذا وفقط إذا كانت وصلاً حرفياته متنافية أو فصلاً لهذا النوع من الأوصال .

فلكي نختبر لاتناسق :

$$(1) \quad \neg (A \vee B) \vee (A \wedge B)$$

مثلاً ، يمكننا ان نحول هذه الصيغة إلى صيغة فصلية نموذجية كالتالي :

$$\begin{aligned} (1) \quad \neg (A \vee B) \vee (A \wedge B) & \\ (1) \quad \neg A \vee \neg B \vee A \vee B & \\ (1) \quad \neg A \vee \neg B \vee A \vee B & \end{aligned}$$

ويطابق ذلك معيار اللاتناسق .

وكالعادة يمكن ان يكون عملنا أفضل بالتبسيط المبكر . ف (١) تصبح ،

بعد إعادة ترتيب حروفها، "ص ٧ ن. ص ٧ ن"، لكن "ص ٧ ن. ص" تصبح "ص ن" استناداً إلى ٢١ (٥) و "ص ٧ ن" تصبح "ص ن" استناداً إلى نفس الاحالة، وبذلك يكون لنا: "ص ن ن".

وتنقلب الصيغ الصحيحة إلى صيغ لامتناسقة بحكم النفي والمثنوية كليهما: فالصيغة تكون لامتناسقة إذا فقط إذا كان نفيها صحيحاً، إذ إن أعيان الواحدة تكون انفاء لأعيان الأخرى، وهي كذلك كاذبة جميعاً إذا فقط إذا كانت أعيان الأخرى صادقة جميعاً. كما ان الصيغة تكون في نفس الوقت لامتناسقة إذا فقط إذا كان مزاجها [قسيمها المثنوي] صحيحاً. إذ ان جدول الحقيقة بالنسبة إلى إحدى الصيغتين هو عينه جدول الحقيقة الذي للآخرى بشرط مبادلة "T" بـ "L" خلال الصيغة بكاملها (راجع ٢١). ومن ثم فكل صفوف جدولها تحتوي على "L" إذا فقط إذا كانت صفوف جدول الأخرى تحتوي على "T".

ونصف منطقية بأنها كاذبة كذب دوال الحقيقة إذا كانت عيناً لصيغة لامتناسقة من صيغ دوال الحقيقة أو إذا كانت بحيث تصبح عيناً لصيغة لامتناسقة من صيغ دوال الحقيقة عند ترجمتها بحدود "ص" و "٧" و "ن". فالمنطقية:

(٢) ناصر مريض. ~ ناصر مريض

كاذبة كذب دوال الحقيقة لكونها عيناً من صيغة لامتناسقة "ص ن". كما ان المنطقية:

ناصر مريض لكن ناصر ليس مريضاً

كاذبة كذب دوال الحقيقة ما دامت تؤول إلى (٢) عندما نترجمها بحسب ٢٣. والمنطقية الكاذبة كذب دوال الحقيقة هي المنطقية الكاذبة بحكم صيغتها لا غير بما هي قد صيغت صياغة دوال الحقيقة. وهي تبقى كاذبة مهما نوعنا مكوتاتها المنطقية البسيطة. وتكون المنطقية كاذبة كذب دوال الحقيقة

إذا وفقط إذا كان نفيها صادقاً صدق دوال الحقيقة .

وإذن فلنختبر كذب منطق كذب دوال الحقيقة فعلياً ان نترجمها بالحدود الرمزية " ~ " و " V " و " . " ثم نحول الكل الحاصل إلى شكل فصلي نموذجي : فإذا كان الحاصل وصلاً يظهر في نفس الوقت منطق ونفيها فهو كاذب كذب دوال الحقيقة ، وإذا كان وصلاً خالصاً لهذا النوع من الأوصال فهو كذلك كاذب كذب دوال الحقيقة . كما أنه قد لا يكون كاذباً كذب دوال الحقيقة ، رغم أنه يمكن ان يبقى كاذباً .

تمارين

١ - اختبر هذه الصيغة لمعرفة هل هي متناسقة أم لا ؟

~(م ن) . ~ (م ن) . ~ (م ن) . ~ (م ن) .

٢ - اختبر المنطوقتين أدناه لمعرفة هل هما كاذبتان كذب دوال الحقيقة

أم لا ؟

- إذا ربح مصر فكذلك ستربح تونس ، ثم إن مصر وتونس ستربطان لكنهما

لا تربطان معاً .

- مصر ستربح إذا وفقط إذا لم تربع الجزائر ، لكن مصر والجزائر ستربطان معاً .

٢٦. الاستلزام بين الصيغ

نصف صيغة بأنها تستلزم صيغة أخرى إذا لم يكن لهاتين الصيغتين [الملزومة واللازمة] أعيان موافقة تجعل الأولى صادقة والثانية كاذبة. فالصيغة "م هـ" مثلاً تستلزم الصيغة "م" وذلك لأنه حيثما تكون هـ و هـ عنيين موافقتين لهاتين الصيغتين على التوالي فستكون هـ وصلاً لمنطوقتين إحداهما هي هـ، ومن ثم فـ هـ لا تكون صادقة إذا كانت هـ كاذبة.

ولا تستلزم صيغة صيغة أخرى إلا إذا كان الوصل بين إثبات الأولى ونفي الثانية لامتناسقاً. وباختصار فإن الملزومة تستلزم اللازمة إذا كانت الأولى لامتناسقة مع نفي الثانية. فاستلزام "م هـ" لـ "م" مثلاً يؤول إلى لاتناسق "م هـ م". ويتم إثبات هذا المبدأ على النحو التالي: ان أعيان وصل صيغتين لا يتضمنن إلا كل المنطوقات التي هي أوصال الأعيان الموافقة لكلا الصيغتين المكوّنتين (بصرف النظر عن الترتيب). وإذن فالصيغة الوصلية لا تكون لها عين صادقة إلا إذا كان لكلا الصيغتين المكوّنتين زوج صادق من الأعيان الموافقة. وبالتالي فإن الصيغة الوصلية تكون لامتناسقة إذا وفقط إذا لم يكن للصيغتين المكوّنتين زوج صادق من الأعيان الموافقة. وإذن فحيثما كانت الصيغتان المكوّنتان هما هـ ونفيها هـ، لا تكون الصيغة الوصلية لامتناسقة إلا في حالة كون هـ ونفيها هـ ليس لهما زوج صادق من الأعيان الموافقة، وبعبارة أخرى إلا في حالة عدم كون هـ و هـ لهما زوج من الأعيان أولهما صادق والثاني كاذب. ولكن ذلك هو عينه ما نعنيه بقولنا إن هـ تستلزم هـ.

وإذن فلنكن نعلم إن كانت صيغة تستلزم أخرى يكفي ان ننفي الصيغة الثانية وان نصل هذا للنفي بالأولى ثم نختبر تناسق الصيغة الحاصلة على النحو

٢٧. استلزام دوال الحقيقة

نعتبر منطوقة ما مستلزمة لمنطوقة أخرى استلزام دوال الحقيقة بعضها لبعض إذا كانت المنطوقتان على التوالي عينيّين موافقتين لصيغتين من صيغ دوال الحقيقة تستلزم إحداها الأخرى. لكن منطوقة ما تستلزم منطوقة أخرى استلزام دوال الحقيقة بعضها لبعض - وهو نفس الشيء من منظار ٢٦ - إذا كان الوصل بين المنطوقة الملزومة ونفي المنطوقة اللازمة كاذباً كذب دوال الحقيقة. فيحصل لنا تبعاً لذلك وحسب ٢٥ الاختبار التالي للاستلزام الذي هو من جنس استلزام دوال الحقيقة. فلنكن منطوقتان: نبدأ فترجمهما بالرموز

"~"، "V" و "•"، ثم نصل بين المنطوقة الأولى ونفي المنطوقة الثانية ثم نحول الحصيلّة إلى شكل فصلي نموذجي (ونبسّط في نفس الوقت إذا شئت). فإذا كانت النتيجة وصلاً بين منطوقة ونفيها في نفس الوقت أو فصلاً لأوصال يتكوّن كل منهما من منطوقة ونفيها، فإن أولى المنطوقتين الأصليتين تستلزم ثانيتهما استلزام دوال الحقيقة بعضها لبعض، وإلا فلا.

فمثلاً لكي نعلم هل ان المنطوقة :

(١) حسن مسؤول إن لم يكن علي وزيد حاضرين،

تستلزم المنطوقة التالية استلزام دوال الحقيقة أم لا :

(٢) إن لم يكن علي حاضراً فحسن [أذن] مسؤول.

نبدأ فترجم المنطوقتين إلى :

(٣) $(V_i \cdot g_i)$

(٤) $\sim (\sim \cdot \sim \cdot \sim)$

(حيث تكون \sim و \sim واختلالات لحسن مسؤول وعلي حاضر وزيد حاضر) ثم
نصل (٣) مع نفي (٤) فنحصل على:

$$V_1 \sim (g) \sim \sim$$

(حاذفين النفي المضاعف). والجزء " $V_1 \sim (g) \sim$ " يصبح بالتبسيط " $\sim \sim$ ".
استناداً إلى (٢١) (٥). وهكذا تكون الحصلة الكاملة: " $\sim \sim$ ".
وهذا الحاصل يفيد ان (١) تستلزم (٢). و مثلما ان تكافؤ الصيغ هو تلازمها
المتبادل (راجع (٢٦) فكذا يكون تكافؤ المنطوقات تكافؤ دوال الحقيقة هو
تلازمها المتبادل الذي هو من جنس تكافؤ دوال الحقيقة. ونتيجة لذلك يمكن
اختبار التكافؤ الذي هو من جنس تكافؤ دوال الحقيقة بواسطة اختبار استلزامين
من جنس استلزام دوال الحقيقة على المنوال الذي ذكرنا سابقاً.

فعندما نختبر استلزاماً من جنس استلزام دوال الحقيقة نختبر المسألة
التالية: هل توجد منطوقة تستلزم منطوقة أخرى بمجرد بنية المنطوقتين اللتين
صيغتا بحدود دوال الحقيقة؟ ولا يعني القول ان منطوقة تستلزم أخرى استلزام
دوال الحقيقة الاقتصار على نفي كون تينك المنطوقتين هما على التوالي
صادقتين وكاذبتين، بل هو يعني كذلك انه توجد منطوقتان أيّاً كانتا تماثلان
المنطوقتين المعلومتين من حيث بنيتهما التي هي من جنس بنية دوال الحقيقة
وتكونان على التوالي صادقتين وكاذبتين (انظر (١٧) لما فيه من ملاحظات
حول تكافؤ دوال الحقيقة موازية لهذا).

وقد يميل القارئ، عند هذا الحد، إلى اعتبار الاستلزام الذي هو من
جنس استلزام دوال الحقيقة منطوقة شرطية مؤكدة، أعني شرطية تربط مكوتيهما
برابطة أشد التحاماً من الشرطية التي من جنس دوال الحقيقة والواردة في (٧).
وقد يبدو تبعاً لذلك وكأننا لم نلتزم سلوكنا (٩) المتمثل في الاقتصار على
معالجة ضروب التآليف المنطوقية الذي هو من جنس دوال الحقيقة. لكن ذلك
ليس إلا مجرد خلط. فعندما نقول إن منطوقة ما تستلزم منطوقة أخرى استلزام

دوال الحقيقة (أو إنهما تتكافآن تكافؤ دوال الحقيقة) فنحن نتكلم عن المنطوقات وعن بنيتها من حيث ضروب التأليف التي هي من جنس تأليف دوال الحقيقة. فالمنطوقة:

(١) تستلزم (٢) استلزام دوال الحقيقة.

ليست هي بدورها مركباً منطوقياً من المنطوقتين (١) و (٢) ولا هي في الحقيقة محتوية على هاتين المنطوقتين: لأنها تحتوي على اسمين لهاتين المنطوقتين أعني (١) و (٢)، ومن ثم فهي تتكلم عن المنطوقتين (١) و (٢). أما المنطوقة (٢) فهي بحق مركب منطوقي من المنطوقتين «علي غائب» و «حسن مسؤول». إن (٢) تحتوي على هاتين المنطوقتين ولا تتحدث عنهما، بل هي تتحدث عن علي وحسن. إن "إذا... إذن" رابطة بين منطوقتين. أما "يستلزم استلزام دوال الحقيقة" فلا؛ إنها فعل متعد، إنها رابطة بين أسماء وبصورة خاصة بين أسماء المنطوقات [لا بين المنطوقات]^[١].

تمارين

١ - ما هي من بين المنطوقات التالية المنطوقات التي تستلزم الأخرى؟
- سيجي، علي - سيجي، علي إن لم يستعمل زيد مجيئه - لا يستعمل زيد مجيئه، علي
لكن علياً سيجي، - سيجي، علي فقط إذا استعمل زيد مجيئه، لكن زيداً يستعمل مجيئه.

٢ - ما هي من بين المنطوقات التالية المنطوقات التي هي منطوقات متكافئة تكافؤ دوال الحقيقة؟ أثبت كل تكافؤ بترجمة المنطوقات إلى وصل

[١] راجع المنطق الرياضي § ٤٠، وكذلك ألفرد تارسكي، مدخل إلى المنطق (نيويورك ١٩٤١) ص. ٢٩ - ٣٢، ورودولف كارناب، علم تأليف الكلام المنطقي (نيويورك ولندن ١٩٣٧) ص. ١٥٣ - ١٦٠ و ٢٤٥ - ٢٦٠.

ونفي مستعملاً الاختزال كما في ١٠ ف ثم بتحويل المنطوقات احداها إلى أخرى:

سيهاجر باقي السكان إذا حل الجفاف أو هبت عواصف عاتية هذه السنة.

سيهاجر باقي السكان إذا حل الجفاف هذه السنة أو سيهاجر باقي السكان إذا هبت عواصف عاتية هذه السنة.

سيهاجر باقي السكان إذا حل الجفاف هذه السنة وسيهاجر باقي السكان إذا هبت عواصف عاتية هذه السنة.

إذا حل الجفاف هذه السنة فإذن إذا هبت عواصف عاتية هذه السنة سيهاجر باقي السكان.

٣ - أعد التمرين في كل هذه الحالات مستعملاً الاختبارين اللذين رأينا حول الاستلزام.

الباب الثالث

التسوير

٢٨. " بعض "

اقتصرننا إلى حد الآن على تحليل المنطوقات إلى مكوتات منطوقية .
ومن ثم فالمنطوقات التي ليس لها مكوتات منطوقية ظلت خارج التحليل . أما
الآن فنحن على استعداد لمباشرة هذا النوع الأخير من المنطوقات موجهين
انتباهنا إلى مكونات تعبيرية أخرى غير المنطوقات . وتتمحور هذه التحليلات
الأخرى حول أساليب لغوية تقتضي استعمال كلمة " بعض " وما يماثلها من
المفردات .

وبين ان المنطوقتين الصادقتين :

(١) تونس كبيرة وكثيرة الضجيج ،

(٢) تونس كبيرة وتونس كثيرة الضجيج ،

ليستا إلا طريقتين مختلفتين لقول نفس الشيء . وتصبح كلتا المنطوقتين
بالصياغة الرمزية ، الوصل التالي :

تونس كبيرة. تونس كثيرة الضجيج ،

بين المنطوقتين : " تونس كبيرة " و " تونس كثيرة الضجيج " .

كما ان المنطوقتين الكاذبتين :

(٣) تونس كبيرة وصغيرة ،

(٤) تونس كبيرة وتونس صغيرة ،

ليستا إلا طريقتين مختلفتين لكتابة الوصل التالي :

تونس كبيرة. تونس صغيرة

بين المنطوقة الصادقة « تونس كبيرة » والمنطوقة الكاذبة « تونس صغيرة » .

أما المنطوقتان :

- (٥) بعض الأشياء. [*] كبير وصغير،
(٦) بعض الأشياء. كبير وبعض الأشياء. صغير،

فانهما ليستا مجرد طريقتين مختلفتين لقول نفس الشيء. فـ (٦) تؤول فعلاً إلى الوصل :

بعض الأشياء. كبير. بعض الأشياء. صغير

بين المنطوقتين الصادقتين : "بعض الأشياء. كبير" و "بعض الأشياء. صغير" ومن ثم فهي صادقة. لكن (٥) كاذبة لكونها أبعد ما تكون عن الترجمة إلى هذا الوصل الصادق.

وهكذا إذن فإن التشابه الخارجي بين (٥) - (٦) من جهة أولى ، و (١) - (٢) وكذلك (٣) - (٤) من جهة ثانية، تشابه مخيب للآمال. ويوضح منطق المنطوقات التي من نوع (٥) - (٦) بتعويضها بعبارات أكثر تعقيداً على النحو التالي :

- (٧) يوجد بعض الأشياء. بحيث يكون كبيراً وصغيراً.
(٨) يوجد بعض الأشياء. بحيث يكون كبيراً ويوجد بعض الأشياء. بحيث يكون صغيراً.

والشبه المغالط بين (٥) و (١) وبين (٥) و (٣) يزول في الحالة (٧). فما يشبه (١) و (٣) ليس (٧) بكاملها، بل ان ما يشبههما هو جزؤها التالي فقط :

(٩) (هو) يكون كبيراً و يكون صغيراً.

[*] لم استعمل "بعض شيء". لأنها تفيد "التبعض" بمعنى الكسر وليس بمعنى الجزئية المقابلة للكلية. ان "بعض" لا تفيد التوسير الجزئي إلا بشرط إضافتها للجمع "بعض الأشياء". أما مقابل something فهو "شيء ما" وليس "بعض شيء". (المترجم).

وهذه الدرجة من الشبه لا اعتراض عليها حقاً، إذ إن الجزء (٩) يقبل فعلاً الترجمة إلى:

(١٠) (هو) يكون كبيراً (هي) يكون صغيراً

مثلاً قبلت (١) الترجمة إلى (٢) وقبلت (٣) الترجمة إلى (٤). ويمكننا فعلاً ان نترجم (٧) ترجمة فعلية إلى:

(١١) يوجد بعض الأشياء، بحيث (هو) يكون كبيراً و (هو) يكون صغيراً،

وهي ترجمة تبقى مع ذلك مختلفة اختلافاً جوهرياً عن (٦) و (٨). وفي حين تتألف (١١) من السابقة "يوجد بعض الأشياء، بحيث" المتبوعة بعبارة (١٠) التي لها شكل الوصل، فإن (٨) وصل بين منطوقتين كل منهما تبدأ بتلك السابقة.

ولنكتب هذه السابقة على سبيل الخطوة الأولى نحو الاختزال "هي" بدلاً عن "يوجد". وبذلك تصبح (١):

(١٢) "هي" بعض الأشياء، بحيث (يكون كبيراً، يكون صغيراً)،

في حين ان (٨) تصبح:

(١٣) "هي" بعض الأشياء، بحيث يكون كبيراً. "هي" بعض الأشياء، بحيث يكون صغيراً.

ان (١٢) ترجع إلى (١١) ثم إلى (٧) ثم إلى (٥) وهي كاذبة. أما (١٣) فترجع إلى (٨) ثم إلى (٦) وهي صادقة.

تمرين

إلى أي مدى يمكن ان تذهب بالتأملات السابقة حول "بعض" إذا قسناها إلى "لا شيء"، و "كل شيء"؟ أمعن النظر في كل تفصيلات المسألة بحثاً عن قطع التماثل من هذا الوجه أو ذاك.

٢٩. الأسوار

لكي نقول ان ما تفيد المنطوقة :

(١) بغداد بعيدة عن تونس

بخصوص تونس يصدق على "شيء ما" ، نستطيع عادة أن نضع "شيء ما" بدلاً من تونس في المنطوقة فنحصل على :

(٢) بغداد بعيدة عن "شيء ما" .

لكن الطريقة الرمزية المماثلة التي وردت في ٢٨ هي بالأولى الطريقة التالية :
نضع ضميراً خالفاً (بحسب الجنس) بدلاً من تونس في (١) ثم نطبق السابقة
"ي" "شيء بحيث" فنحصل على :

(٣) "ي" "شيء بحيث يكون بغداد بعيدة عنه" [*]

كما انه علينا ، لكي نقول ان ما تفيد (٢) عن بغداد يصدق على شيء ما ، ان نضع "شيء ما" بدلاً من بغداد فنحصل على :

(٤) شيء ما بعيد عن شيء ما .

[*] يقتضي البناء العربي السليم ان نقول : "يوجد شيء ما بحيث تكون بغداد بعيدة عنه" ،
لكن الجملة المتضمنة لـ "بحيث" أصبح المسند إليه فيها بغداد وليس الشيء الذي استندت
إليه "بغداد بعيدة عنه" . التركيب المنطقي يقتضي ان يكون اسم "يكون" بعد "حيث"
ضميراً يعود على شيء ما . ولا يمكن كذلك ان نكتب "بحيث يكون بعيداً عن بغداد"
إلا إذا كانت العلاقة قابلة للعكس كما هو الشأن هنا بالنسبة إلى البعد : أ بعيد عن
ب متعكسة مع ب بعيدة عن أ . وهو ما لا يصح إلا على بعض العلاقات ، كما هو
الشأن في حالة علاقة "بعيد عن" . (المترجم)

ولكن بحكم المنهج الرمزي، علينا ان نضع كذلك ضميراً خالفاً بدلاً من بغداد في (٢) وان نطبق السابقة "سي" شيء ما بحيث "فنحصل على:

(٥) "سي" شيء ما بحيث [هو] يكون بعيداً عن شيء ما.

لكن الجزء:

(٦) [هو] يكون بعيداً عن شيء ما

في (٥) لا يزال بحاجة إلى الترجمة الرمزية. ولكي نرى كيف نعمل ذلك نعود إلى ترجمة المنطوقتين (٣) و (٢) الرمزية. فما دامت (٦) مثل (٢) عدا تضمنها الضمير الخالف بدلاً من بغداد فإن ترجمة (٦) ترجمة رمزية ملائمة ستبدو لنا فعلاً (٣) مع وضع الضمير الخالف مكان بغداد:

(٧) "سي" شيء ما بحيث [هو] يكون بعيداً عن [أ]

ثم بعد وضع (٧) بدلاً من (٦) في (٥) نحصل على صياغة (٥) صياغة رمزية تامة كالتالي:

(٨) "سي" شيء ما بحيث "سي" شيء ما يكون [هو] بعيداً عن [أ].

ومن البين أن هذا غير مرض لفقدان التمييز بين الضمير الخالف الذي يخلف "شيء ما" الأولى والضمير الخالف الذي يخلف "شيء ما" الثانية. ويمكننا ان نزيل هذه الصعوبة بوضع مؤشرات عديدة سفلية تحكمية تحت "شيء ما" وتحت الضمائر التي تخلفها:

(٩) "سي" شيء ما بحيث يكون بغداد بعيدة عن [أ]

(١٠) "سي" شيء ما بحيث [هو] يكون بعيداً عن شيء ما

والآن فإن جزء (١٠) التالي:

(١١) [هو] بعيداً عن شيء ما

لا يمتاز عن (٢) إلا بوجود [هو] عوضاً عن بغداد. ومن ثم فقياساً على ترجمة

(٢) رمزياً إلى (٩) تكون ترجمة (١١) كالتالي :

(١٢) "ي" شيء. ما بحيث [هو] بعيداً عن [م].

ثم توضع (١٢) عوضاً عن (١١) في (١٠) فنحصل على :

(١٣) "ي" شيء. ما بحيث "ي" شيء. ما بحيث يكون [هو] بعيداً عن [م].

صياغة رمزية تامة لـ (١٠) [وكذلك الشأن بالنسبة إلى (٤)]. وهذه الحصيلة متخلصة من النقص الذي لاحظناه في (٨).

ويوافق هذا النوع من التمييز بالمؤشر العددي السفلي، التمييز العادي في اللغة الطبيعية باستعمال عبارة الأول والآخر. فـ (١٣) يمكن التعبير عنها حرفياً كالتالي :

يوجد شيء. ما ويوجد شيء. ما بحيث يكون الأول بعيداً عن الآخر

وقد أصبح من المعتاد اختزال هذا التعبير الرمزي بكتابة "ي" س "، "ي" ش " الخ. . . عوضاً عن "ي" شيء. ما بحيث مع المؤشرات السفلية المختلفة ثم استعمال نفس الحروف عوضاً عن الضمير المخالف المصحوب بالمؤشر السفلي المناسب. فإذا راجعنا (٩) و (١٣) على هذا النحو أصبحنا :

(١٤) ("ي" س) بغداد بعيدة عن س.

(١٥) ("ي" ش) ("ي" س) ش بعيدة عن س.

وقياساً على ذلك تصبح ٢٨ (١٢) - (١٣) :

(١٦) ("ي" س) (س كبير. س صغير).

(١٧) ("ي" س) س كبير. ("ي" ش) ش صغير.

ويمكن فعلاً ان تفاد هذه المنطوقة نفس الإفادة على النحو التالي :

(١٨) ("ي" س) س كبير. ("ي" س) س صغير.

إذ إن الحاجة إلى اختلاف الحروف لا تبرز إلا في الحالات التي من جنس (١٥).

وتسمى السوابق ("س" "س)، ("س" "ش)، الخ، أسواراً وبناء المنطوقات بواسطتها يسمى تسويراً. كما أن المنطوقة المبنية بهذه الصورة تسمى تسويراً. وقد تواضع المنطقة على قراءة هذه الأسوار على النحو التالي: "يوجد شيء س بحيث". من ذلك أن (١٥) يمكن أن تقرأ: "يوجد شيء ش بحيث يوجد شيء س يكون ش بعيداً عن س".

تمرين

ترجم هذه المنطوقات بالكتابة الرمزية للتسوير والوصل:

- سرقت هند شيئاً ما من المتجر

- سرقت هند شيئاً ما من المتجر لكنهما أرجعته

- سرقت هند شيئاً ما من المتجر ثم بدلتها بشيء آخر.

٣٠. المتغيرات والجمل المرسلّة

رأينا ان ورود "س" في ("س" "س") توافق عبارة "شيء ما" أو "شيء ما بحيث" أو ورودات "س" التالية لـ ("س" "س") توافق ورودات الضمائر المحيلة على "شيء ما". وسنسمي تبعاً للعادة الجارية، "س" متغيراً وكذلك "ش"، "ف" الخ.. وحتى لا تعوزنا المتغيرات يمكننا ان نكوّن متغيرات جديدة باستعمال العلامة التالية "د". وهكذا ستكون المتغيرات من جنس "ف"، "ق"، "س"، "ش"، "ف"، "ف"، الخ..

ان المتغيرات لا تحتل إلا قليلاً من المماثلة مع الحروف المنطوقية. ففي حين ترد الحروف المنطوقية في المحال الملائمة للمنطوقات، لا يمكن للمتغيرات ان ترد إلا في محال النوع المناسب للأسماء والضمائر. راجع مثلاً "بعيد عن س"، وكذلك "س كبير". إلا أن المتغيرات ترد كذلك في الأسوار، في حين أن الحروف المنطوقية لا يمكنها ذلك. ويوجد فرق جوهري آخر بينهما: ففي حين ترد الحروف المنطوقية في الصيغ مع عدم ورودها المطلق في المنطوقات، ترد المتغيرات مباشرة في المنطوقات. فمثلاً "س" ترد في المنطوقة ٢٩ (١٤) التي هي المكافئة الرمزي للمنطوقة ٢٩ (٢).

ولكن لا يمكن لمتغير ان يرد في منطوقة إذا لم يكن ذلك مع أحد الأسوار. فالجزء "س كبير" من ٢٩ (١٦) مثلاً ليس منطوقة، بل هو جزء من هذه المنطوقة أو تلك من جنس ٢٩ (١٦) - (١٨). وسنسمي الأجزاء التي من هذا النوع جملاً مرسلّة. وهكذا فالجملة المرسلّة هي العبارة التي ليست منطوقة، والتي يمكن ان تنقلب إلى منطوقة بتطبيق أحد الأسوار أو أكثر عليها. فالجملة المرسلّة "س كبير" مثلاً يمكن أن تنقلب إلى المنطوقة ("س" "س") "س كبير" بتطبيق ("س" "س") عليها. والجملة المرسلّة:

(١) **س كبيره. س صغيره.**

يمكن ان تصبح المنطوقة f ٢٩ (١٦) بتطبيق " ("س" "س") عليها (ويقتضي تطبيق السور هنا إضافة قوسين لوجود الوصل). والجمله المرسله:

(٢) **"س" "س" ش بعيد عن س**

يمكن ان تصبح المنطوقة f ٢٩ (١٥) بتطبيق السورين ("س" "س") و ("س" "ش") عليها على التوالي.

ان للجمله المرسله دائماً شكل المنطوقة، لكنها تتضمن متغيرات خالية من الأسوار. وتتضمن مثيل الجمله المرسله في الكلام العادي أحد ضمائر الغيبة أو الأول والأخير (إحالة على شيء ما الأولى وشيء ما الثانية) الخ. . . مكان هذه المتغيرات (راجع f ٢٩). وهكذا فإن "س كبيره" توافق كلمتي "هو كبيره"، كما ان (٢) توافق الكلمات "هو بعيد عن شيء ما"، و (٣) توافق الكلمات "الأول بعيد عن الأخير"، ومن ثم فالمتغير غير المصحوب بسور يتكرر في الكلمات كالضمير التائه، كالضمير المحتاج إلى اسم يرجع إليه. والجمل التي تحتوي على هذا النوع من الضمائر هي الجمل المرسله.

وتوجد طبعاً بعض التعابير التي يستغني فيها الضمير عن اسم يحيل إليه: [الضمير اللاشخصي في اللغات الأوروبية، الشبيه بضمير الشأن غير المحدد، مثل it في الانجليزية و es في الالمانية و il الفرنسية من pleut II مثلاً]. وتوجد بعض القرائن التي تجعل الاسم المقصود في الاحالة مفهوماً دون تصريح. فعندما نقول مثلاً **«له الحمد والشكر»** (فإننا نكون في غنى عن تحديد المقصود بمن يرجع إليه الضمير). وعلى هذا النحو يمكن لبعض المنطوقات الخاصة أو لبعض الإشارات المختزلة لبعض المنطوقات ان تتضمن ضميراً دون تصريح بالاسم الذي يخلفه الضمير. إلا انه من البين بنفسه ان مثل هذه الجمل إذا اعتبرت وحدها دون الاسم الذي يخلفه الضمير كما في **«له الحمد والشكر»**، **«هو بعيد عن شيء ما»**، **«الأول بعيد عن الأخير»** الخ. . لا تثبت شيئاً

وهي ليست منظوقات أصلاً، بل هي مجرد أجزاء من منظوقات يمكن ان توضع في عبارات أطول تكون، بما هي كل، منظوقات. وهذا النوع من أجزاء المنظوقات المماثل لما ذكرنا هو الممثل اللفظي للجمل المرسله.

ولما كانت كل الأشكال التي يمكن للمنظوقات ان تتشكل بها صالحة كذلك للجمل المرسله، فإن الجملة المرسله يمكن، على وجه التخصيص، ان تتشكل بشكل النفي، مثلاً "س س كبير". كما ان الجملة المرسله يمكن ان تكون وصلاً مثل (١) أو تسويراً مثل (٢). ومن ثم فإن النفي لم يبق محدوداً بكونه يحوّل المنظوقات إلى منظوقات فحسب، بل هو يحوّل المنظوقات إلى منظوقات وكذلك الجمل المرسله إلى جمل مرسله. كما ان الوصل لا يقتصر على وصل المنظوقات لتكوين منظوقات مركبة بل يمكنه كذلك وصل الجمل المرسله أو وصل منظوقة وجملة مرسله لتكوين جملة مرسله. ثم ان التسوير ينتج منظوقات أو جملاً مرسله: فإذا طبقناه على (١) انتج المنظوقة f ٢٩ (١٦)، وعلى (٣) انتج الجملة المرسله (٢).

ان الأسوار تثير، في بعض الحالات، إشكالات تأويلية. فما العمل، مثلاً، مع الأشكال التالية:

(٤) ("س" س) ("س سديقة. ("س" س) ("س س كبير)

(٥) ("س" س) سقاط مانت

(٦) ("س" س) س مانت.

يمكننا ان نحظر هذه الأشكال بفرض بعض التحديدات النحوية على استعمال الأسوار. لكن أيسر السبل يتمثل في الحفاظ على البساطة النحوية وفي تبني مواضع اضافية لتأويل الحالات المستعصية. ففي (٤) حيث ("س" س) تنطبق على جملة مرسله يظهر فيها ("س" س) ثانية يمكن لـ "س" من "س كبير" ان يرجع إلى ("س" س) الأبعد أو الأقرب على حد سواء. وأفضل المواضع هي اعتباره مرجعاً إلى الأقرب. وهكذا يمكن قراءة (٤) ببساطة

على هذا النحو:

("ي" س) (س مدينة .) ("ي" ش) ش كبير)

أعني: "يوجد شيء ما بحيث يكون مدينة وشيء ما هو كبير"

أما بالنسبة إلى (٥) و (٦) فأفضل مواضعة هي اعتبار السور نافلاً وخالياً من المعنى عندما لا يتكرر متغيره. وهكذا فالمنطوقة (٥) تعتبر ببساطة آيلة إلى منطوقة «سقراط مانت» و (٦) إلى الجملة المرسلة «ش مانت».

تمارين

١ - ما هي من بين الجمل التالية الجمل التي تُعتبر منطوقات؟ وما هي التي تُعتبر منها جملاً مرسلة؟ ويوجد من بينها واحدة لا هي منطوقة ولا هي جملة مرسلة:

("ي" س) (قايض زيد ش ب.س. ب)

("ي" س) (قايض زيد ش ب.س. فقد زيد ش)

("ي" س) ("ي" ش) (قايض زيد ش ب.س. فقد زيد ش)

("ي" س) ("ي" ش) (قايض زيد ش ب.س.) ("ي" ش) (فقد زيد ش)

("ي" ش) ("ي" س) (قايض زيد ش ب.س. فقد زيد ش)

علّل أجوبتك.

٢ - ترجم كل منطوقة وكل جملة مرسلة من التمرين (١) إلى أقصر صياغة لفظية وأقلها تصنعاً تستطيع.

٣١. التنويعات المرادفة لـ «بعض»

رأينا ان هذا السور يوافق التعبير اللفظي "يوجد شيء ما بحيث"، وان تواترات المتغير المختلفة توافق الضمائر المحيلة عليه. ولهذا التعبير اللفظي تنويعات مختلفة لها نفس الدلالة مثل "يوجد شيء ما بحيث"، "يوجد على الأقل شيء واحد بحيث"، والمرادفات من نوع "موضوع" و "أمر" يمكن أن تظهر في هذه العبارات بدلاً من "شيء"، ويمكن أن تظهر "يوجد" بدلاً عن "هو موجود". كما تنتج هذه التعابير، دون تغيير في الدلالة، عدة صيغ مثل "يوجد شيء واحد أو أكثر بحيث"، "يوجد أمر واحد أو أكثر بحيث" الخ. ويمكن ببساطة أن نفيد هذه العبارات بـ "يوجد بعض الأشياء بحيث"، "توجد أشياء بحيث"، "توجد أمور بحيث" الخ. . . شرط أن نفهم هذه العبارات بمعنى "يوجد واحد أو أكثر" عوضاً عن "يوجد اثنين أو أكثر". وتوافق الكتابة الرمزية التي حررناها في ٢٨ - ٣٠ كل هذه التنويعات اللفظية وغيرها على حد سواء كما سنرى.

والتأليف اللفظي "بحيث هو يكون" أو "بحيث هي تكون" يُختزل عادة في "بحيث". فعوض أن نقول "يوجد شيء ما بحيث يكون عالماً للملايا" سنقول بصورة موجزة عادية:

(١) يوجد شيء بحيث يعالج الملايا.

إن التأليف "يوجد شيء ما بحيث" يُنفل عادة بكامله عندما يتلوه اسم. فعوض أن نقول "يوجد شيء ما بحيث يكون عجلًا ذا خمس أرجل" أو "شيء ما بحيث يكون عجلًا ذا خمس أرجل موجود" سنقول "يوجد عجل ذو خمس أرجل" أو "عجل ذو خمس أرجل موجود". كما ان التعبير بالجمع الموافق لها مثل "بعض الأشياء بحيث تكون"، "بعض الأمور بحيث تكون" الخ. . . يُترك عادة كذلك عندما تتلوه أسماء.

فموض ان نقول مثلاً: "توجد بعض الأشياء بحيث تكون عجولاً ذات خمس أرجل" أو
"بعض الأشياء بحيث تكون عجولاً ذات خمس أرجل موجودة". سنقول بصورة أبسط:

(٢) توجد بعض العجول ذات أربع خمس،

(٣) بعض العجول ذات الخمس أرجل موجودة.

لكن الكتابة الرمزية تبقى مطردة:

(٤) ("م" س) س يعالج الملايا،

(٥) ("م" س) س عجل ذو خمس أرجل.

وبصورة اعتراضية يمكن أن نولي المثال الأخير بعض التحليل الإضافي:

(٦) ("م" س) س ذو أربع خمس. س عجل

وتوجد عدة طرق لترجمة التفسير إلى كلمات. ولكن إذا نظرنا إلى الأمر من جانبه الثاني وجدنا كثيراً من التعابير تفيد التفسير باطراد عندما نترجمه إلى رموز. وبالإضافة إلى تنوع التعابير الكبير الذي اشرنا إليه للتو، يجب أن نعدّ من بينه التعبير الذي اشرنا إليه من البداية في ٢٨(٥) - ٦) وفي ٢٩(٢) وفي ٢٩(٤). ويتمثل هذا التعبير في استعمال "شيء ما" استعمال اسم مباشر في متن المنطوقة دون أن تكون مصحوبة بـ "يوجد" أو بـ "موجود" أو بالضمير الخالف. ولهذا التعبير تنويعات طفيفة كذلك: فعوض "شيء ما" يمكن ان نستعمل "موضوع ما" و "معنى ما" و "أمر ما" و "على الأقل شيء واحد" الخ. . ومنلما هو الشأن في الحالات التي اعتبرناها سابقاً، يمكننا ان نعوض هذه التعابير بأشكال الجموع منها دون أدنى تغيير في الدلالة. وكل هذه الاستعمالات قابلة للترجمة إلى رموز وبصورة خاصة على النحو الذي ترجمت عليه ٢٨(٥) - ٦) و ٢٩(٢) و ٢٩(٤) إلى ٢٩(١٤) - ١٨)، أعني بوضع متغير في محل "شيء ما" أو ما يكافئه وبتصدير المنطوقة بالسور الوجودي.

تمرين

انظر بكم طريقة أخرى يمكن أن ينجز التمرين (٢) من f ٣٠ اعتماد
المنظار المستعمل في هذا الفصل؟

§ ٣٢. " بعض " المحددة

وتوجد مجموعة أخرى من العبارات التي هي بالذات من جنس المجموعة التي رأيناها في § ٣١؛ إلا أن كلمات: شيء، موضوع، معنى، أم، الخ، بُدلت بكلمات أكثر تحديداً من جنس: مدينة، عجل، الخ... فبالتوازي مع § ٢٩(٢) مثلاً، نجد منطوقة أكثر خصوصية:

(١) تونس بعيدة عن مدينة ما.

ويمكن شرح هذه المنطوقة على النحو التالي:

يوجد شيء. بحيث يكون مدينة و [بحيث يكون] تونس بعيدة عن [ما].

وبذلك تصبح (١) بالصياغة الرمزية كالتالي:

(٢) ("ي" س) س مدينة. تونس بعيدة عن (س).

ان (٢) ترجمة (١) لا تختلف عن § ٢٩(١٤) ترجمة § ٢٩(٢) إلا بكون "س مدينة" قد وضعت ضمن مركّب وصلي. وفي حين تصبح «شيء» ما هو ذو أبجل خمس، قياساً على ذلك كالتالي بالصياغة الرمزية:

("ي" س) س ذو أبجل خمس،

تكون «عجل ذو أبجل خمس» كالتالي بالصياغة الرمزية:

("ي" س) (س س) عجل. س ذو أبجل خمس،

وهذه طريقة أخرى نقول بها «يوجد عجل ذو أبجل خمس» [راجع § ٣١(١٦)].

وقد نكتفي في بعض الأحيان بالتنكير بدلاً من «ما» في «شيء» ما. مثل: «أكتب قصيدة». وهي تفاد رمزياً على النحو التالي:

(٣) ("ي" س) (س قصيدة. أكتب قصيدة)

ولكننا لا نستطيع بصورة عامة أن نعتمد على التنكير لتحديد معنى «ها» (= بعض). فعندما أقول «اشمتز من الكذاب» [نستعمل التعريف الحاصر للجنس بدلاً من التنكير بالانجليزية] فإنني لا أقصد أنه يوجد على الأقل كذاب واحد اشمتز منه، بل بالعكس فقصدي هو اني اشمتز من كل كذاب. ويوجد، في هذا المجال، كما هو الشأن في حالة التأليف المنطوق (راجع ff ٥-١١) أمل ضئيل في الحصول على قواعد تامة ومعصومة من الخطأ لترجمة الكلام العادي إلى رموز منطقية. وإنما علينا ان نواصل إلى حد حزر المقاصد وترجمتها رمزياً.

إن ما حصل عند وضع اسم معين مكان «شيء» في «شيء» «ها» كما في (١) يحصل كذلك عند الحفاظ على «شيء» «ها» مع تعيينها بإضافة صفة تنعتها. ومن أمثلة ذلك «شيء طيب يوجد في الصلبة» التي تصبح بالصياغة الرمزية كما يلي:

(٤) ("ي" س) (س طيب. س في الصلبة).

كما ان «شيء كبير ما هو صغير» تصبح بالصياغة الرمزية مثل f ٢٩ (١٦). لكننا نستعمل عوضاً عن النعت المعين عبارتي «الذي» و «بهيث» أو شبه جملة نعتية. وهكذا فالمنطوقة:

(٥) "شيء ما بهيث هو يبيض" يغذي صفاء.

تصبح بالصياغة الرمزية كالتالي:

("ي" س) (س يبيض. س يغذي صفاء).

والمنطوقة:

(٦) يوجد شيء ما في حقيقتي بهيث هو يعالج الماريا

التي تكونت باضافة شبه جملة نعتية (في حقيقتي) إلى f ٣١ (١) تصبح بالصياغة الرمزية كالتالي:

("ي" س) (س في حقيقتي. س يعالج الملائية).

وترد هذه العبارات في العادة معاً. فيمكننا مثلاً أن نعترض «شيء» في (٥) بكلمة أكثر تحديداً «ذو رجلين» فنحصل على:

(٧) " ذو رجلين ما بحيث هو يبيض " يغذي صفاءه.
التي تصبح بالصياغة الرمزية:

(٨) ("ي" س) (س ذو رجلين. س يبيض. س يغذي صفاءه).

وإذا أضفنا مثلاً «افريقي» في (٥) بعد «شيء» ماء، سنحصل على هذه المنطوقة التي تصبح بالصياغة الرمزية كالتالي:

("ي" س) (س افريقي. س يبيض. س يغذي صفاءه).

ان «ماء» في هذه العبارات، مثلها مثل ما يماثلها من تعابير في ٣١، تقبل العوض البديل منها " على الأقل واحد". وتقبل هذه المفردات جميعاً ان تقال بالجمع دون تغيير في الدلالة. فمثلاً «سجل ما ذو رجلين» يمكن ان نشرحها بكونها تعني كذلك «سجل ما هو أكثر ذوات رجلين» أو بصورة أوجز «بعض السجلات ذات رجلين» شرط ان نفهم من «بعض» في الجمع «واحد فأكثر» بدلاً من «أكثر من واحد». كما يمكن ان نشرح (٧) كالتالي: «بعض ذوات الرجلين التي تبيض تغذي صفاءه». وقد جرت العادة بتعقيد «بعض» تعقيداً مجانياً لتصبح «بعض الـ...» عندما تطبق على الجمع.

تمارين

١ - انظر بكم طريقة أخرى يمكن ان ننجز التمرين في الفصل السابق بحسب ما ورد في هذا الفصل.

٢ - ترجم النص اللاحق إلى تصوير وصلي لسبع جمل مرسله:

كنت أحمل طرداً سريعاً وأخضر و [كنت] أهدق فيه القنطري وأنا جاهل بمصدره
وبمحتواه.

ف ٣٣. " ١١ "

عندما تتضمن إحدى المنطوقات «بعض» (أو «شيء ما»، خاصة)، فإن إضافة «لا» إلى فعلها الرئيسي لا تنتج نفي المنطوقة في الأغلب (راجع ف ٤). بل هي تنتج عادة منطوقة أخرى من جنس المنطوقات المتضمنة «بعض» عوضاً عن المنطوقة التي من هذا الجنس. فمثلاً «شيء ما لا يزعم زيداً» ليست نفيًا لـ «شيء ما يزعم زيداً»، ذلك أنه، في حين تصبح الأخيرة بالصياغة الرمزية:

(١) ("م" س) س يزعم زيداً،

فإن الأولى لا تفيد النفي التالي [أي نفي (١)]:

(٢) ~ ("م" س) س يزعم زيداً،

بل هي تفيد تسويراً آخر هو:

(٣) ("م" س) ~ س يزعم زيداً،

ومفاده أنه يوجد على الأقل شيء ما في العالم لا يزعم زيداً. ولعل (١) و (٣) صادقتان معاً فضلاً عن كونهما ليستا متنافيتين.

وتتمثل الطريقة الشائعة لنفي «شيء ما يزعم زيداً» في تعويض «ما» التي تلي «شيء» بـ «لا» قبلها. وبذلك تكون (٢) الترجمة الرمزية الملائمة لـ «لا شيء يزعم زيداً». وقياساً على ذلك فإن كل العبارات المتضمنة «بعض» في الفصول السابقة يمكن نفيها بمجرد تعويض «بعض» أو «ما» بـ «لا». فلكي ننفي ف ٢٨ (٥) نقول: «لا شيء هو كبير وصغير». ولكي ننفي ف ٣٢ (١) نقول: «لا واحدة من المدن تبعد عن تونس». ولكي ننفي ف ٣١ (٢) نقول: «لا واحد من العجول ذوات الأرجل الخمس موجود». ولكي ننفي ف ٣٢ (٧) نقول: «لا واحدة من ذات

الرجلين التي تبيض تغضي صفراء.

وتصبح هذه الأمثلة بالصياغة الرمزية كالتالي :

- (٤) ~ ("ي" س) (س كبير. س حضي)
 (٥) ~ ("ي" س) (س حديثة. تونس بعيدة س س)
 (٦) ~ ("ي" س) (س ذو أرجل خمس. س عجل)
 (٧) ~ ("ي" س) (س ذو رجلين. س يبيض. س يغضي صفراء).

وهكذا فإن الكتابة الرمزية للتسوير لا تمكّتنا من ترجمة كل العبارات المتضمنة «بعض» في الفصول السابقة فحسب، بل هي تمكّتنا كذلك وبالذات من ترجمة جدول مواز للعبارات المتضمنة «لا». ولا يتمثل الفرق في الكتابة الرمزية للمجموعتين الا في وجود رمز النفي في البداية بالنسبة إلى العبارات المتضمنة «لا».

ومثلما تقرأ ("ي" س) "يوجد شيء ما س بحيث يكون" فإن التأليف الرمزي "~("ي" س)" يمكن ان يقرأ، كما في (٢) و (٤) و (٧) "لا يوجد شيء س بحيث يكون". ومثلما ان منطوقة من نوع (١) تكون صادقة إذا فقط إذا كان الجزء الموالي لـ "~("ي" س)" صادقاً، ف كذلك تكون كل منطوقة من نوع (٢) أو (٤) - (٧) صادقة إذا فقط إذا كان الجزء الموالي لـ "~("ي" س)" ليس صادقاً بالنسبة إلى أي من الأمور، أي كاذباً بالنسبة إليها جميعاً. أما المنطوقات التي من نوع (٣) فإنها تكون صادقة إذا فقط إذا كان الجزء الموالي لـ "~("ي" س)" كاذباً بالنسبة إلى أمر ما. وطبعاً فإن الرموز في "~("ي" س)" "أر في" ("ي" س) ~ ليست وحدة مغلقة: فالرمز "~" في (٢) لا ينطبق على "~("ي" س)" وحدها بل هو يتعدها إلى (١) بكاملها، و "~("ي" س)" في (٣) كذلك لا تنطبق على "~" وحدها بل هي تنطبق على "~س يزعم زبداً كلها.

وليس تعويض "ما / بعض" بـ "لا" الطريقة اللغوية الوحيدة قطعاً لنفي

التعابير المتضمنة "ما / بعض" . فقد رأينا ان مجرد نفي الفعل الرئيسي لا يكفي لنفي منطوقة متضمنة "ما / بعض" ، ولكنه غالباً ما يحقق ذلك النفي إذا صاحبه تمويض "بعض" بـ "أبي" ، فـ «تونس ليست بعيدة عن أبي مدينة» تعتبر قراءة صالحة صلاح قراءة (٥) : «لا واحدة من المدن تبعد عن تونس» . و «لا يوجد أبي رجل ذو أرجل خمس» تُعتبر قراءة صالحة صلاح قراءة (٦) : «لا واحد من العجول ذات الأرجل الخمس يوجد» . وقد اشرنا إلى ان «شيء ما لا يُوجد» ليست نفيّاً لـ «شيء ما يوجد» . والآن نلاحظ كذلك ان «تونس ليست بعيدة عن أبي مدينة» هي نفي لا لـ «لا واحدة من المدن تبعد عن تونس» بل هي نفي : «تونس بعيدة عن مدينة ما» (انظر لاحقاً فـ ٣٥) [بمعنى عن «بعض المدن» حيث تفيد «بعض» على الأقل واحدة] .

والإفادة اللفظية للمنطوقات التي من جنس (٢) و (٤) - (٧) لا تحتاج دائماً إلى تضمن "لا" و "ليس..أبي" ، مثلاً لا تحتاج المنطوقات التي نفيها إلى "بعض" دائماً . فمثلاً ، لما كانت فـ ٣١ (٦) يمكن ان تكون في الصياغة اللفظية ليس فقط كما في فـ ٣١ (٢) بل وكذلك بصورة أخرى كما في فـ ٣١ (٣) ، فإنه ينتج ان نفيها (٦) السابق يمكن أن يكون بالصياغة اللفظية البديل التالي :

"العجول ذات الأرجل الخمس لا توجد"

للمثال فـ ٣١ (٣) . وكما لاحظنا فإن اضافة "لا، ليس" إلى الفعل تعجز عن تحقيق النفي عندما تظهر كلمة "بعض" ، لكنها صالحة جيداً عند تطبيقها على أشكال من جنس فـ ٣١ (٣) التي لا تستعمل "بعض" . وطبعاً فالمنطوقات المبنية بـ "أبي" يمكن ان نفيها نفيّاً متصنعاً بتطبيق "ليس صحيحاً ان" على الكل (راجع فـ ٤) . وهكذا يمكن الحصول على جدول كامل لغير هذه من ترجمات المنطوقات التي من نوع (٢) و (٤) - (٧) بمجرد تطبيق "ليس صحيحاً ان" على أي عبارة لغوية نظرنا فيها في فـ ٣١ - ٣٢ .

تمارين

١ - انف كل المنطوقات الواردة في التمرين (١) من ٣٠ ثم ترجم هذه الانفاء بعبارات عربية فصيحة مستعملاً في كل حالة تعبيراً يتضمن "لا".

٢ - ترجم المنطوقات التالية ترجمة رمزية على أكمل ما يمكن:

- لا واحد من مخطوطات الجامعة المجلدة تم الحفاظ عليه بصورة حسنة

مثل العلاقات السبع.

- لا وجود لأي قصيدة أساس تعبيراً وأسس تأويلاً من لامية العرب للشنفرس.

٣٤. " كل "

تفيد المنطوقة $\text{ك} (٣)٣٣$ بأنه يوجد بعض الأشياء التي لا تزعم زيداً. فإذا اخترنا أن نقول أن كل شيء يزعم زيداً، فيكفي أن ننفي $\text{ك} (٣)٣٣$:

(١) $\sim (\text{ك} \text{ "شيء" } \text{س}) \sim \text{س يزعم زيداً.}$

كما أن المنطوقة :

(٢) $(\text{ك} \text{ "شيء" } \text{س}) \sim \text{س هو س.}$

تفيد بأنه يوجد شيء ليس هو ذاته. فإذا اردنا نفي هذه المنطوقة الكاذبة وإثبات أن كل شيء هو ذاته، نكتب :

(٣) $\sim (\text{ك} \text{ "شيء" } \text{س}) \sim \text{س هو س.}$

أن " كل شيء " يمكن أن ترد محددة بطرق مختلفة لاحظنا مثلها في " بعض الأشياء ". ويمكن أن ترد غير محددة كما في " كل شيء يزعم زيداً "، و " كل شيء هو ذاته ". ومثلما أن الاستعمال غير المحدد لـ " بعض الأشياء " يترجم رمزياً بوضع " س " أو ش الخ . . . مكان " بعض الأشياء " وباستعمال " (ك) (س) [أو (ك) (ش) الخ . . .] كما اشرنا إلى ذلك في $\text{ك} ٢٩$ ، فإن استعمال " كل شيء " استعمالاً غير محدد يترجم رمزياً بوضع " (س) " بدلاً من " كل شيء " وباستعمال $\sim (\text{ك} \text{ "شيء" } \text{س}) \sim$. ومثلما تُقرأ " (ك) (س) " : " يوجد شيء بحيث يكون "، فإن $\sim (\text{ك} \text{ "شيء" } \text{س}) \sim$ تُقرأ : " لا يوجد شيء دون أن يكون " (راجع $\text{ك} ٣٣$)، ويمكن أن تُقرأ كذلك " لئلا كان س لا يوجد س بحيث لا يكون ". فالمنطوقة التي من جنس (١) أو (٣) لا تكون صادقة إلا في حالة كون الجزء التالي لـ $\sim (\text{ك} \text{ "شيء" } \text{س}) \sim$ يثبت أن " س " يصدق على كل أمر، ولا يكذب على أي أمر. ويبين أن مكونات $\sim (\text{ك} \text{ "شيء" } \text{س}) \sim$ لا تترابط تترابط

أجزاء الوحدة المتوقعة: فالرمز الأول "س" في (٣) لا يقتصر مداه إطلاقاً على "س" ("س" "س") أو على "س" ("س" "س") وحدهما بل هو ينسحب على (٢) بكاملها. و "س" ("س" "س") ينسحب على "س" "س" "س" بكاملها.

وقد رأينا (٣٢) ان تحديد "بعض الأشياء" باضافة كلمة أو شبه جملة نعتية أو اسم وصل أو بتعويض "شيء" باسم جديد يؤول في الكتابة المنطقية إلى اضافة عبارة محددة مناسبة أو اضافة وصلية بعد السور. ويمثل ذلك تحديد "كل شيء". فمثلاً يمكننا تحديد "كل شيء" بـ "رياضة خارجية" مثلاً. "يعبني" (بين كل شيء، ويزعج) أو بتعويض "شيء" بـ "رياضة خارجية" مثلاً. ويمكن ان نحقق نفس الغرض رمزياً بادراج الجملة "س يعبني" أو "س رياضة خارجية" ادراجاً وصلية بعد "س" ("س" "س") من (١). فالمنطوقتان:

(٤) كل شيء، يعبني يزعج زيدا.

(٥) كل رياضة خارجية تزعج زيدا.

تصبحان بالكتابة الرمزية:

(٦) س ("س" "س") (س يعبني. س س يزعج زيدا).

(٧) س ("س" "س") (س رياضة خارجية. س س يزعج زيدا).

إذ إن (٤) تؤول إلى القول انه لا يوجد شيء يعبني وهو مع ذلك لا يزعج زيدا. ويكون ذلك على الشكل الرمزي مثل (٦) حسب (٣٣). وقياساً عليها تكون (٥) [التي صغناها في (٧)].

وغالباً ما تكون الكلمات التي يفترض ان يتمّ بها تحديد "كل شيء" ضمنية عملياً ظناً بأن السامع قادر على احضارها في الذهن. فكلمات "كل ما يجي، في القطار السريع" مثلاً يمكن قبولها كورود جزئي لمنطوقة تامة تتضمن "بعض" من جنس (٦) و (٧) عوضاً عن اعتبارها منطوقة كاذبة من جنس (١). لكن ما يماثل ذلك من الاختزال شائع الاستعمال في العبارات التي نظرنا فيها في الفصول السابقة. فعندما يقول أحدهم "يوجد شيء ما في العلبة" مثلاً، فإنه يقصد "شيء ما غير الهواء والغبار الخ...".

تمرين

ما هي ، من بين المنطوقات التالية ، المنطوقات التي لا يمكن تمييزها بعضها من بعض في الترجمة الرمزية ؟

- كل انسان مانت
- كل ما هو انسان فهو مانت
- كل شيء، هو إما إنسان أو لا مانت
- لا شيء، هو انسان ليس هو مانتاً
- ليس صحيحاً أن بعض البشر ليسوا بمانتين
- لا انسان ليس بمانت
- لا يوجد بشر ليسوا بمانتين.

٣٥. التلويحات المرادفة لـ " كل "

يمكننا بالتوازي مع ما لاحظناه بالنسبة إلى " شيء ما / بعض الأشياء " (٣١) أن نقول " كل موضوع "، " كل أمر " الخ... عوضاً عن " كل شيء "، وبالتوازي كذلك مع ما لاحظناه في حالة " بعض " (٣١) يمكننا أن نستعمل جموعها دون تغيير في الدلالة، فنستعمل " كل الأشياء " عوضاً عن " كل شيء "، وهكذا فإنه يمكننا أن نقرأ (٣)٣٤ " كل أمر هو هو نفسه "، " كل الأشياء هي هي أنفسها "، " كل الموضوعات هي هي أنفسها "، وأن نقرأ (٦)٣٤ " كل الأشياء التي تصبني تزج زجداً "، كما أن المنطوقة :

(١) يستطيع زيد أن يغلب أي عضو من أعضاء الفريق.

أورمزياً:

(٢) ~ ("س" "س") (س عضو من أعضاء الفريق. ~ يستطيع زيد أن يغلب س)

يمكن أن نترجمها بطريقة أخرى :

(٣) يستطيع زيد أن يغلب كل أعضاء الفريق.

إلا أن (٣) تبين أحد أنواع الغموض الذي يبرز أحياناً في استعمال " كل "، لأننا لا يمكن أن نعلم علم اليقين هل أن (٣) يفترض أن تفيد ما تفيد (١) و (٢) أم أنها بالأولى تعني أن زيدا بما هو فرد يمكنه أن يغلب الفريق ككل. وليس لهذا المعنى أدنى علاقة بـ (١) و (٢) وهو فعلاً خال من كل تسوير، إذ يمكن أن نقول ذلك ببساطة هكذا: «زيد يستطيع أن يغلب الفريق».

ويمكن عادة أن نستعمل " كل أحد " أو " أي أحد " عوضاً عن " كل ". وهكذا فإنه يمكن لنا أن نقرأ (٣)٣٤: " كل أحد من الأشياء هو هو ذاته "، " أي

أحد من الأشياء هو هو ذاته". كما ان (١) يمكن ان تشرح هكذا:

(٤) يستطيع زيد أن يغلب كل أحد من أعضاء الفريق.

(٥) يستطيع زيد أن يغلب أي أحد من أعضاء الفريق.

لكنه من المهم ان نشير إلى أن هذه القراءات تختلف جذرياً من حيث سلوكها في حالة النفي. فلو وضعنا "لا" قبل "يستطيع" في (١) فإننا لن نحصل على نفي خالص للمركب كله: إذ إن المنطوقة: "لا يستطيع زيد أن يغلب كل عضو من أعضاء الفريق" تعبر عن نفي (٢) أعني:

(٦) ("ي" "س") (س عضو من أعضاء الفريق. ~ يستطيع زيد أن يغلب س).

وتؤول هذه المنطوقة إلى القول بأنه يوجد (على الأقل) عضو (واحد) من أعضاء الفريق لا يستطيع زيد أن يغلبه. والأمر بالمثل بالنسبة إلى (٤). أما اضافة "لا" قبل "يستطيع" في (٥) فإنها تنتج شيئاً مختلفاً تمام الاختلاف: فالمنطوقة "لا يستطيع زيد أن يغلب أي عضو من أعضاء الفريق" ليست في الحقيقة نفيّاً لـ (٥) لكونها لا تؤول إلى (٦) بل إلى:

~ ("ي" "س") (س عضو من أعضاء الفريق. يستطيع زيد أن يغلب س)

(راجع ف ٣٣). وهذا الشذوذ هو من العلامات الدالة دلالة مميزة على أسباب الحاجة الملحة إلى الرموز المنطقية.

ويمكن في أغلب الأحيان، ان نستغني ببساطة عن "كل" المتبوعة بالمفرد أو أن نتحول إلى الجمع كما رأينا سابقاً مع الاستغناء عن "كل" المتبوعة بالجمع، دون تغيير للمعنى. من ذلك ان المنطوقة:

(٧) ~ ("ي" "س") (س إنسان. س هانت).

يمكن ترجمتها لفظياً بصورة أبسط على النحو التالي: "الإنسان هانت"، أو "البشر هانتون" تماماً مثل "كل إنسان هانت"، "كل البشر هانتون". و ف ٣٤ (٧) مثلها مثل ما سبق، إذ يمكن ترجمتها بصورة أبسط: "الرياضات

الظرفية تزعم جيداً . إلا أنه توجد حالات تكون فيها المنطوقات المبينة بهذه الصورة الخالية من التنوينات المرادفة لـ "كل" المصحوبة بالمفرد أو المصحوبة بالجمع والمفيدة "أمر" مختلفة عنها تمام الاختلاف . ففي حين تعني المنطوقة "الإنسان مائت" مثلاً ان كل انسان مائت، فإن المنطوقة "الإنسان تسبب في الحرب منذ الماضي السحيق" لا تعني ان كل انسان تسبب في الحرب منذ الماضي السحيق . كما أن المنطوقة "الإنسان نوع" لا تعني كذلك ان كل انسان نوع . وأيضاً ففي حين تعني المنطوقة "البشر مائتون" ان كل انسان مائت، لا تعني المنطوقة "البشر كثيرون" ان كل إنسان كثير .

ويُفاد معنى "كل" المصحوبة بالمفرد أيضاً وفي أغلب الأحيان بمجرد "التنكير" [في الانجليزية، أما في العربية فيؤدي هذا الدور التعريف المستغرق للجنس] في المنطوقة المرسلة، رغم غلبة مدلول "بعض" عليه . وقد علقنا على هذا الازدواج في الاستعمال سابقاً (ف ٣٢) . ويوجد تنويع آخر لاستعمال "كل"، انه استعمال "أياً كان" أو "مهما كان" عوضاً عن "كل شيء" بحيث . وهكذا فإن ف ٣٤ (٤) يمكن اختزالها في القراءة على هذا النحو: "مهما كان الأمر الذي يعجبني فإنه يزعم جيداً" .

ولما كانت المنطوقة التي من جنس (٢)، (٧)، ف ٣٤ (٣)، ف ٣٤ (٦) - (٧) الخ . . تبدأ بـ ~("هي"س) فإن كل القراءات اللفظية الصالحة لهذا النوع الأخير ف ٣٣) تفيد وتتضمن بدائل أخرى من العبارات التي تحتوي على "كل" المصحوبة بالمفرد . فنظراً إلى ان ف ٣٤ (٣) مثلاً هي حصيلة تطبيق ~("هي"س) على "س ليس هو ذاته" فإنه يمكن قراءتها: "لا شيء، هو ليس هو ذاته" . كما ان (٢) يمكن ان تقرأ "لا يوجد عضو من الفريق لا يستطيع زيد أن يغلبه" .

وتوجد بدائل أخرى من "كل" المصحوبة بالمفرد تنتج عن عبارة "لا شيء، بحيث هو ليس"، وهي تؤدي عادة إلى إحدى العبارات التالية: "لا... لا" أو

"فقط" كما في "لا يعجبني إلا ما يزعج زيدا" أو في "يعجبني ما يزعج زيدا فقط". ومن ثم فهاتان المنطوقتان تصبحان بالصياغة الرمزية كالتالي:

~ ("ي" س) (~س يزعج زيدا. س يعجبني)

أعني (٦)٣٤.

ومن الطرق الأخرى لقراءة (٢)، (٧)، (٦)٣٤ - (٧) وما شابهها طريقة توجد في (٨)، إذ إن هذه المنطوقات تؤول فعلاً إلى الشرطيات العامة. ويتبين ذلك مثلاً من (٦)٣٤ بادراج "~~" في المنطوقة على النحو التالي:

(٨) ~ ("ي" س) ~س يعجبني. ~س يزعج زيدا)..

إذ إن "~~ ("ي" س) ~س" هنا يمكن ان تقرأ "لا شيء. أيأ كلن س" (راجع (٣٤)، ويمكن قراءة حصيلتها "إذا أعجبني س فأذن س يزعج زيدا" (راجع (٧)). وهكذا فإن (٨) تؤول إلى (٢)٨ ويمكن قراءتها: "إذا أعجبني أي شيء فهو يزعج زيدا". ويمكن الحصول على حالات أكثر تعقيداً بتحديد "أي شيء" في مثل هذه الحالات، بإحدى الأدوات المستعملة عادة (٦)٣٤). فمثلاً المنطوقة:

(٩) إذا أعجبني أي فيلم فهو يزعج زيدا.

تدرج فيها العبارة المحددة ادراجاً رمزياً في شكل وصل كما جرت العادة:

(١٠) ~ ("ي" س) (س فيلم. س يعجبني. ~س يزعج زيدا).

تمارين

١ - كم قراءة أخرى حسبما رأينا في هذا الفصل يمكن ان نضيفها إلى (٧) التي وردت في التمرين السابق؟

٢ - هل يمكن ان تفهم في المنطوقة التالية:

يعتبر الشيعة ذو العقيدة الصحيحة ان الإمام الحقيقي يكون من خلف علي

التعريف بـ «ال» في المنطوقة المرسلّة (. . . الشيعي . . .) والتعريف
بالإضافة في المنطوقة المهملة (. . . خَلَفَ علي . . .) بمعنى " كل "
المصحوبة بالمفرد أو بمعنى " بعض " بالنسبة إليهما كليهما؟ أم إن إحداهما
بهذا المعنى والأخرى بذاك؟ كيف تترجم المركّب كله ترجمة رمزية؟

٣٦. الإحالة التسويرية إلى العاقل

ان تحديد "كل شيء" يمكن، حسب ٣٤، ان يتحقق بوضع اسم مناسب بدلاً من "شيء" أو بإضافة اسم وصل. فللحصول على ٣٥(٢) قراءة لـ ٣٥(١) استعملنا أولى الطريقتين. أما باستعمال الطريقة الثانية فإن ٣٥(٢) تُقرأ:

يستطيع زيد أن يغلب أي عضو من أعضاء الفريق.

أو بصورة أوجز:

يستطيع زيد أن يغلب أي شيء. في الفريق.

لكن سخافة هذه الحصيصة تذكرنا بأن التعبير الشائع في العربية يتطلب استعمال "أحد" أو "أمرئ" أو "شخص" عوضاً عن "شيء" عندما يكون المقصود شخصاً إنسانياً.

(١) يستطيع زيد أن يغلب أي أحد من أعضاء الفريق.

وينبغي ان نعوض "شيء" هذا التعويض ليس فحسب في حالات استعمال "كل شيء" ومرادفاتها "أي شيء"، "شيئاً شيناً"، بل كذلك في حالات "شيء ما / بعض الأشياء"، "لا شيء". وكل ضمير لغير العاقل الغائب ينبغي ان يعوض بضمير العاقل الغائب، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الاسماء الموصولة. وقياساً على ذلك "لياً كان الشيء" و "مهما كان الشيء" تصبحان "لياً كان الشخص" و "مهما كان الشخص".

(٢) ليأ كان الشخص الذي يعجبني [فهمي] يزعم زيدا.

ويمكن تعويض هذه الاستعمالات المختلفة للأشخاص قبل ما يوافقها من

الاستعمالات لغير العاقل في صيغ الجمع دون تغيير في المعنى. فجمع "كل أحد" و "أحد ما" ليس إلا "كل" و "بعض" المستعملين استعمال الأسماء. فـ "أحد" و "أمرؤ" من "كل أحد" و "كل أمرؤ" يتهمان بمعنى "شخص انساني" ويعاملان معاملة اسم آخر يمكن ان يظهر مكان "شيء" من "كل شيء". (٢٤٤). وهكذا فإن (٢) بصياغة أخرى:

(٣) كل أحد يعجبني يزعم زيدا

لا تصبح مثل ٢٤٤ (٦) بل هي تصبح مثل:

(٤) ~ ("ي" س) (س شخص. س يعجبني. س يزعم زيدا).

وينطبق مثل هذا العلاج عندما نكون في حالة "بعض" أو "لا" مكان "كل" (المصحوبة بالمفرد). من ذلك ان "شخص ما يخاليقني" تصبح:

("ي" س) (س شخص. س يخاليقني)

كما ان "شخص ما في المدينة يخاليقني" تصبح:

("ي" س) (س شخص. س في المدينة. س يخاليقني).

فإذا أعدنا الآن فحص (١) في ضوء هذه العبارات فسرى انها لا تقبل اطلاقاً الترجمة إلى ٢٤٥ (٢) بل هي تقبل الترجمة إلى:

(٥) ~ ("ي" س) (س شخص انساني. س من الفريق. ~ يستطيع زيد أن يغلب س).

وبين اننا عملياً سنعتبر العبارة "س شخص" في (٥) إطناباً نافلاً ما دام كل عضو من أعضاء الفريق هو بدون شك شخصاً انسانياً. ومن ثم فإن (٥) ترجمة (١) تقتصر عملياً على ٢٤٥ (٢). ومع ذلك يجب ألا يغيب عنا ان هذا الإطناب ليس منطقياً خالصاً. فمنطقياً لا فرق بين منزلة "س شخص" في (٥) ومنزلتها في (٤). وإذن فالمنطق بمجرد لا يقطع بأن الأشخاص وحدهم هم الذين يكونون في الفريق، ولا أن الأشخاص وحدهم هم الذين يعجبونني.

ونستطيع كذلك أن نفعل "س شخص" في (٤) بمجرد اعتبار "س" مقتصرة بطبعها على الأشخاص وذلك طيلة نقاش معين. فـ " ("س" "س") " تعني "يوجد أمور س بحيث يكون". ولا وجود لاعتراض منطقي حول تصور مجال هذه الأمور تصوراً يجعل " ("س" "س") " مقتصراً على الأشخاص من البشر (في هذه الحالة). ولكن علينا أن نحلّر من استعمالنا هذه القرائن خوفاً من وجود مجالات أخرى في نفس النقاش نسحب فيها متغيرائنا على غيرها من الأمور.

تمرين

اكتب رمزياً المنطوقة التالية مع التحديد الصريح للعاقل وغير العاقل :
 - لا أرى أحداً أكثر مما أرى هنذا ولا وجود لأحد أنا أقل استعداداً لأبويهته.

٣٧. تسوير الأزمنة والأمكنة

ومثلما ان "شيء" في "شيء ما / بعض الأشياء" و "لا شيء" و "كل شيء" (أو "لشيء شيء") تحدد عادة في الأشخاص بتعويضها بـ "أحد" (راجع ٣٦)، فإنها تحدد عادة في الأمكنة بتعويضها بـ "مكان"، "حيث"، "أين". أما التحديد في الأزمنة والمواقيت فيكون بتعويض "شيء ما" بـ "زمان ما" أو "أحياناً" بـ "مرة"، وبتعويض "لا شيء" و "كل شيء" بـ "ولا مرة" و "دائماً". أما الخوالب المحيلة عليها فتعوضها "أين" بالنسبة إلى المكان و "حين" بالنسبة إلى الزمان. وبالتناسب مع ذلك فإنها تصبح "هنا"، "هنا" و "كلما" أو بصورة موجزة "أين" و "حين".

وهكذا فإن هذه العبارات لا تحتوي على إشكال خاص. فإذا اقتضت إحدى المنطوقات كلمة من هذه الكلمات "كلما"، "أينما"، "لا يوجد" و "ولا مرة"، "كل مكان" فيكون لترجمتها ان تشرح الكلمة المعنية بعبارة "في مكان ما"، "في زمان ما"، "في لا واحد من الأمكنة"، "في لا واحد من الأزمنة"، "في كل مكان"، "في كل زمان". وهكذا طيلة الفصول السابقة. فالمنطوقة "زيد لا يحض أبداً" مثلاً تصبح "زيد لا يحض في أي واحد من الأزمنة". وتؤول بالصياغة الرمزية إلى:

~ ("ي" س) (س زمان. زيد يحض في س).

تماماً مثلما تؤول المنطوقة: "تونس لا تبعد عن أي مدينة" إلى ٣٣(٥).

الا انه توجد بعض الأمور الدقيقة التي تجب معاملتها بحذر. فالمنطوقة:

(١) علي يأكل دائماً بأطباعه،

تبدو وكأنها تعني: "علي يأكل بأطابعه في كل الأزمات"، فتكون بالصياغة الرمزية:

(٢) ~ ("ي" س) (س زمن. ~ علي يكل بأطابعه في س).

مثلاً أصبحت ٣٥(٣) العبارة ٣٥(٢). إلا ان هذه الترجمة تفهم (١) وكأنها تعني ان علياً يأكل دائماً ويستعمل أصابعه في الأكل، في حين ان معناها لا يعدو ان يكون: "كلما أكل علي استعمل أطابعه في الأكل"، أعني "في كل وقت يأكل فيه علي. يستعمل أطابعه للأكل" أي:

(٣) ~ ("ي" س) (س زمن. علي يأكل في س. ~ علي يستعمل أطابعه في س).

(٣) توحى بالتلذذ، و (٢) بالنهم.

وهكذا فإننا نجد هنا صعوبة في وضع طريقة متظمة وآلية لترجمة الكلام إلى رموز. ففهم المنطوقات المتشابهة والغامضة في اللغة العادية تتطلب قراءة متعاطفة وبعضاً من التحليل النفسي الضمني. ويُعد ذلك من الأمور الجوهرية في ترجمة الكلام العادي إلى لغة رمزية مضبوطة. فمن فوائد الرموز المنطقية تسجيل ما توصلنا إليه من اختيارات في قراءتنا المتعاطفة وتحليلنا النفسي تسجيلاً خالياً من اللبس.

وكثيراً ما نستعمل "بعض الأحيان" و "دائماً" و "لا... أبداً" حيث لا وجود لقصد الإحالة الفعلية على الزمان: مثلاً: "مربعات الأعداد الفردية هي دائماً فردية" و "مربعات الأعداد الفردية ليست أبداً زوجية". وفي هذه الحالات، تؤدي كلمات "بعض الأحيان" و "دائماً" و "لا... أبداً" دور الترجمة الشارحة لبعض ورودات "بعض" و "كل" و "لا". من ذلك ان المثالين الأخيرين يمكن شرحهما بأوضح طريقة على النحو التالي: "كل مربعات الأعداد الفردية فردية" و "لا واحد من مربعات الأعداد الفردية بنوعي".

لكن الإحالة الجوهرية إلى الزمان تبقى في أغلب الأحيان ضمنية. فقد

لاحظنا (٢٤) ان المنطوقات ينبغي ان تعتبر بصورة صارمة ذات أفعال عرية عن الزمان وان التحديدات الزمانية التي يمكن أن يشار إليها عادة بزمان الفعل أو التي تفهم ضمناً ينبغي ان نعتبرها بصرامة مقصورة على ادخال احوالات صريحة للأوقات أو الحقب. لكننا اتفقنا، طلباً للمطبوع من الكلام والبسيط من الأمثلة، على التخلي العملي عن هذا الشرط مكتفين باعتباره حاصلاً. إلا انه ينبغي ان نلاحظ ان الإحالات الزمانية التي تبقى هكذا دون تحليل هي من جنس الإحالات التي تتطلب تسويراً إضافياً إذا جعلناها صريحة. فالمنطوقة:

(٤) **رأس صالح البركان لكن البركان كان لا يقذف حمماً**

مثلاً، تبقى جوهرياً دون تحليل إذا اكتفينا بعرضها على هذا النحو:

رأس صالح البركان. البركان لا يقذف حمماً.

دون اعتبار لعامل الزمان. فالقصد الطبيعي من (٤) هو إبراز التساوق بين رؤية صالح للبركان وعدم قذف البركان للحمم. ويمكن التعبير عن ذلك تسويراً ودون حاجة لزمان الفعل، بالقول إنه يوجد زمان ما يكون فيه البركان في نفس الوقت مرثياً من صالح وغير قاذف للحمم:

("ي" س) (س زمان. صالح ليس البركان في س. البركان لا يقذف في س).

فإذا اردنا بعد ذلك ان نشير إلى أن هذا الوقت قد مضى وانه مثلاً قبل عيد الأضحى من سنة ١٩٩٥، فإننا لن نجد صعوبة في تحقيق ذلك:

(٥) ("ي" س) (س قبل عيد الأضحى ٩٥. صالح رأس البركان في س.

البركان لا يقذف في س).

تمرين

صخّ هاتين المنطقتين صياغة رمزية:

- عندما ينزل المطر في عين دواهم تفيض الأودية،

- لا أذهب أبداً إلى مكان بالقطار إذا استطعت أن أذهب إليه بالطائرة.

٣٨. التسوية بحسب القرائن

عندما نتصدى للمسألة الناتجة عن ترجمة منطوقة لفظية إلى الكتابة الرمزية بالتسوير والوصل والنفي، فينبغي أن ننظر في الكيفية التي يمكن أن نعبر بها بواسطة الرموز عن المعنى المقصود بكل واحدة من مفرداته المكوّنة. ونجد في الأشكال العديدة التي عالجتها في الفصول السابقة أمثلة من هذه العملية. وينبغي أن يدرسها القارئ بصفتها أمثلة دون الخضوع إليها خضوعه للمعاجم.

وسيكون من المفيد أن نطلق من حالة ذات صعوبة غير معهودة:

(١) حينما يبيع تاجر مديعاً لرجل يكره المدييع فقد دل على تمكنه من تجارته.

إن "حينما" هنا أداة تفيد أن التاجر تمكّن من التجارة في الحين الذي باع فيه المديع وليس بعد ذلك بقليل؛ كما أنه من البين أن القصد هو أن الرجل يكره المدييع في زمن البيع وليس فقط قبله أو بعده. ويمكن أن نجعل هذه الأمور الزمانية صريحة بإعادة ترجمة (١) هكذا:

إذا باع تاجر في أي وقت كان مديعاً لرجل يكره المدييع في ذلك الوقت فقد دل على تمكنه من تجارته عندئذ.

حيث نفهم الأفعال عزية عن الأزمنة. وقياساً على ترجمة ٣٥ (٥) إلى ٣٥ (٢)، يمكن أن يصبح ذلك:

(٢) ~ ("بي" س) (س وقت. ~ إذا باع تاجر في س مديعاً لرجل يكره المدييع في س فهو قد دل على تمكنه من تجارته في س).

وعلينا بعد ذلك أن نعالج الجزء التالي:

(٣) إذا باع تاجر في س مديعاً لرجل يكره المذاييع في س فهو قد دلّ على
تمكّنه من تجارته في س.

فبيّن أنه من المفروض أن يكون هذا الأمر على النحو الذي رأينا بصرف النظر
عن هذا التاجر بعينه: فالتكثير في "تاجر" يمكن أن يقرأ "أي تاجر" ومن ثم
تصبح (٣):

~ ("ي" ش) (ش تاجر. ش باع مديعاً في س لرجل يكره المذاييع في س.
~ ش دلّ على تمكّنه من تجارة ش في س).

فإذا وضعنا هذه المنطوقة بدلاً من (٣) في (٢) وحذفنا "~~" نحصل على:

(٤) ~ ("ي" س) (س وقت. ("ي" ش) (ش تاجر. ش باع مديعاً في س
لرجل يكره المذاييع في س. ~ ش دلّ على تمكّنه من تجارة ش في
س)).

ثم علينا الآن أن نعالج الجزء التالي:

(٥) ش باع مديعاً في س لرجل يكره المذاييع في س.

بيّن أن ذلك يعني أن "ش" باع مديعاً ما لرجل وليس كل مديع. وإذن فالتكثير
هنا له معنى مديع ما. ومثلما تصبح "اكتب قصيدة" ف ٣٢٢ (٣)، فإن (٥)
تصبح:

("ي" ب) (ب مديع. ش باع ب في س لرجل يكره المذاييع في س).

وإذن فإن (٤) تصبح:

(٦) ~ ("ي" س) (س وقت. ("ي" ش) (ش تاجر. ("ي" ب) (ب مديع.
ش باع ب في س لرجل يكره المذاييع في س. ~ ش دلّ على تمكّنه
من تجارة ش في س)).

ويبقى علينا أن نعالج الجزء التالي:

ش باع ب لجل يكره المذبيح في س.

فواضح ان التذكير في "جل" يعني "جل ما". فنحصل على :

("ي" ت) (ت بجل. ت يكره المذبيح في س. ش باع ب في س ل ت).

وهكذا تصبح (٦):

(٧) ~ ("ي" س) (س وقت. ("ي" ش) (ش تلج. ("ي" ب) (ب مذباغ.

("ي" ت) (ت بجل. ت يكره المذبيح في س. ش باع ب في س

ل ت)). ~ ش دل على التمكن من تجارة ش في س)).

وأخيراً فإنه من البين ان "ت يكره المذبيح في س" تعني "ت يكره كل المذابيح في س" ومن ثم يصبح هذا الجزء :

~ ("ي" ث) (ث مذباغ. ~ ب يكره ث في س).

وهكذا فإن (٧) بكاملها تصبح :

(٨) ~ ("ي" س) (س وقت. ("ي" ش) (ش تلج. ("ي" ب) (ب مذباغ.

("ي" ت) (ت بجل. ~ ("ي" ث) (ث مذباغ. ~ ت يكره ث في س).

ش باع ب في س ل ت)). ~ ش دل على تمكنه من تجارة ش في

س)).

إن المقارنة بين (١) و (٨) تبين ان اللغة العادية بصفتها وسيطاً عملياً لها بعض المزايا. إلا أننا عند ترجمة (١) إلى (٨) نجحنا في عرض بنية (١) المنطقية وفتحنا الطريق إلى قواعد عامة لتناول (١) والمنطوقات المثيلة. وسنصوغ هذا النوع من القواعد العامة في الباب الرابع. لكن أهم خطوة من خطوات التحليل المنطقي تم تحقيقها فعلاً بفضل النقلة من الشكل (١) إلى الشكل (٨).

ولما كنا لا نستطيع تحليل منطوقة بتعقيد (١) تحليلاً متحرزاً من الخطأ في خطوة واحدة، فالنصيحة تتمثل في معالجة كل عبارة على حدة كما بيّنا في الخطوات السابقة. بل ان النصيحة هي كما بيّنا ان نتعرف أولاً على البنية

الأكثر سطحية ثم نبحث في البنية الداخلية خطوة خطوة. وهذه الخطوة تساعد على تجنب الخطأ في تفصيل الكلام مثلما لاحظنا في ١٣ ف بمناسبة الحديث عن تأليف المنطوقات.

وتبين أهمية هذين النوعين من الحفر من خلال المثال الذي حللناه سابقاً:

(أ) اختر متغيراً جديداً لكل سور جديد،

(ب) انتبه إلى ضرورة إعادة استعمال ذلك المتغير في كل المحال التالية وفيها وحدها، أعني المحال التي تقع فيها الإحالة إلى ذلك السور الذي يناسب المعنى.

وعندما تسنح المناسبة لترجمة الروابط اللفظية إلى أدوات تسويرية، نحتاج كذلك إلى اعتماد القانون الوارد في نهاية ١٣ ف بالإضافة إلى هذا القانون المجانس له: عندما نترجم جزءاً لفظياً لأي وصل رمزي، فلا بد من حصر الوصل بين قوسين في حالة تلوه المباشر لأحد الأسوار.

تمارين

١ - ترجم المنطوقات التالية إلى كتابة رمزية متدرجاً خطوة خطوة ومستعملاً سورين في كل واحدة منها:

.. لا أحد في هذه الغرفة بأقل من أي كان في الغرفة المجاورة،

.. كل من يسهم بشيء ما في هذا الرصيد يحصل على عرقان منا لا يفنى.

٢ - صغ المنطوقة التالية صياغة رمزية متدرجاً خطوة خطوة ومستعملاً ثلاثة أسوار موافقة لـ "عندما" ثم التذكير الأول والتذكير الثاني:

.. عندما يشيخ رجل من الأسكيو يقدمه كبيب القرية مصحوباً بحربة.

نصيحة: فلتكن المرحلة الأولى مثل (٢):

~ ("ي" س) (س زمن. ~ رجل من الأسكيمو في سن الشيخوخة في س
يقدمه كبير القرية في س مصحوباً الخ..).

والمرحلة التالية مثل (٤):

~ ("ي" س) (س زمن. ("ي" ش) (ش رجل الخ.. ~ ش يقدمه كبير القرية
الخ...).

وحسب تأويل بديل يمكن أن تكون الخطوة الأولى:

~ ("ي" س) (س رجل. س من الأسكيمو. ~ س في سن الشيخوخة الخ...).

٣ - صغُ المنطوقة التالية صياغة رمزية مستعملاً خمسة أسوار منها
ثلاثة تتعلق بالزمان وواحد بالمكان والأخير بالحسنات:

- يكون الشاب كشافاً بمنزلة حميدة فقط إذا قُبِل حسب الشروط وقام كل
يوم منذ فصاعداً بصنعة.

نصيحة: هو بمنزلة حميدة فقط إذا قُبِل في زمن مبكر وقام بحسنة كل
يوم خلال ذلك.

الباب الرابع

الاستنباط التسويري

٣٩. صيغ التسوير

خلافاً لما عليه الشأن بالنسبة إلى الصيغ المؤلفة من الحروف المنطوقية التي تكفي لإظهار شكل المنطوقات من حيث التأليف المنطوقي، يكون تعميق التحليل ضرورياً بالنسبة إلى الحرف المنطوقي عندما نوجه الاهتمام إلى التسوير. فلم تعد الاستجابة إلى شروط المكونات المنطوقية الآن كافية، بل علينا كذلك أن نستجيب لشروط الجمل المرسل. وتمثيلاً لجملة مرسلية يجب أن نسجل أي متغير ورد فيها قد يحيلنا إلى الأسوار حيثما تضمنتها القرائن وذلك لأن الأسوار مقوم جوهري لبنية الكل المنطقية.

وبناء على ذلك فمثلاً ان "م" "ن" إلخ، تستعمل مكان المنطوقات، فإن "ج س"، "ح س"، "خ س"، "ج س ش"، "ح س ش"، "ج س ش ب" إلخ... تُستعمل مكان الجمل المرسل. وسنسمي ج، ح، إلخ... حروفاً محمولية. وهذه الحروف المحمولية مثلها مثل الحروف المنطوقية (٣٠) حروف صيغية: إذ هي لا يمكن أن ترد في الجمل ورود المتغيرات.

ولنسم ج س، ح س، ج ش، ح ش، ج س ش، ح س ش، ج س ش ب، إلخ... «الصيغ الذرية المفتوحة». فتكون الصيغة الذرية مؤلفة من حرف محمولي وسلسلة (واحد أو أكثر) من المتغيرات مكررة أو غير مكررة. ولتكن احالتنا على الحروف المنطوقية والصيغ الذرية معاً تحت اسم الصيغ الذرية. والمعلوم ان الصيغ الذرية وكل العبارات القابلة لمثل هذا التكوين بواسطة دوال الحقيقة والتسوير تسمى صيغاً تسويرية. واذن فقد جرى توسيع مفهوم الصيغة الذي تقدم، وبصورة أوضح جرى توسيع مفهوم صيغ دوال الحقيقة (١٤)؛ ذلك ان الصيغ التسويرية تتضمن كل صيغ دوال الحقيقة مع الصيغ الذرية المرسل بالاضافة إلى مثل هذه العبارات الأخرى:

$$(1) ("م" س) ج س، ("ن" س) ج س ش، ("ب" س) م$$

("هي" ش) ("هي" س) ~ ج س ش ، ("هي" س) (م . ج س) ،
 ~ ("هي" س) (ج س . ج ش) ، ~ ("هي" س) (ج س . ح س ش) ،
 ("هي" ش) ~ ("هي" س) (ج س . ح ش) ،
 ~ ن . ("هي" ش) ~ ("هي" س) ~ (ج س . ح س ش) .

وعند بناء الصيغ التسويرية ، لا بد من احترام الشروط التالية : لا يمكن لأي حرف محمولي ان يتصدر سلاسل من المتغيرات باطوال مختلفة في نفس الصيغة . ولا يمكن ، في هذا المضمار ، ان تستعمل ج س في نفس الصيغة مع ح س س أو ح س ش أو ح س ش ب الخ ، ولا كذلك ج س س ب في نفس الصيغة مع ح س س ، ح س س ، ح س ش ، ح س ش ب الخ . . لكننا نستطيع ان نستعمل ج س في نفس الصيغة مع ج ش ، ح س ش ، خ س ش ب الخ . . . ونستطيع كذلك ان نستعمل ج س ش في نفس الصيغة مع ج ش ب ، ح ش ، خ س ش ب الخ . .

ويسمى ورود أحد المتغيرات ضمن أحد الأسوار وروداً مقيداً . وكل ورودات ذلك المتغير في الجملة أو الصيغة التي يتصدرها ذلك السور توصف كذلك بكونها ورودات مقيدة . وما ليس بمقيد من ورودات أحد المتغيرات يسمى مهملاً أو مرسلًا . ويعد المتغير مرسلًا في عبارة ما إذا كان ذا ورود مرسل في تلك العبارة . وهكذا فإن "س" في الجملة المرسله ف ٣٠ (١) و "ش" في ف ٣٠ (٢) و "س" و "ش" كليتهما في ف ٣٠ (٣) تعدّ كلها مرسله . أما "س" في ف ٣٠ (٢) فإنها ليست مرسله بل مقيدة . كما ان "ش" تعد مرسله في الثانية والسادسة والسابعة من صيغ (١) السابقة .

ولا فرق بين منطوقة وجملة مرسله الا بكون الجملة المرسله تتضمن متغيراً مرسلًا أو أكثر في حين ان المنطوقة ليس لها أي متغير مرسل . وتبعاً لذلك فإن الصيغ التسويرية تكون مرسله أو مقيدة بحسب تضمنها أو عدم تضمنها متغيرات مرسله . وإذن فالصيغ الثانية والسادسة والسابعة من (١) صيغ مرسله والصيغ الست الأخرى صيغ مقيدة . وكل صيغ دوال الحقيقة صيغ مقيدة لكونها خالية من المتغيرات خلواً مطلقاً .

تمرین

ما هي الصيغ التسويرية من بين الصيغ التالية؟ ما هي صيغ دوال الحقيقة
من بينها؟ وما هي الصيغ المقلدة؟

ب. ~ (ب. ~ ب.)

ج. س. ~ (ح س ش. ~ ج س)

ج. س. ~ ("س" ش) (ح س ش. ~ ج س)

ج. س. ~ ("س" س) (ح س ش. ~ ج س)

("س" س) ج. س. ~ ("س" س) (ح س ش. ~ ج س)

("س" س) ~ ("س" ش) ج ش ب. ~ ("س" س) (ج س ش. ~ ج س)

("س" س) ج. س. ~ ("س" س) ("س" ش) ح س ش. ~ ج ش.

("س" س) ج. س. ~ ("س" ش) ("س" س) (ج س ش. ~ ج ش).

٤٠. المحمولات

قصرنا مفهوم الابدال الذي استعملناه إلى الآن (١٤) على الابدال المنطوق في صيغ دوال الحقيقة. لكننا اضفنا الآن الحروف المحمولى إلى الحروف المنطوقية فنزلنا صيغ دوال الحقيقة ضمن جنس أوسع هو جنس الصيغ التسويرية. لذلك فإن توسيع مفهوم الابدال توسيعاً ملائماً أصبح أمراً مطلوباً، وهو توسيع يستجيب إلى حاجة ابدال الحروف المنطوقية والحروف المحمولى معاً في الصيغ التسويرية.

ومن المفيد، إعداداً لمفهوم الابدال العام هذا، أن نُدخل أداة مساعدة للحمل: فالمحمولات عبارات تتكون من جُمْلٍ بوضع اعداد مسيجة برأسي سهم متقابلٍ الاتجاه < > مكان المتغيرات المرسله فيها (ولا تفترض الاعداد المسيجة دالة على أي شيء، ولكنها ذات جدوى كبيرة في مجال الابدال). كما انه من المفيد خاصة ان نعتبر عدد المتغيرات التي حلت محلها الاعداد المسيجة صفراً، وبذلك تُعدّ المنطوقة أو الجملة المرسله محمولاً هي بدورها.

وتبعاً لذلك نسمي الحصيله من تعويض المتغيرات المرسله في إحدى الصيغ بالاعداد المسيجة صيغه محمولية.

وقد شرحنا المفهوم الأصلي للإبدال بلفظة الإدراج، إدراج المنطوقات أو إدراج صيغ دوال الحقيقة في محال ورود الحروف المنطوقية. وعلينا الآن، اعداداً لتوسيع مفوم الابدال، ان نوسع مفهوم الادراج توسيعاً يمكننا من الحديث عن ادراج المحمولات والصيغ المحمولى في مجال ورود المنطوقات أو الحروف المحمولى.

ويتمثل ادراج محمول أو صيغة محمولية "ص" في محل ما لورود حرف محمولي في تعويض ذلك الحرف وسلسلة المتغيرات المرتبطة به (راجع ٣٩٩) بعبارة نحصل عليها من "ص" بوضع المتغير الأول بدلاً من <١> والمتغير التالي بدلاً من <٢> وهكذا دواليك. فمثلاً ادراج المحمول:

(١) ("هي" ب) (<٥> مدين بـ <٢> لـ <٤> عن ب. ~ <١> دفع <٢> إلى <٤> عن ب).

في المحل الثاني لورود "ج" من العبارة التالية:

(٢) ("هي" ث) (ح س ت ش ث ش. ~ ح ش ت ت ت س)

يعطينا ما يلي:

(٣) ("هي" ث) (ح س ت ش ث ش. ~ ("هي" ب) (س مدين بـ ت لـ ث عن ب. ~ ش دفع ت لـ ث عن ب)).

فقد عوضنا "ح ش ت ت ش" ككل بالجملة المرسله التي حصلنا عليها من (١) بوضع "ش" بدلاً من <١> و "ت" بدلاً من <٢> و "ت" مرة ثانية بدلاً من <٣> (وقد اتفق ان كانت هذه المرحلة خالية لكون <٣> لا وجود لها) و "ث" بدلاً من <٤> و "س" بدلاً من <٥>. أما ادراج <١> في المحل الأول لورود "ح" من (٢) فيعطينا ما يلي:

(٤) ("هي" ث) ("هي" ب) (ش مدين بـ ت لـ ث عن ب. ~ س دفع ت لـ ث عن ب). (ح ش ت ت ت س).

كما يعطينا ادراج الصيغة المحمولية:

(٥) ج <١> ش <٣>. ("هي" ب) ح ب <٣>

في المحل الثاني لورود "ح" من (٢) ثانية:

(٦) ("هي" ث) (ح س ت ش ث ش. ~ (ج ش ش ت. ("هي" ب) ح ب ت)).

وقد عوضنا هنا "ح ش ت ث س" بالصيغة التي حصلنا عليها من (٥) بوضع "ش" مكان <١>، و ت مكان <٢> (وهي خالية)، و ث مرة ثانية مكان <٣> كذلك، و ث مكان <٤> (وهي خالية)، و س مكان <٥> (وهي خالية).

ان صياغة الادراج المذكورة سابقاً تحتاج في معناها المحدد بدقة إلى بند اضافي يتعلق بكيفية استعمال الاقواس: فإذا كانت العبارة التي ستعوض حرفاً وصلاً أو فصلاً فينبغي عادة ان تكون محصورة بين قوسين.

إن ادراج المحمول (١) في محل ورود "ج" من الصيغة:

~ ("ي" ش) ("ي" س) ~ ("ي" ت) ("ي" ش) ج ش ت هـ ث س،

يعطينا المنطوقة التالية:

~ ("ي" ش) ("ي" س) ~ ("ي" ت) ("ي" ش) ("ي" ب) (س مدين
ب ت ل ش عن ب. ~ ش دفع ت ل ش عن ب).

ويعطينا ادراج (١) في محل ورود "ج" في الصيغة:

("ي" ت) ~ ("ي" ش) ("ي" ج ش ت هـ ث س،

الجملة المرسلة التالية:

("ي" ت) ~ ("ي" ش) ("ي" ب) (س مدين ب ت ل ش عن ب. ~ ش دفع
ت ل ش عن ب).

ويعطينا ادراج (٥) في المحل الثاني لورود "ج" في الصيغة:

("ي" ش) (ج س ث ت. ~ ج ش ت ث).

الصيغة التالية:

("ي" ش) (ج س ث ت. ~ (ج ش ش ث. ("ي" ب) ح ب ث)).

وقياساً على ما اشرنا اليه في ١٤ يمكن لحصيلة الإدراج ان تكون هجينة فتتضمن في نفس الوقت صيغاً وألفاظاً بدليل (٣) و (٤). والحصيلة

(٦) حصيلة شاذة من وجه آخر: فهي لا تحترم الحد المذكور في ٣٩٩. وتحافظ حصيلة الإدراج في بعض الحالات على الاعداد المسيجة: فإدراج <١> مثلاً في محل ورود "ح" من العبارة " ("هي" سي) (م.ح سي شي) يعطينا: ("هي" سي) (م. "هي" به) <٥> مدين يد شي لـ <٤> عن به. سي دفع شي لـ <٤> عن به)).

ان شرح الإدراج بالنسبة إلى الحروف المنطوقية يبقى جوهرياً مثلما هو الشأن في ١٤٩. فإدراج "ع" في محل ورود حرف منطوقي لا يتمثل إلا في وضع "ع" في ذلك المحل، مدخلين قبل ذلك ما يلزم من الاقواس. وإدراج الجملة المرسله "شي يفضل ث على ت" (وهو محمول تنقصه الاعداد المسيجة) في محل م من ("هي" سي) (م.ح سي شي) يعطينا: ("ي" سي) (شي يفضل ث على به.ح سي شي).

تمارين

- ١ - اكتب حصيلة إدراج (١) في المحل الأول لورود "ج" من:

سج سي شي ث. ("هي" ت) (سح شي ت سي ث شي ث. ("هي" ه) ج ه ت ه).

وكذلك نتيجة ادراج (١) في المحل الثاني لورود "ج" ونتيجة ادراج (١) في محل ورود "ح". أعد التمرين مستعملاً (٥) بدلاً من (١)
- ٢ - إنبِتْ بمحمول إدراجهُ في محل ورود "ج" من:

("هي" ث) (ح سي ث شي ث شي. ج ت شي ه)

يعطينا (٣).

٤١. بعض حدود الإدراج

ان صياغة مفهوم الادراج السابقة هي فعلاً من بعض الوجوه أوسع مما هو مطلوب. لذلك سنرسم الآن تحديدين وستقتصر استعمال الادراج على الحالات التي يتوفر فيها هذان التحديدان. وأولهما التحديد التالي: إذا ادراج محمول ما أو صيغة محمولية ما "م" في محل ورود حرف محمولي ما، فإن سلسلة المتغيرات المتصلة به يجب ألا تتضمن أي محمول من المحمولات التي تظهر من جديد مع أحد الأسوار "م".

فالمحمول:

(١) ("م" س) <١> أعطاه ملك س لملكة <٢>،

يعد غير قابل للادراج في أي محل من محلات ورود "ج" تكون له القرينة التالية: "ج ه س". ويمكن أن نفسر هذا الحد من الادراج تفسيراً تقريبياً على النحو التالي: فلو سمحنا بادراج <١> السابق وصفه، فيكون ذلك حسب ٤٠ ف تعويضاً لورود "ج ه س" بالمعبرة التالية:

(٢) ("م" س) ه أعطاه ملك س لملكة س.

حيث تؤول (١) إلى الكلمات التالية:

(٣) <١> أعطاه ملك شيء ما لملكة <٢>.

وبالتناظر فإن (٢) لا تؤول إلى هذه الكلمات:

ه أعطاه ملك شيء ما لملكة س،

بل هي تؤول بالأحرى إلى:

(٤) ه أعطاه ملك بلد ما لملكة هذا البلد نفسه.

<١>". وبسبب مثل هذا الشذوذ وضعنا التحديد الثاني الذي يمنع ادراج "س" يحب <١>" مثلاً في " ("هي" س) ج س". والمفروض أن يعطينا ادراج محمول ما في محل ورود "ج" من " ("هي" س) ج س" تسويراً لا يتعلق بالمحال التي يرمز إليها <١> في المحمول. وفي حين تتحقق هذه الغاية في حالة المحمولات (٥) وكلك في حالة " <١> يحب <١>" ، فإنها لا تتحقق في حالة "س يحب <١>" .

وإذن فتلخيصاً لما سبق يمكن القول ان ادراج محمول "م" في محل معلوم لورود حرف "ل" من صيغة "ص" ينبغي ألا تفهم بمعنى f ٤٠ إلا في الحالات التي لا يمكن فيها لأي متغير من المتغيرات التي تظهر في أحد أسوار "م" ان يظهر في سلسلة المتغيرات المتصلة بالمحل المعلوم لورود "ل" والتي لا يمكن فيها لأي من المتغيرات التي تظهر في أحد أسوار "ص" أن يكون مرسلًا في "م". وتوجد حالات أخرى نمنع عنها منزلة الإدراج. فالمحمول أو الصيغة اللذان يتضمنان " ("هي" س) " لا يمكن ان يدرجا في محل ورود حرف محمولي تتلوه سلسلة محمولات تتضمن "س". والمحمول أو الصيغة المحمولية اللذان فيهما "س" مرسلًا لا يمكن ان يدرجا في صيغة تتضمن " ("هي" س) " .

كما ان ادراج الجمل وصيغ الحمل بدلاً من الحروف المنطوقية لا يمكن ان يظل الآن غير محلود بعد أن أحطنا بالمتغيرات والأسوار. وليست الحاجة إلى الحد الثاني المذكور سابقاً بأقل من الحاجة إليه عندما تكون "م" جملة. والتعليل واحد. فلا ينبغي ادراج عبارات في الصيغ التي تتضمن أسوارها متغيرات مرسلّة من تلك العبارات المدرجة.

تمارين

١ - هل يوجد محمول ما يمكن ان يدرج في المحل الأول لورود "ج" من الصيغة المشار إليها في التمرين (١) من f ٤٠ ، وهو مع ذلك غير قابل

للادراج في المحل الثاني لورود "ج"؟ وهل يوجد محمول ما يمكن ان يدرج في المحل الثاني لورود "ج" ولا يقبل الادراج في المحل الأول لوروده؟ هل يوجد محمول ما يمكن أن يدرج في كلا المحلين لورود "ج" ولا يمكن ادراجه في محل ورود "ح"؟ هل يوجد محمول ما يمكن ان يدرج في محل ورود "ح" ولا يمكن مع ذلك ادراجه في أي من محلي ورود "ج"؟ علل أجوبتك . وإيّن بمثال على كل جواب ايجابي .

٢ - إذا كان $f(1) \leq 40$ قابلاً للادراج في محل ورود أحد الحروف فما هي الشروط التي يجب ان تتوفر؟ نفس السؤال بالنسبة إلى $f(5) \leq 40$ ؟

٤٢. الإبدال الموسع

يمكن الآن لصياغة الإبدال العامة ان تلي بالضبط صياغته الأكثر خصوصية الواردة في ١٤. فإبدال الحروف المنطوقية أو الحروف المحمولىة في الصيغة التسويرية "ص" بالمحمولات أو الصيغ المحمولىة يتمثل في ادراج المحمولات أو الصيغ المحمولىة في محال ورود الحروف حسب القاعدتين التاليتين:

- (أ) كل ما ادراج في محل من محال ورود أحد الحروف ينبغي أن يدرج كذلك في كل محال وروده الأخرى خلال الصيغة "ص" كلها.
- (ب) والحصيلة النهائية للادراج تكون منطوقة أو جملة مرسله أو صيغة تسويرية.

وهكذا فإن ادراج المحمولات التالية على التوالي:

(١) ("هي" ش) <١> مدين بد ش ل <٢>؛

تد يكره <١> ؛ ش غني

بدلاً من "ج"، "ح" و "م" في الصيغة المرسله التالية:

(٢) ~ ("هي" س) (ج ش س. تم. ح س. ~ ج س ش)،

يعطينا الجملة المرسله التالية:

(٣) ~ ("هي" س) ("هي" ش) ش مدين بد ش ل س. ~ ش غني. تد يكره

س. ~ ("هي" ش) س مدين بد ش ل س.

وقد حصلنا على (٣) من (٢) بادراج " ("هي" ش) <١> مدين بد ش ل <٢>

في كل محل من ورود "ج"، و "تد يكره <١>" في محل ورود "ح"، و "ش

غني" في محل ورود "م". ويتمثل ادراج "(هي" ش)" <١> مدين بد
 لـ <٢> في محال ورود "ج" على التوالي في تعويض "ج س ش"، و "ج
 س ه" على التوالي بد "(هي" ش)" مدين بد لـ "س" و "(هي" ش)" مدين
 بد لـ "ت". ويتمثل ادراج "ت يكره <١>" في محل ورود "ح" في تعويض
 "ح س" بد "ت يكره س". ويتمثل ادراج "ش غني" في محل ورود "م" في
 مجرد وضع "ش غني" نفسها بدلاً من "م".

كما ان ابدال "ج"، "ح"، "م" في الصيغة المقيدة التالية
 بالمحمولات (١) على التوالي:

$$(٤) \quad ("هي" ب) \sim ("هي" س) (ج ب س. ح س. م). ("هي" ه) (ج ب ه),$$

يعطينا الجملة المرسله التالية:

$$(٥) \quad ("هي" ب) \sim ("هي" س) ((ي" ش) ب مدين بد لـ س. ت يكره
 س. ش غني). ("هي" ه) ("هي" ش) ب مدين بد لـ ه).$$

أما ابدال "ج"، "ح" و "م" ب:

$$(٦) \quad ("هي" ش) <١> مدين بد لـ <٢>، زيد يكره <١>، علي غني،$$

على التوالي بدلاً من "ج"، "ح"، و "م" في الصيغة المحددة (٤) فيعطينا
 المنطوقه التالية:

$$(٧) \quad ("هي" ب) \sim ("هي" س) ((هي" ش) ب مدين بد لـ س. زيد
 يكره س. علي غني). ("هي" ه) ("هي" ش) ب مدين بد لـ ه).$$

ويعطينا ابدال "ج"، "ح"، و "م" من (٤) بالصيغ المحمولية التالية على
 التوالي:

$$("هي" ش) (ج <١> ش <٢>؛ ح ت <١>؛ خ ش.$$

الصيغة التالية:

(أ) ("س" ب) ("س" س) ("س" ث) ج ب ث س. ح د س. سـ خ
 (ش). ("س" هـ) ("س" ث) ج ب ث هـ.

إن إمكان الابدال مرتبط في كل خطوة بإمكان الإدراج (راجع ف ٤١)،
 ومن ثم فإنه لا يمكن لمحمول له متغير مرسل "س" ان يبدل في صيغة تتضمن
 " ("س" س) " ولا لمحمول يتضمن " ("س" س) " ان يكون بديلاً من حرف
 محمولي يتضمن سلسلة من المتغيرات من ضمنها "س". إلا انه لا وجود لمثل
 هذه العقبات في الأمثلة التي استعملناها سابقاً.

وليس امكان الابدال مرتبطاً بإمكان الإدراج فحسب، بل هو مرتبط
 كذلك بالقاعدة الثانية (ب) السابقة: فحصيللة الابدال ينبغي ان تكون منطوقة
 أو جملة مرسله أو صيغة تسويرية. وهذا الشرط نجده كذلك في الأمثلة
 السابقة. وتوجد في حالات أخرى طرق مختلفة تخلو من هذا الشرط. فإذا
 أدرجنا محمولات في محال البعض من الحروف المحمولى أو الحروف
 المنطوقة دون أن نغير حروفاً محمولى أو منطوقة أخرى، فإن الحصيللة إذن
 ستكون عبارة هجينة من جنس ف ٤٠ (٣) - (٤). وسيكون المآل واحداً لو
 ادرجنا صيغاً محمولى في بعض محال الحروف وادرجنا محمولات في
 المحال الاخرى. كما ان النتيجة ستتتهك ف ٣٩ إذا ظهر نفس المتغير في
 صيغتين محمولتين مدرجتين وكان مرتبطاً بسلاسل من المتغيرات مختلفة
 الطول. ويمكن لهذا الانتهاك ان يحصل كذلك إذا تضمنت صيغة محمولى
 حرفاً محمولياً يظهر ثانية مع سلسلة من المتغيرات مختلفة الطول في محل ما
 من الصيغة التي حصل فيها الإدراج. كما انه إذا ادرج محمول يتضمن أعداداً
 مسيجة تتجاوز بعددها طاقة سلسلة المتغيرات التي نتاولها، فإن الباقي من
 الاعداد المسيجة سيمنع النتيجة من ان تكون منطوقة أو جملة مرسله أو صيغة
 تسويرية.

إن الصياغة العامة للابدال المضاعف، مثل صياغة الابدال البسيط،

تتجه اتجاه ١٤). فالإبدال المضاعف للحروف المنطوقية أو المحمولىة بالمحمولات أو بالصيغ المحمولىة في صيغتين تسويريتين معلومتين أو أكثر، يتمثل في ادراج المحمولات أو الصيغ المحمولىة في محال ورود الحروف في هذه الصيغ المعلومة كلها حسب القاعدتين التاليتين:

أ) كل ما يدرج في أحد محال ورود حرف من الحروف يدرج كذلك في جميع محال وروده الأخرى خلال الصيغة المعنية كلها.

ب) والحصيلة النهائية هي إما منطوقات أو جمل مرسله أو صيغ تسويرية.

وسنوسع مفهوم عين صيغ دوال الحقيقة (١٥) فنسجبه على الصيغ المقيدة عامة: فالعين بالنسبة إلى صيغة مقيدة هي أي منطوقة يمكن الحصول عليها من تلك الصيغة بالإبدال. ان المنطوقة (٧) مثلاً هي عين من الصيغة (٤). وينسحب مفهوم الأعيان الموافقة (١٥) بنفس الطريقة. كما انه من البين ان المبدأين المتصلين بصيغ دوال الحقيقة والمشار إليهما في ١٥ يقيان صالحين بالنسبة إلى كل الصيغ المقيدة:

١ - إذا كوّنا صيغة مقيدة بالإبدال انطلاقاً من صيغة أخرى مقيدة تكون كل أعيان الأولى أعياناً للأخيرة.

١١ - إذا كوّنا زوجاً من الصيغ من زوج آخر من الصيغ بالإبدال المضاعف فإن الأعيان الموافقة لاولهما تكون موافقة للثانية منهما.

إن حصيلة الإبدال في الصيغ المقيدة ليست أعياناً كلها، إذ إن الإبدال في الصيغ المقيدة يمكن ان يعطينا جملة مرسله أو صيغة بدلاً من اعطائنا منطوقات [راجع (٥) و (٨)]. وإذا اردنا الحصول على عين فينبغي ان نبذل المحمولات لا الصيغ المحمولىة. وفضلاً عن ذلك فإن المحمولات يجب أن تكون خالية من المتغيرات المرسله.

إن عين الصيغة المرسله تبرز مكان كل حرف منطوقي، منطوقة، ومكان

٣ - ان للصيغتين (أ) عينين موافقتين تقبلان هذه الترجمة اللفظية :

أحد ما اطلع أحد الغرباء على كلمة السر.

كل عضو يطلع على السر عضو من الأعضاء..

حدّد المحمولات التي تعوض 'ج' و 'ح' تعويضاً مضاعفاً فتعطي هاتين العينين .

٤٣. الصحة المنطقية الموسعة

سمحنا للرمز "V" بالتواري إلى حين خلال معالجتنا مسألة التسوير. وكان ذلك دائماً اختزاًلأ ممكناً؛ بل هو بوجه ما اختزال ييسر الأمور في أغلب الأحيان لكونه يقلل من عدد الخيارات التي تعترضنا عند ترجمة الألفاظ إلى رموز.

لكن المثنوية ومحدودية النفي كانتا في ٢١٢ علتين لادخال الرمز
المطنب "٧" وكتابة "ـ(مَـ)" على هذا النحو "م٧". وقد جرت العادة
ان تُدخل، لنفس العلتين، كتابة رمزية مطنبة لإفادة التسوير الكلي، فنكتب
"ـ(مِـ)" (مِـ جـ سـ" على هذا النحو "ـ(مِـ جـ سـ" أو "ـ(كـ سـ جـ سـ"
(راجع ٢٣٤). وعندئذ يسمى السور "ـ(مِـ سـ) سوراً وجودياً لتمييزه عن
السور الكلي (سـ) أو "ـ(كـ سـ)".

ان التوازي بين التسوير الكلي والتسوير الوجودي من جهة والوصل والفصل من جهة ثانية، توازن تام: ذلك اننا لو فرضنا ان "أ، ب، ج، د، هـ، ز، ح، ط، ي، ك" هي جميع الأشياء الموجودة في العالم لآلت " (س) ج س" إلى الوصل "ج أ، ج ب، ج د، ج هـ، ج ز، ج ح، ج ط، ج ي، ج ك" إلى الفصل "ج أ، ج ب، ج د، ج هـ، ج ز، ج ح، ج ط، ج ي، ج ك". ولهذا العلة نجد البعض من المناطقة الذين يرمزون للوصل بـ "أ"، يكتبون " (س) " هكذا "أ" ويكتبون " (س) " هكذا "لا".

وطالما ركزنا اهتمامنا على مسائل تتعلق بترجمة الألفاظ إلى رموز وبالنظرية العامة للابدال والتكافؤ يكون ضرر المبالغة في استعمال الرمزين "٧" و "٨" أكبر من الفائدة. أما في الأطوار اللاحقة التي تبلغ الذروة في فنيات الاستدلال لاثبات نظرية التسوير، فانا سنلمس الفائدة الكبيرة التي ننجيها من

استعمال الرمزين "٧" و "٧(س)".

وقد وصفنا صيغ دوال الحقيقة بأنها صيغ صحيحة (٢٣) إذا كانت جميع أعيانها صادقة، ويمكن قبول هذا التعريف بالنسبة إلى الصيغ التسويرية عامة ما كانت هذه الصيغ صيغاً مقيدة. ولكن كيف الأمر بالنسبة إلى الصيغ المرسلّة؟ إن أعيانها، إذا وسّعنا هذا المفهوم ففسحبناه عليها، ستكون جملاً مرسلّة ومن ثم فهي لا صادقة ولا كاذبة.

ويكمن مفتاح المسألة في السور الكلي. فنحن نكوّن التقييد الكلي لصيغة مرسلّة عندما نصدرها بالسور الكلي (س)، (ش) الخ. الذي يناسب كل المتغيرات المرسلّة المعنية. وحيث يمكن القول ان الصيغة المرسلّة تكون صحيحة إذا كان تقييدها الكلي صحيحاً. والصيغة المقيدة تكون صحيحة عندما تكون جميع أعيانها صادقة.

فهذه الصيغة المرسلّة مثلاً صحيحة:

(١) ~((س) ج س. ~ ج ش).

مثلاً: "إذا كان كل شيء ذا كتلة فـ ش ذو كتلة". إذ إن تقييدها الكلي صحيح:

(٢) (ش) ~((س) ج س. ~ ج ش).

وفعلاً فالعين الممثلة لهذه الصيغة المقيدة تعني اختيار أي شيء، "ش". وإذا كان كل شيء ذا كتلة فـ "ش" ذو كتلة.

وقد رأينا ان صيغ دوال الحقيقة تكون لامتناسقة إذا كانت انفاؤها صحيحة. ويمكن قبول هذه الصيغة بالنسبة إلى الصيغ التسويرية عامة. ذلك انه طالما كان الأمر متعلقاً بالصيغ المقيدة فإنه يؤول إلى القول مرة أخرى بأن الصيغ اللامتناسقة هي الصيغ التي تكون كل أعيانها كاذبة. لكن ذلك لم يقض بأن الصيغ المرسلّة لامتناسقة حيثما كان تقييدها الكلي لامتناسقاً، إذ إن

تقييدها الملائم هنا هو السور الوجودي الذي نكوته بتصدير العبارة بـ "(هي)"
 (س)، "(هي" ش) الخ... أعني السور المناسب لكل المتغيرات المعنية . فإذا
 رمزنا إليها بقطعة مستقيم فنحن نعتبر صيغة مرسله ما "—" لامتناسقه إذا
 فقط إذا كانت "—(هي)" صحيحة . لكن "—(هي)" تكون صحيحة إذا فقط
 إذا كان تقييدها الكلي :

(س) (ش).... —(هي)

صحيحاً ، وذلك يؤول إلى :

—(هي" س) (هي" ش)... (—)

وإذن فهي صحيحة إذا فقط إذا كان ما يلي :

(هي" س) (هي" ش)... (—)

لامتناسقاً . وإذن فالصيغة المرسله تكون لامتناسقه عندما يكون تقييدها
 الوجودي لامتناسقاً . والصيغة المقيدة تكون لامتناسقه عندما تكون جميع
 أعيانها كاذبة .

وتبعاً لذلك فالصيغة المرسله اللامتناسقه هي الصيغة :

(٣) (س) ج س. —ج ش

التي يكون نفيها (١) صحيحاً . والصيغة المقيدة هي تقييد (٣) الوجودي
 التالي :

(٤) (هي" ش) ((س) ج س. —ج ش).

وقد رأينا في ٢٦ أننا قلنا ان صيغة ما تستلزم صيغة أخرى عندما تكون
 لامتناسقه مع نفيها . وتنسحب هذه الصياغة على الصيغ التسويرية عامة . وإذن
 فلما كانت (٣) لامتناسقه ، فإن "(س) ج س" تستلزم "ج ش" .

تمارين

- ١ - أعد كتابة الصيغ الواردة في ١ - ٢ من ٤٢ ف أقصر كتابة ممكنة مستعملاً السور الكلبي والفصل ومستغنياً عن السور الوجودي والوصل .
- ٢ - قم بنفس العمل بالنسبة إلى تمارين ٣٩ - ٤٠ .

٤٤. التكافؤ الموسع

ان التكافؤ، كما سبق ان لاحظنا في ٢٦، هو التلازم. والآن بعد أن عرّفنا مفهوم الاستلزام على الصيغ التسويرية عامة، سنستعمل تحديدنا ذاك لخصائص الاستلزام في تعريفنا لتكافؤ الصيغ التسويرية عامة. ذلك ان الاستلزام الذي حددناه ذلك التحديد، وخاصةً عندما تكون الصيغ التسويرية مقيدة، يؤول كما هو الشأن في ١٦ إلى القول ان هذه الصيغ ليس لها أعيان موافقة تخالفها من حيث قيم الحقيقة. أما إذا كانت هذه الصيغ مرسلة فلا وجود لمسألة قيم الحقيقة بالنسبة إلى الأعيان.

وتمدنا الصيغ التالية بمثال بسيط عن تكافؤ الصيغ:

$$(1) \quad ("هـ" \rightarrow "ب") \rightarrow "ج" \rightarrow "ب" \quad ("هـ" \rightarrow "س") \rightarrow "ج" \rightarrow "س" \quad ("هـ" \rightarrow "ش") \rightarrow "ج" \rightarrow "ش", \\ ("هـ" \rightarrow "د") \rightarrow "ج" \rightarrow "د", \text{ الخ. .}$$

وبين أن جميع هذه الصيغ من بين حروف المتغيرات كلها صيغ متكافئة. وكذلك الشأن بالنسبة إلى:

$$(2) \quad ("ب" \rightarrow "ج") \rightarrow "ب" \quad ("س" \rightarrow "ج") \rightarrow "س" \quad ("ش" \rightarrow "ج") \rightarrow "ش" \quad ("د" \rightarrow "ج") \rightarrow "د".$$

كما ان الصيغتين:

$$(3) \quad ("هـ" \rightarrow "س") \rightarrow "ج" \rightarrow "س" \quad ("هـ" \rightarrow "س") \rightarrow "ج" \rightarrow "س" \quad ("ج" \rightarrow "س") \rightarrow "س".$$

صيفتان متكافئتان، وذلك لأن أي عين موافقة لـ (٣) مستضمن منطوقة ما، مثلاً "سقاط هانت" بدلاً من "س". فإذا كانت تلك المنطوقة كاذبة فإن "هـ" ("س" ("ج" → "س") ستكون كاذبة بصرف النظر عن "ج"، وستكون "ج" → "س") ("س" كاذبة كذلك بالنسبة إلى كل "س" بصرف النظر عن "ج"، بحيث ان "هـ")

(س) (ج س س) كاذبة، أما إذا كانت المنطوقة التي تعوض "س" صادقة فإن "ج س س" سيكون لها، أيأ كان "س"، نفس قيمة الحقيقة التي لـ "ج س"، ومن ثم فإن "س" ("س" س) (ج س س) ستوافق "س" ("س" س) ج س من حيث قيمة الحقيقة. لكن "س" ("س" س) (ج س س) ستكون هي أيضاً كذلك. وإذن فأياً كانت المنطوقة التي نمثل لـ "س" بها، وأياً كان كان المحمول الذي نمثل لـ "ج" به، فإن الصيغتين الواردتين في (٣) تتفقان من حيث قيمة الحقيقة.

والصيغتان:

$$(٤) \quad ("س" س) ج س س, ("س" س) (ج س س)$$

متكافئتان مثل (٣). ويمكن اثبات ذلك بالأمثلة كما فعلنا بالنسبة إلى (٣) ونترك ذلك للقارئ.

وينتج التكافؤان اللاحقان عن تعريفنا (س) بكونها "س" ("س" س) ~ :

$$(٥) \quad ("س" س) س ج س, ("س" س) ج س س$$

$$(٦) \quad ("س" س) ج س س, ("س" س) س ج س$$

ويحتاج التكافؤان (٣) و (٤) الآن إلى أن نستعمل البحث في التسوير

الكلي:

$$(٧) \quad ("س" س) ج س س, ("س" س) ج س س$$

$$(٨) \quad ("س" س) ج س س, ("س" س) ج س س$$

لكن هاتين الصيغتين موجودتان فعلاً بصورة ضمنية في (٣) - (٦).

وإليك دليل (٧):

$$("س" س) \sim ج س س$$

$$(٥) \quad ("س" س) س ج س, ("س" س) ج س س$$

$$(١٤) ٢١ \quad ("س" س) ج س س, ("س" س) ج س س$$

$$(٤) \quad ("س" س) س ج س, ("س" س) ج س س$$

(٥)

(س) ~ (ج س. ص. م)

(١٤) ٢١٤

(س) (ج س. م)

ودليل (٨) مماثل لهذا الدليل .

وقد حررنا مفهوم التحويل المبل و التحويل المديبر في ١٩٤٢ . وكما يبين الدليل السابق يكون التحويل بمعنييه مفيداً جداً في تطبيقه على الصيغ التسويرية عامة مثلما هو مفيد عند تطبيقه على صيغ دوال الحقيقة . وقد رأينا في الفصلين ١٨ - ١٩ ان تحويل صيغ دوال الحقيقة المتكافئة، تحويلها زوجاً زوجاً، يثبت تكافؤها إذا انتقلنا من إحداها إلى أخرى . ويمكن اثبات هذا القانون نفسه بالنسبة إلى الصيغ التسويرية عامة بحجة موازية تمام الموازة (للحجة التي اثبتناه بها بالنسبة إلى صيغ دوال الحقيقة) رغم كونها أكثر تعقيداً . وهذا القانون نتجاوزه فلا نورد دليله هنا^[١] .

ويطلق على التكافؤات (٣) - (٨) اسم قواعد النقلة . فإذا كان تسوير ما مكتوباً مباشراً لوصل أو فصل أو نفي، فإن التحويل المقبل بأحد هذه التكافؤات يمكن من جعل السور متصلاً للوصل أو للفصل أو للنفي بكامله .

وليكن ٤٣ (٢) مثلاً على ذلك . فنحن نحوله تدريجياً هكذا :

(٧)

(ش) ~ (س) (ج س. ص. م)

(٦)

(ش) ("ي" س) ~ (ج س. ص. م)

وبهذه الطريقة يمكن ان نحول أي صيغة تسويرية إلى صيغة نسميها صيغة "صدرية" : وهي صيغة كل أسوارها توضع متسلسلة في صدرها، وكل سور من الأسوار يتصدر كامل الصيغة من تلك البداية فصاعداً .

ويوجد عائق ظاهر عندما يكون السور الذي نريد اخراجه [لوضعه في صدر العبارة] وجعله منسحباً على الوصل أو الفصل بكامله سوراً محتوياً على

[١] ويشغل أهم دليل لهذا القانون الـ ١٨ من كتابنا المنطق الرياضي .

٤٥. أدلة الإلتباس

لاحظنا ان "(س)ج س" تستلزم "ج ش" (٤٣). ولهذا الاستلزام الخاص وغيره من الاستلزمات التي لها نفس الشكل (لكونها تكتفي باستعمال متغيرات أخرى أو بابدال "ج" بعض الابدال)، اسم خاص: التعيين الكلي. لذلك نقول بأن التعيين الكلي ينقلنا من "(س)ج س" أو من "(ش)ج ش" إلى "ج س"، "ج د"، ومن "(ش) (ح س ٧ خ د)" إلى "ح س ٧ خ د"، ومن "د" ح د ش" إلى "ح ش ش". وهكذا دواليك. وبصورة عامة، فإن التعيين الكلي يتمثل في حذف السور الكلي الموجود في البداية وربما في تغيير متغير ذلك السور وتعويضه بمتغير آخر في محال وروده. لكن التعويض ينبغي ألا يكون بمتغير موجود في أحد أسوار الصيغ المعنية الأخرى.

ان هذا التحرز مطلوب خوفاً من أن تعد "(س) ش" ح ش ش" مثلاً، تعييناً كلياً من "(ش) (س) ح س ش". ذلك ان "(س) (س) ش" ح س س ش" و "(س) ش" ح ش ش" ليستا نتيجتين حقيقيتين لعملية ابدال في "(س) ج س" و "ج ش" لكون تعويض "ج" بـ "(س) ش" ح < س" من "ج ش" سيخرق التحديد الأول الوارد في ٤١. ان "(س) ش" ح ش ش" لا تستلزمها "(س) (س) ش" ح س ش" بأي وجه من الوجوه، تعييناً كلياً كان أو غيره، إذ لو وضعنا "س" يختلف س ش" مكان "ح س ش" لأصبحت "(س) (س) ش" ح س ش" صادقة و "(س) ش" ح ش ش" كاذبة.

ويمائل التعيين الوجودي التعيين الكلي ولا يختلف عنه الا بكون السور وجودياً. وإذن فالتعيين الوجودي ينقلنا من "(س) ج س" إلى "ج د" ومن "(س) ش" (ح س ٧ خ د)" إلى "ح س ٧ خ د" وهكذا دواليك. ان التعيين الوجودي، خلافاً للتعيين الكلي، لا يضمن الاستلزام: ف "(س) ج س"

لا تستلزم "ج د". لكن التعيين الوجودي يبقى مفيداً. فلو فرضنا مثلاً اننا سلمنا بأمر وجودي ورسمناه بالصورة التالية: ("ي" س) (س —) واستدللنا بالاستناد إليه فإن التعيين الوجودي يفيد بأنه يوجد على الأقل موضوع واحد يستجيب للخاصية "س —". عندئذ نقول: حسن فليكن هذا الموضوع "د". فإذا كان الحرف "د" حرفاً جديداً غير مشغول بمفروضات أخرى فلا حرج من أخذه هكذا اسماً مخترعاً بديلاً من الموضوع الذي تسلمناه. وذلك هو التعيين الوجودي. ثم نشرع في الاستدلال انطلاقاً من "د —" الذي يساعدنا أكثر مما يساعدنا ("ي" ش) (س —) لكونه عديم السور. فإذا أمكن لنا في النهاية اشتقاق عدم تناسق ما فإننا نكون قد دحضنا العبارة التي انطلقنا منها ("ي" س) (س —) نفسها.

ويمكن ان نضرب مثلاً على هذا العلاج الفني باثبات التنافي بين المنطوقتين التاليتين:

يوجد شخص ما يحب كل أحد.

يوجد شخص ما لا يحبه أحد.

ونكتبان رمزياً هكذا:

(١) ("ي" س) (ش) (س يحب ش).

(٢) ("ي" س) (ش) ~ (ش يحب س).

ولنكن "د" مثلاً شخصاً كالذي وصفناه في (١) وقلنا عنه إنه موجود. فإذاً:

(٣) (ش) (د يحب ش).

ولنكن "ذ" مثلاً شخصاً كالذي وصفناه في (٢) وقلنا عنه إنه موجود فإذاً:

(٤) (ش) ~ (ش يحب ذ).

لكن (٣) تستلزم بالتعيين الكلي "د يحب ذ"، و (٤) تستلزم بالتعيين الكلي ان "د يحب ذ". فنحصل هكذا على تناقض. وبالتالي فإن هذا العلاج الفني

يمثل طريقة مفيدة لاثبات لاتناسق الصيغ . ويمكن ان نستمد من الدليل السابق دليلاً مستنداً إلى التعيين الوجودي وإلى التعيين الكلي يثبت ان الصيغتين :

(٥) ("هي"س) (ش)ج س ش،

(٦) ("هي"س) (ش)~ج س ش

لامتناسقتان، أعني أن الوصل بينهما لامتناسق .

وإليك دليل عدم التناسق هذا :

(٥) (ش)ج د ش (٧)

(٦) (ش)~ج ش د (٨)

(٧) ج د ش

(٨) ~ج د ش

ان مراحل الادلة في الصفحات السابقة تتوالى لاحقتها عن سابقتها بفضل التحويلات التكافؤية . وينبغي ان ننتبه إلى ان ذلك لا يصدق على أدلة عدم التناسق . فالمراحل هنا تصدر دائماً بفضل التعيين الكلي أو التعيين الوجودي حسب كون المرحلة المقصودة تبدأ بسور كلي أو بسور وجودي . ويتتهي الدليل كما أسلفنا عندما نحصل على عدم تناسق من جنس عدم تناسق دوال الحقيقة .

وتخضع كل مرحلة من مراحل التعيين الوجودي للقاعدة الأكيدة القائلة بأن المتغير الذي نستعمله لم يسبق استعماله . ومن أجل احترام هذه القاعدة يمكن أن نثبت لاتناسق ("هي"س)ج س "بواسطة: ("هي"س)~ج س " مشتقتين "ج ش" من إحداهما و "~ج ش" من الأخرى . أو يمكننا ان نثبت كذلك تناقض ("هي"س)ح س ش مع " ("س)~ح س س " باشتقاق "ح ش ش" من إحداهما و "~ح ش ش" من الأخرى . ويبيّن ان " ("هي"س)ج س " و ("هي"س)~ج س " هما في الحقيقة متناسقتان . فلتكن "ج س" هي "س بحب حفلات الرقص" مثلاً، فتصبح عندئذ العبارتان صادقتين . كما ان " ("هي"س)ح

س ش' و ' (س) ح س ش' متناسقان. ولتكن 'ح س ش' ثانية هي "س
يختلف س ش' (وللقارئ أن يتأكد من ذلك).

وليس عدم التناسق الذي ينتهي عنده دليل عدم التناسق بيننا دائماً بينونة
'ح ش' و 'ح ش' و 'ح ش' و بينونة 'ج ش' و 'ح ش'، ولا مثل 'ج د ذ'
و 'ح د ذ' الواردتين في الأمثلة السابقة، لكنه دائماً من جنس عدم تناسق
دوال الحقيقة. ومعنى ذلك أن دليل عدم التناسق ينتهي إلى صيغة (أو إلى صيغ
كثيرة وإلى أوصالها) من جنس صيغ دوال الحقيقة غير متناسقة مع صيغ ذرية من
'ج د ذ' مكان "م"، "ن" الخ. . . ونعلم من § ٢٥ كيف نختبر هذا النوع من
عدم التناسق.

وعندما يوجهنا دليل عدم التناسق مباشرة إلى صيغتين تسويريتين أو أكثر
مثلاً هو الشأن في حالتني (٥) و (٦) سابقاً، فإن ما يثبت هذا الدليل هو عدم
تناسق وصلهما. كما أنه يمكن أن يكون دليل عدم تناسق بالنسبة إلى صيغة
مفردة ليست وصلاً في الظاهر. وإليك إحداها:

$$(٩) \quad ("س" (ش) (د) (ج س ش. س ج د س))$$

دليل عدم التناسق:

$$(٩) \quad (ش) (د) (ج د د. س ج د ذ)$$

$$(١٠) \quad (د) (ج د د. س ج د ذ)$$

$$(١١) \quad ج د ذ. س ج د ذ$$

ويناسب هذا المنهج الصيغ الصدرية سواء أخذناها فرادى كما في حالة
(٩) أو جماعات كما في الحاليتين (٣) و (٦). ونعلم من § ٤٤ كيف نحول أي
صيغة تسويرية إلى صيغة صدرية. وإذن فمنهجنا في إثبات عدم التناسق منهج
عام.

وتصلح هذه المنهجية كذلك لاثبات الاستلزام. فلكي نثبت أن "س" هي
س (ش) ج س ش' تستلزم "ش" (ش) "س" ج س ش' (مثلاً: إذا وجد س يجب

كل أحد فكل أحد محبوب من هذا (أ)، سنيين أن (ه) غير متناقضة مع "س" (ش) ("س" س) ج س ش" أو في صيغتها الصدرية "س" ش" (س) س ج س ش"، وهي باعادة الترميز، (٦). وقد قمنا بذلك في هذا العمل.

وتنسحب هذه المنهجية كذلك على الصحة المنطقية وعلى التكافؤ، ذلك ان الصيغ تكون صحيحة إذا كان نفيها غير متناقض، وأن الصيغ تكون متكافئة إذا كانت متلازمة.

ويمكن ان نبين أن هذه المنهجية منهجية تامة: فلا توجد أي صيغة تسويرية غير متناقضة (ومن ثم) أي وصل للصيغ التسويرية لا يمكن ان لا نبين عدم تناسقها بها^[١]. لكن هذا المنهج ليس منهج اختبار ولا هو اجراء بت في قيمة الحقيقة. إذ هو لا يوفق في ذلك لكونه يقضي في عدم التناقض ويعجز عن الحكم في التناقض. أما بخصوص الفشل الدائم في الحصول على دليل عدم التناقض بالنسبة إلى صيغة معلومة فإن علته عدم وجود قاعدة عامة نعلم بها إن كانت الصيغة متناقضة فعلاً أم ان دليل عدم تناسقها قد غاب عنا. فبالنسبة إلى صيغ دوال الحقيقة لدينا اجراء بت ناجح (٢٥) إذ هو يعطينا دائماً جواباً إيجابياً أو سلبياً بالنسبة إلى عدم التناقض. لكن مثل هذا المنهج بالنسبة إلى الصيغ التسويرية ليس مجهولاً فحسب بل هو نظرياً ممتنع الوجود^[٢].

[١] وقد أثبت ذلك كورت جودال في مقاله: «Die Vollständigkeit des Axiome der: logischen Funktionenkalküle» تمام أولية حساب الدوال المنطقي "وقد ظهر في: Monatshefte für Mathematik und Physik, XXXVII (1930) ص. ٣٤٩-٣٦٠، بالنسبة إلى منهج في إثبات التسوير يختلف عن نظريتنا. ويمكن أن نلائم بين حجته وطريقتنا رغم كوننا قد بسطناها عند الاستعمال. انظر كتابنا مناهج في المنطق، الملحق منه.

[٢] وقد أثبت هذا الامتناع ألونزو تشورتش Alonzo Church في «A Note on the Entscheidungsproblem» تعليق حول إشكالية البت"، نشرت في Journal of Symbolic Logic, I, (1936) ص. ٤٠-٤١ و ١٠١-١٠٢.

تمارين

- ١ - أثبت ان الصيغ التالية متنافية إذا اعتبرت معاً:
 $\sim ("ي" س) ج س ؛ ("س" ح س) ؛ \sim ("ي" س) (\sim ج س. ح س).$
- ٢ - نفس السؤال بالنسبة إلى الصيغتين التاليتين:
 $(س) (ج س. ح س) ؛ ((س) ج س \vee \sim (س) ح س).$
- ٣ - اثبت أن هذه الصيغة غير متناقضة:
 $("ي" د) \sim ("ي" س) (ج س س \vee \sim (ش) ج س ش د).$
- ٤ - اثبت ان هاتين الصيغتين متكافئتان في ضوء الفقرة ما قبل الأخيرة:
 $(س) (ج س. ح س) ؛ (س) ج س. (س) ح س.$
- ٥ - نفس السؤال بالنسبة إلى الصيغتين التاليتين:
 $("ي" س) (س \vee ح س) ؛ ("ي" س) ج س \vee ("ي" س) ح س.$
- ٦ - اثبت ما يمكن اثباته بالنسبة إلى علاقة الصيغ التالية:
 $(س) (ج س \vee ح س) ؛ (س) ج س \vee (س) ح س$
 $("ي" س) (ج س. ح س) ؛ ("ي" س) ج س. ("ي" س) ح س.$

٤٦. الدليل المنطقي

وصفنا المنطوقات التي هي أعيان صيغ دوال الحقيقة الصحيحة أو اللامتناسقة بأنها صادقة صدق دوال الحقيقة أو كاذبة كذبها (٢٤٩ - ٢٥٠). ويمكن الآن بصورة أعم أن نصف المنطوقات التي هي أعيان الصيغ التسويرية الصحيحة أو اللامتناسقة بأنها صادقة أو كاذبة تسويرياً. فالوصل بين ٤٥ (١) و ٤٥ (٢) كاذب تسويرياً. ويمكن كذلك أن نصف المنطوقات التي هي أعيان موافقة لصيغ تسويرية متكافئة بأنها متكافئة تسويرياً. فعندما تكون بعض المنطوقات أعياناً موافقة لصيغ تسويرية إحداها تستلزم اخراها، فإن الأولى يمكن وصفها بكونها تستلزم الثانية استلزماً تسويرياً. وهكذا نرى حسب ٤٥ أن "يوجد أحد ما يجب كل أحد" تستلزم استلزماً تسويرياً "كل أحد يجب له ما".

إن الصدق المنطقي نفسه - في معناه غير المحدد بدقة والوارد في بداية الفصل الأول - يمكن اعتباره هو نفسه الصدق التسويري. وما مسألة المطابقة بينهما إلا مسألة رهينة بمقدار توسيعنا لجنس العبارات المنطقية. فإذا حصرناها في القائمة الواردة في الفصل الأول كانت الحقيقة المنطقية تسويرية وكان التكافؤ والاستلزام المنطقيان تسويريين. أما إذا اعتبرنا بعض العبارات التي لا تُرَدُّ إليها عبارات منطقية مثل "=" أو حتى مثل "≠" (٤٧ - ٤٨)، فستوجد حقائق منطقية وتكافؤات واستلزمات ليست من طبيعة تسويرية. وكيفما كان الأمر فإن المنطق في أدق معانيه هو نظرية التسوير. ويتمثل الاستنباط المنطقي في أدق معانيه في الاستلزام التسويري. فانطلاقاً من منطوقة معلومة أو أكثر - وتسمى عندئذ مقدمات - يمكن الزعم بأن منطوقة أخرى تتلو عنها تلواً منطقياً نتيجة لها. وللحسم في هذا الزعم نبين أن المقدمة أو الوصل بين المقدمات تستلزم النتيجة استلزماً تسويرياً. وقد

رأينا كيف نثبت ذلك . وتتضمن هذه العملية عدة مراحل . فأول مرحلة هي ترجمة النتيجة المطلوبة ومقدماتها إلى رموز تسوير ووصل وفصل ونفي . ثم نحول المقدمات ونفي النتيجة إلى شكل صدري (٤٤) ثم نواصل فنقوم بتعيين الكلّي أو الوجودي مع الانتباه الدائم ، في التعيين الوجودي ، إلى ضرورة اعتماد متغيرات جديدة . وعندما يعطينا التعيين عبارات دون أسوار يمكننا سبرها واختبارها لمعرفة هل حصلنا أم لا على عدم تناسق من جنس عدم تناسق دوال الحقيقة ، ومن ثم لمعرفة هل أثبتنا الاستلزام أم لا .

فلنفرض هذه المقدمات :

- (١) فتش الحارس كل الداخلين إلى العمارة سدا من كان مصحوباً بأحد سكانها .
- (٢) بعض العاملين في الكلية دخلوا المنزل دون حصة .
- (٣) لم يفتش الحارس أبداً من العاملين في الكلية .

ونريد أن نبين أن النتيجة التالية :

- (٤) بعض رجال الكلية يسكنون العمارة

تنتج عن تلك المقدمات . فنبداً أولاً بترجمة المقدمات إلى كتابة رمزية (راجع ٣٨) فتصبح (١) كالتالي :

~ ("ي" س) (س دخل العمارة . ~ س مصحوب بأحد سكانها . ~ الحارس
فتش س) .

- (٥) ~ ("ي" س) ع س . ~ ("ي" ش) (غ ش . ص ش س) . ~ ض س) .
- حيث تختزل 'ع س' عبارة "س دخل العمارة" و 'غ ش' ، "ش أحد سكان العمارة" ، و 'ص ش س' ، "مصحوب بـ ش" و 'ض س' ، "الحارس فتش س" .
وتعطينا الترجمة المماثلة لـ (٢) - (٤) ما يلي :

- (٦) ("ي" س) (ج س . ع س . ~ ("ي" ش) (غ ش س . ~ ج ش) .
- (٧) ~ ("ي" س) (ج س . ض س) .

(٨) ("س" ش) (ج.ش.غ.ش)

حيث تختزل "ج س" عبارة "س لد سال الكلية"، ثم نحول (٥) - (٧) تدريجياً استناداً إلى ٤٤ (٥) - (٧) إلى أن تصبحا صدريتين. وإليك نتاج هذا التحويل:

(٩) (س) ("س" ش) ~ (ع.س) ~ (غ.ش. ص.ش.س. ض.س)،

(١٠) ("س" س) (ش) (ج.س.ع.س) ~ (غ.ش.س. ج.س)،

(١١) (س) ~ (ح.س.خ.س).

وبنفس الطريقة تنتهي النتيجة المطلوبة (٨) إلى الشكل الصدري التالي:

(١٢) (ش) ~ (ج.س.غ.ش).

ثم نشرع في التعيين:

(١٣) (ش) (ج.د.ع.د. (ص.ش.د. ج.ش)) (١٠)

(١٤) ("س" س) ~ (ع.د. ~ (غ.ش. ض.ش.د. ~ ض.د) (٩)

(١٥) ~ (ع.د. ~ (غ.د. ص.د.د. ~ ض.د) (١٤)

(١٦) ج.د.ع.د. ~ (ص.د.د. ج.د) (١٣)

(١٧) ~ (ج.د. ض.د) (١١)

(١٨) ~ (ج.د.غ.د) (١٢)

وعند هذا الحد نوقف العملية لأن (١٥) و (١٨) متناقضتان فيما بينهما. وتوجد طريقة أخرى عامة لاختبار ذلك: إنها الطريقة التي تتمثل في جعل شكلهما الوصلي شكلاً فصلياً نموذجياً (٢٥). وفي الحقيقة، فإنه يمكن أن نكتشف أنه توجد أربع مراحل تمهيدية للتبسيط، استناداً إلى ٢٠ (٥) نرجع الوصل بين (١٥) و (١٨) إلى العبارة التالية:

غ.د. ص.د.د. ج.د.ع.د. ج.د. ~ ض.د،

التي هي عبارة واضحة اللاتناسق مع (١٨).

تمارين

١ - عثّل الاستلزمات التالية استناداً إلى المنهج المستعمل في هذا الفصل:

- كل فرسان القبيلة معجبون بعنترة. فإما لا واحد من فرسان القبيلة يخش بعنترة وإما أن الذين يخشونه معجبون به.

- كل الراسبين كسالى. لكن بعض الراسبين ليسوا عباقة ولا هم كسالى. بعض الطلبة الذين ليسوا عباقة لا يرسبون.

- لا أحد من القضاة يقبل الرشوة. لا أحد من شرفاء القضاة يقبل الرشوة.

- كل كريم يقدره من يعرفه حق المعرفة. إذا لم يكن أحد من يقدريهم من يعرفهم يخش الطاعة أبداً فلا كريم يخش الطاعة أبداً.

- لا أحد ممن لم يدفعوا لاختراكمهم يتعلم المجلة ولا أحد من أعضاء قسم الفلاسفة دفع اشتراكه فلا أحد منهم تعلم المجلة.

٢ - استناداً إلى نفس الأسلوب استدل انطلاقاً من "الدوائر أشكال" على أن كل من يرسم دائرة فقد رسم شكلاً (هذا ضربه أحد المناطق على ما لا يمكن اثباته بالحساب الرمزي).

٣ - استدل انطلاقاً من المقدمات التالية:

- زيد لا يختبر شيئاً من أهل البلد إلا من سكان الشمال.

- زيد اختبر شيئاً من شخص أشقر من سكان الشمال

مثبتاً النتيجة التالية:

- بعض سكان الشمال شقر.

٤ - استنتج نفس النتيجة من المقدمتين التاليتين:

- لا يختبري العرب شيئاً من أميركا إلا من الكيباك،

- اشتبهت عربي شيناً من شخص أشقر من أمريكا.

٥ - استدل انطلاقاً من المقدمتين التاليتين :

- يرس البواب كل من يدخل من الباب.

- لم ير البواب أحداً من المخطئين قبل هذا الأسبوع.

النتيجة التالية :

- لا أحد من المخطئين دخل من الباب قبل هذا الأسبوع.

تنبيه : إن التوكيد على الزمان في المقدمة الثانية وفي النتيجة يوحى بأهمية جعله صريحاً في المقدمة الأولى خلال الترجمة الرمزية . ويبيّن أن المقدمة الأولى تعني أن البواب يرى كل الداخلين عند الدخول .

٤٧. الهوية وأشخاص الحدود

لم نشر لحد الآن إشارة صريحة إلى الضرب البسيط من الاستنباط الذي يؤدي من :

(١) زيد تنوّه هندا

إلى "لحد ما تنوّه هندا، أعني :

(٢) ("ي" س) س تنوّه هندا.

فهذا الضرب من الاستنباط يمكن أن نلائمه مع وجهة نظر الاستلزام التسويري بأن نجعل متغيراً مرسلًا يؤدي دور الاسم العام. فـ (١) و (٢) يمكن اعتبارهما "ج ش" و ("ي" س) ج س ، فيؤول الاستلزام المطلوب إلى عدم تناقض "س" ("ي" س) ج س و "ج ش". والدليل على ذلك دليل غير مباشر.

ج ش

(س) ج ش

ج ش

ولا يمكن في هذه الصياغة ان نزيل اسم هند كما ازلنا اسم زيد لكون "تنوّه هندا" تأليفاً ثابتاً [لا يقبل التجزئة] طيلة الاستدلال.

ولا يمكن الدفاع عن تمثيلنا الأسماء الاعلام بالمتغيرات المرسله الا عندما يكون الاسم اسم شيء ينتسب إلى مجال متغيراتنا. فـ "زيد" جدير بأن ينتسب إلى مجال متغير تسويري في (٢) لكونه القيمة المناسبة للمقام. ومن الأفضل ألا نعتبر هذا التسليم - بكون الموضوع المسمى موجوداً ومتنسباً إلى مجال متغيراتنا - مقدمة اضافية، بل ان نعتبره مجرد تسليم ضمنى في عملية

ترجمة الاسم بصفته متغيراً مرسلًا معداً لصياغة إحدى الحجج .

ان الأسماء الاعلام حدود شخصية . لكن أشخاص الحدود ليست كلها أسماء . وهي ليست كذلك في المعنى الضيق فحسب ، بل توجد كذلك أشخاص حدود معقدة مثل "زوج هند" ، "مؤذن الرسول" ، "٦٠٥" . والشكل العام الذي يمكن يسر أن نعنون به جميع هذه الحدود الشخصية هو شكل "الرسم الشخصي" : "الموضوع س الذي هو ج س" وباختصار " (س) ج س" . وما يميز هذا الرسم الشخصي عن مجرد الأسماء من حيث غرض الاستنباط المنطقي هو كونه يتضمن بنية منطقية [لا نجدها في الأسماء] . ويمكننا ان نكتفي باستعمال "ش" بدلاً من "مؤذن الرسول" مثلما استعملناه بدلاً من "زيد" ، إذا كان كل ما نريد استنتاجه هو (٢) من :

مؤذن الرسول تزوج هنداً .

أما إذا كنا نريد استنتاج أن مؤذنًا ما تزوج هنداً فإننا عندئذ نحتاج إلى الاستفادة مما يوجد داخل [المؤلف] "مؤذن الرسول" . وبصورة عامة فحيثما كانت "ش" بدلاً من " (س) ج س" ، فنحن نريد ان نكون قادرين على ان نقول من بين ما يمكن ان نقول "ج ش" ؛ فالمؤذن الذي يؤذن للرسول يؤذن للرسول .

وتوجد كذلك مسألة الوحيدة . ذلك ان العبارة " (س) ح س" أعني "الموضوع س الذي هو ج س" نستعمل عادة حيث نعتقد انه لا يوجد إلا "موضوع واحد س هو ج س" . وبين ان كثراً مما يخضع إلى شرط ج س يبقى بصورة عملية ضمنياً . ومن ثم فعندما نقول "الحارس" فقد نعني "الرجل الذي كان يحرس بوابة بنزلة عند خروج أدو جدي فرنسي منها يوم ١٥ أكتوبر ١٩٦٣" . ويفيد استعمالنا لهذه العبارة باننا نعتقد انه لا يوجد إلا شيء واحد من هذا النوع ، حتى وإن كان يوجد أشياء كثيرة "س" بحيث يكون "س" حارساً . ويعادل هذا النوع من الوجة في التعبير طرائق الوجة التي لاحظناها في § ٢ . وإذن فتسليماً بأن الوجة تحققت بصفته جزءاً من "ج س" ، فإن شرط

الوحيدة الذي نسعى عامة إلى التمكن من التصريح به عندما نعوض "ش" بـ "(س) ج س" هو أن يكون:

$$(٣) \sim ("س" س) (ج س) \sim (س=ش).$$

أعني ان تكون "ج س" حيث ليس س إلا ش. وتمثل هذه العبارة مع "ج ش" مقدمتين يمكن، بصورة مناسبة، ان نعتبر قبولهما ضمناً في عملية الترميز الحرفي "س" بدلاً من "(س) ج س" في الدليل التسويري. ونسمي هذه النوع من المقدمات مقدمات رسمية. ولكي نبين ان نتيجة ما تتلو عن مقدمات معينة تتضمن العبارة "(س) ج س" نضع متغيراً جديداً ما وليكن "ش" مثلاً، بدلاً من "(س) ج س" في المقدمات وفي النتيجة ثم ثبت ان النتيجة بعد هذا التغيير تستلزم المقدمات بعد نفس هذا التغيير والمقدمتين الرسميتين (٣) و "ج س".

ان هذه الطريقة في تناول الرسوم الشخصية تبقي الرسم خارج الاستدلال الصوري، فلا يظهر فيها إلا المتغير المرسل "ش". وليس للكتابة الرسمية "(س) ج س" أي دور صوري عدا تبرير التعرف على المقدمتين الرسميتين (٣) و "ج ش". ويدخل في نفس الوقت إلى المجال الصوري، شيء جديد ليس هو "(س) ج س" بل هو الرمز " = "، رمز مطابقة الهوية في (٣). وبصورة عامة فعندما نبين ان نتيجة ما تتلو عن مقدمات معلومة بما في ذلك (٣) و "ج ش"، فإننا لا نستعمل نظرية التسوير غير المجدية هنا. ولكي نحصل على أفضل ما في (٣) ينبغي ألا ننسى أوليات الهوية أيضاً.

وأول هذه الأوليات هو "(س) (س = س)". أما الباقي فهو ضروب الحصر الكلي للجمل والصيغ التي يمكن الحصول عليها بتعويض "ح" في الصيغة التالية:

$$\sim (س=ش) ح س \sim ح ش.$$

ان مثل هذه الجمل صادقة منطقياً إذا اعتبرنا " = " عبارة منطقية. لكنها ليست

صادقة منطقياً صدقاً تسويرياً. وتبعاً لذلك فالأمر هو هو بالنسبة إلى الرسوم الشخصية: فهي تثبت الاستلزام المنطقي خارج حدود الاستلزام التسويري.

ان لنظرية الهوية استعمالات في الاستدلال المنطقي البسيط بصرف النظر حتى عن الرسوم الشخصية. لنفرض مثلاً اننا نريد ان نستدل انطلاقاً من (١) ومن "هند لا تحب إلا زهداً"، ان:

(٤) ~ ("ي" س) (هند تحب س. ~س تزوج هنداً).

فـ "هند لا تحب إلا زهداً" تصبح، إذا عوضنا "زهداً" بـ "ش"،

(٥) ~ ("ي" س) (هند تحب س. ~ش=س).

وإذن فمشكلنا هو بيان ان نفي (٤) التالي:

(٦) ("ي" س) (هند تحب س. ~س تزوج هنداً)

متناقض مع (٥) و "ش تزوج هنداً". وسيجد القارئ انه لا يمكن ان يستخرج ذلك بمنهج ٤٦ إلا إذا أضاف إلى (٥) و (٦) و "ش تزوج هنداً" إحدى أوليات الهوية، أعني:

(س) (ش) ~ (س=ش. س تزوج هنداً. ~ش تزوج هنداً).

تمارين

١ - اكمل علاج المسألة الواردة في الفقرة الأخيرة أعلاه:

٢ - أثبت النتيجة التالية:

- بعض المحاسبين ذوو خبرة عالية.

بالاستناد إلى المقدمتين التاليتين:

- المحاسب الذي حصل أعلى أفضل ما عند المتصرف العام.

- أي أمس. يحصل على أفضل ما عند المتصرف العام يكون ذا خبرة عالية.

والى إحدى المقدمات الرسمية .

٣ - أثبت النتيجة التالية : " زيد ليس هو القابض " ، استناداً إلى المقدمتين
التاليتين :

- زيد يحصد القابض ،

- لا أحد يحصد نفسه .

واستناداً إلى هذا الحصر بصفته أولياً من أوليات الهوية :

~ (س=ش . س يحصد د . ~ش يحصد د) .

٤٨. الانتماء

عندما نقول إن "البشر كثير" فنحن لا نعني أن كلاً منهم كثير ولا أن بعضهم كثير. فما هو كثير هو معنى مجرد ما، إنه صنف البشر. وعندما نقول: الإنسان نوع حيواني، فنحن نقصد هذا المعنى المجرد، صنف البشر من حيث هو نوع حيواني. وعندما نقول إن الصحابة عشرة أو أنهم أكثر فنحن نقصد كذلك أن معنى مجرداً ما، صنف الصحابة، هو الذي يوصف بكونه عشرة أو أكثر. ولا أحد من الصحابة هو عشرة أو أكثر. وكل صحابي يمكن أن يوصف بأنه متم إلى هذا المعنى المجرد، صنف الصحابة. وكل إنسان يمكن أن يوصف بأنه متم إلى صنف البشر. ونستعمل للدلالة على هذا المعنى هذا الشكل من الكتابة الرمزية: "س ∩ ش". وهكذا فأبو بكر الصديق مثلاً " ∩ " إلى صنف الصحابة، وهو كذلك " ∩ " إلى صنف البشر.

إن رياضيات الانتماء أو رياضيات الأصناف، التي تسمى عادة نظرية المجموعات، نظرية محيرة. فقد يتوقع الواحد منا أنه إذا أخذنا أي جملة مرسلة لاداء دور "ج س"، سيوجد صنف "ش" بحيث يكون:

$$(س) (س ∩ ش) \equiv ج س.$$

لكن ذلك يفترض الكثير. فلو أخذنا "ج س" على أنها "∼(س ∩ ش)"، لأوصلنا ذلك إلى نقيضة رسل:

$$(س) (س ∩ ش) \equiv ∼(س ∩ س).$$

والمحير في الأمر هو كونه يستلزم بالتعيين الكلي الجملة اللامتناسقة: "ش ∩ ش ≡ ∼(ش ∩ ش)".

إن المشكل الرئيسي في نظرية المجموعات أصبح مشكل تحديد أي

الجميل التي تؤدي دور "ج س" يمكن التسليم بـ "ش" بديلاً منها؟ فالبعض منها، كما سنرى، يمكن التخلي عنه مباشرة، أما الباقي فيمكن التسليم ببعضه إذا استثنى بعضه الآخر. وسبب تعدد نظريات المجموعات واختلافها هو البحث عن التأليفات الجذابة في هذا المجال.

وتوجد طريقة لاستعادة ما في القانون الساذج لوجود الأصناف من القوة والنجاعة؛ إنها الطريقة المتمثلة في قبول بعض الأصناف على أساس أنها الأصناف العليا الأخيرة، الأصناف التي لا تنسب إلى أصناف أعلى، ثم نخصّص لفظة «مجموعة» للأصناف التي هي دونها. وتمكّنتنا فكرة الأصناف العليا الأخيرة هذه التي ندين بها لقانون نويمان^[١] تمكّنتنا جوهرياً من إحياء القانون الساذج لوجود الأصناف في أضيق أشكاله: أيّاً كان الشرط الذي نشترطه في "س" فلا بد من وجود صنف "ش" - وقد يكون الصنف الأعلى الأخير - أعضاؤه المنتمية إليه هي جمعاً ومنعاً مجموعة "س" التي يتوفر فيها ذلك الشرط. وإذن فمسألة "هل توجد الأصناف" ترجع إلى مسألة: "ما هي الأصناف التي هي مجموعات؟" وهنا نجد الكثير من الاختيارات التي ينبغي أن نفاضل بينها.

وبالإضافة إلى مسائل وجود المجموعات يبقى ثراء مفهوم الانتماء ودوره في التعريف جديراً بالذكر. ولتكن بدايتنا أدنى ثمراته التعريفية: "يوجد س=ش". فهناك طريقتان لتعريف ذلك. فأما الأولى فهي، إذا استعرنا الاختزال "≡" من § ٢١:

[١] J. von Neumann, Eine Axiomatisierung der Mengenlehre, *Journal für reine und angewandte Mathematik*, CLIV, 1925
 صياغة تبديلية لنظرية المجموعات، ص. ٢١٩ - ٢٤٠. وللإطلاع السريع على الانساق المختلفة لنظرية المجموعات، راجع الجزء الثالث من كتابنا نظرية المجموعات ومنطقها (كمبريدج، مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٦٣).

(١) $(\mathfrak{d} \mathfrak{d} \mathfrak{s} \equiv \mathfrak{d} \mathfrak{d} \mathfrak{z})$.

أعني ان "س" و "ذ" لهما نفس الأعضاء المنتمية إليهما. والثانية هي:

(٢) $\sim ("ي" \mathfrak{z}) (\mathfrak{s} \mathfrak{d} \mathfrak{z}) \sim (\mathfrak{d} \mathfrak{d} \mathfrak{z})$ ،

ذلك انه إذا كانت "ذ" تنتمي إلى أي صنف "ش" تنتمي إليه "س" فإذاً "ذ" تنتمي خاصة إلى الصنف الذي عضوه الوحيد المنتمي إليه هو "س". ومن البين ان (١) تبقى دون "س=ذ" في حالتها كون "س" و "ذ" ليستا صنفين. و (٢) تبقى دونها في حالة كون "س" صنفًا أخيرًا. ويمكننا تدارك هذا الفارق بتعريف "س=ذ" بأنه وصل بين (١) و (٢).

ويمكن أن نحصل على أكثر من ذلك. فمفهوم الانتماء مع مفهومات الوصل والنفي والتسوير، يمكن من معالجة كل الأغراض التي يمكن ان يعالجها أي مفهوم من مفهومات علم العدد أو علم الجبر أو حساب التفاضل أو حساب التكامل أو الفروع الرياضية التابعة لها. ويمكن ان نترجم أي مبرهنة من أي فرع منها، مثل:

$$7+8=11$$

$\sim ("ي" \mathfrak{s}) (\mathfrak{s} \text{ عدد. } \mathfrak{s} \mathfrak{z} \mathfrak{s} + \mathfrak{s} \mathfrak{z} \mathfrak{s})$ ،

$\sim ("ي" \mathfrak{s}) (\mathfrak{s}) ("ي" \mathfrak{z}) (\mathfrak{s} \text{ عدد. } \mathfrak{z} \text{ عدد. } \mathfrak{s} + \mathfrak{z} \mathfrak{z} \mathfrak{s} + \mathfrak{s} \mathfrak{z} \mathfrak{s})$

إلى منطوقة (وهي بدون شك منطوقة شديدة الطول) يمكن بناؤها بناء تاماً من جمل: "س د ذ"، "س د ش"، "ذ د ش" الخ. . بواسطة النفي والوصل والتسوير^[١].

وتثبت إحدى مبرهنات چودل الشهيرة أنه لا وجود لاجراء استدلالى يمكن ان يشمل جميع حقائق نظرية العدد باستثناء الكاذب منها^[٢].

[١] راجع كتابنا المنطق الرياضى، فصل III و IV.

[٢] Kurt Gödel, «Über formal unentscheidbare Sätze der Principia

وما دمنا نستطيع التعبير عن نظرية العدد بنظرية المجموعات، فإنه ينتج أنه يوجد أمل في تحقيق نسق تام لنظرية المجموعات. ومن اليسير أن نبين، نتيجة لذلك، أننا لا نستطيع دائماً إتمام القسم الخاص من نظرية المجموعات التي تتضمن مسلمات الأصناف أو معنى المجموعة^[١]. ومن ثم فإنه يمكن بحق أن نقلل من شأن الاستثناءات التي تشوب القانون الساذج لوجود الأصناف. ولا يمكننا إلا الحد من شأن عسرها وعدم فاعليتها وإن نحقق تأليفاً جذاباً من القوة والبساطة في الأوليات المتعلقة بوجود الأصناف.

إن الذين يقولون إن الرياضيات عامة تقبل الرد إلى المنطق يعدّون "د" من لغة المنطق، وهم من ثم يعتبرون نظرية المجموعات جزءاً من المنطق. وقد شجع هذا الميل الخلط بين "ج س" المنطقية و"س د ش" المنتسبة إلى نظرية المجموعات. ولكن "ج"، إذا اعتبرناها من حيث طبيعتها، فإنها ليست متغيراً قابلاً للتقدير يحيل إلى صنف أو محمول أو أي شيء من ذاته. وتصبح أهمية الفرق بين حرف الصيغ المحمولية "ج" ومتغير الأصناف القابلة للتقدير "ش" أهمية ساحقة بمجرد أن نتخلى عما يفرضه التسوير قسراً على الأصناف. فهو يفرض علينا، بالإضافة إلى مشقة التقيضة، الاعتراف بأن بعض الجمل المرسلة القابلة للتمثيل لها على نحو "ج س" ليست قابلة للتمثيل لها على نحو "س د ش". وحتى إذا سيطرنا على ذلك بهذه الصورة فإن تسوير الأصناف يواصل إنتاج أقوال لا يمكن حصر ماصدقها، ما ظل المنطق منطقاً بحق، بواسطة اجراء استدلال تام. ويوجد كذلك الفرق الانطولوجي: فالمنطوقة التي نعبر عنها بتسوير الأصناف يمكن أن ينتج عن حقيقتها وجود أشياء بعينها

Mathematica und verwandter Systeme», Monatshefte für Mathematik =

und Physik, XXXVIII, 1931، وفي ما لا يقبل البت الصوري من مبرهنات "مبادئ

الرياضيات" وما جانشه من الأنساق، ص. ١٧٣ - ١٩٨.

[١] انظر ص ١٤٠ من بحثنا "العضو والعدد"، مجلة المنطق الرمزي، VI، سنة ١٩٤١، ص ١٣٥ - ١٤٩.

- الأصناف - في حين ان الحقائق المنطقية، في أضيق معانيها، لا تعالج أي نوع بعينه من الأشياء.

ان القول بأن الرياضيات عامة قد ردت إلى المنطق يوحى بثبوت جديد لأسس الرياضيات. لكن ذلك ليس الا مغالطة. فنظرية المجموعات أقل وثاقة وأكثر تحسناً من البنية الفوقية الرياضية التقليدية التي يمكن ان تتأسس عليها. وهذه العيوب التي تعاني منها نظرية المجموعات كافية وحدها لكي نرى انها قسم غير منطقي من الرياضيات. فالمنطق في أفضل معانيه وأضيقتها له الوثاقة والاستقلالية اللتان يفيدهما اسمه. ولما كانت الأمور على ما هي عليه، فلا أمل لنا في وجود حقائق أصح من هذه تكون أساساً نستعملها بحق من المنطق في هذا المعنى الذي له.

الفهرس

٥	مقدمة المترجم
٨	مواضعات
٩	تصدير الطبعة المنقحة
١٢	تصدير طبعة ١٩٤١
١٥	١. مدخل
١٩	□ الباب الأول: تأليف المنطوقات
٢٠	٢. قيم الحقيقة
٢٥	٣. الوصل
٢٩	٤. النفي
٣٢	٥. «أو»
٣٦	٦. «لكن»، «إلا أن»، «إن لم»
٣٩	٧. «إذا»
٤٣	٨. الشرطية العامة والشرطية الإنشائية
٤٦	٩. «لأن»، «من ثم»، «إن»
٤٩	١٠. إرجاع الروابط إلى الوصل والنفي
٥٢	١١. تفصيل الكلام
٥٥	١٢. قرائن تفصيل الكلام اللفظية
٥٨	١٣. الترجمة الشارحة الداخلية
٦٣	□ الباب الثاني: تحويلات دوال الحقيقة
٦٤	١٤. الإبدال في صيغ دوال الحقيقة
٦٩	١٥. الأعيان
٧٢	١٦. الصيغ المتكافئة

١٧	١٧ . تكافؤ دوال الحقيقة
١٨	١٨ . التعويض
٨٣	١٩ . التحويل
٨٧	٢٠ . أدلة التكافؤ
٩١	٢١ . الفصل والمنوية
٩٦	٢٢ . الصيغ النموذجية
١٠١	٢٣ . الصحة المنطقية
١٠٤	٢٤ . حقيقة دوال الحقيقة
١٠٨	٢٥ . اللاتناسق وكذب دوال الحقيقة
١١١	٢٦ . الاستلزام بين الصيغ
١١٣	٢٧ . استلزام دوال الحقيقة
١١٧	□ الباب الثالث: التسوير
١١٨	٢٨ . «بعض»
١٢١	٢٩ . الأسوار
١٢٥	٣٠ . المتغيرات والجمل المرسلة
١٢٩	٣١ . التنوعات المرادفة لـ «بعض»
١٣٢	٣٢ . «بعض» المحددة
١٣٥	٣٣ . «لا»
١٣٩	٣٤ . «كل»
١٤٢	٣٥ . التنوعات المرادفة لـ «كل»
١٤٧	٣٦ . الإحالة التسويرية إلى العاقل
١٥٠	٣٧ . تسوير الأزمنة والأمكنة
١٥٣	٣٨ . التسوير بحسب القرائن
١٥٩	□ الباب الرابع: الاستنباط التسويري
١٦٠	٣٩ . صيغ التسوير
١٦٣	٤٠ . المحمولات

٤١	بعض حدود الإدراج	١٦٧
٤٢	الإبدال الموسع	١٧١
٤٣	الصحة المنطقية الموسعة	١٧٧
٤٤	التكافؤ الموسع	١٨١
٤٥	أدلة اللاتناسق	١٨٥
٤٦	الدليل المنطقي	١٩١
٤٧	الهوية وأشخاص الحدود	١٩٦
٤٨	الانتماء	٢٠١

بسيط المنطق الحديث

□ يفى هذا الكتاب الصغير بحاجة مجالٍ واحدٍ من فنيّات المعالجة المنطقية البسيطة المتصلة بمهمة المنطق الحديث المركزية. وقد شرحنا فيه المفهومات الصورية الأساسية، وأطلنا في ترجمة الكلمات المنطقية إلى رموز بعض الإطالة . . .

□ والقصد من وضع هذا الكتاب هو إيجاد مدخل ناجع إلى ما يُمثّل الحد الأدنى من أمور المنطق الجوهرية. والطلبة الذين يُمكنهم استعماله، هم أولئك الذين يحتاجون إلى قدر من المنطق شرطاً لدراسة مادة أخرى، أو جزءاً من درس تمهيدي، أو إعداداً لامتحان في التأهيل العام.

ويلارد كواين